الحريديم انتصروا في معركة الحفاظ على انغلاق مجتمعاتهم!

صفد (۵) ــــة



الفشل الدولتي في الشرق الأوسط يحول دون موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية!



الثلاثاء ٢٠١٦/٨/٩م الموافق ٦ ذو القعدة ١٤٣٧هـ العدد ٣٨٤ السنة الرابعة عشرة

الاسرائيلي 🐩 ملحق نصف شهري يصدر عن

**○ الركز** الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

في ظل تولي ليبرمان وزارة الدفاع

# الحكومة الإسرائيلية تبلغ المحكمة العليا أنها ستمتنع عن استخدام صلاحياتها لمنع قطع الكهرباء عن مدن الضفة الغربية!

\*استطلاع جديد للرأي العام يتوقع انهيار "المعسكر الصهيوني" لصالح مضاعفة قوة حزب لبيد

قررت المحكمة الإســرائيلية العليا الاســتمرار في تنفيذ قرار ســابق مؤقت يقضي بمنـع قطع الكهرباء عن الفلسـطينيين في الضفــة الغربية إلى حين إصدار قرار نهائي في طلب التماس تم تقديمه إليها في أعقاب إقدام إسرائيل قبل عدة أشهر على قطع التيار الكهربائي عن مدن فلسطينية بحجة عدم قيام الجانب الفلسطيني بتسديد دسون مستحقة عليه.

وذكرت وســائل إعلام إســرائيلية أن الحكومة الإســرائيلية أبلغت المحكمة العليا أنها ســتمتنع مــن الآن فصاعدا عن اســتخدام صلاحياتها من أجل منع شركة الكهرباء عن قطع التيار الكهربائي عن الضفة الغربية.

وأضافت وســائل الإعلام هذه أن هـــذا التبليغ ورد في رد قدمته الحكومة على الالتماس، وذلك بعد دراســة جهات ذات علاقة، وبضمنها المستوى السياسي، للموضوع تقرر فيها عدم اســتخدام هذه الصلاحية وألا يتم إصدار أمر لشركة الكهرباء بالتوقف عن قطع الكهرباء عن الفلسطينيين.

وذكرت وســائل الإعلام ذاتها أنه على مدار ســنوات ماضية كان موقف كافة الجهات الإســرائيلية ذات العلاقة يتســم بمعارضة واضحة لقطع الكهرباء عن مناطق السلطة الفلسطينية بسبب ديون.

كما عبر مســؤولون سياســيون وأمنيون إســرائيليون عــن معارضتهم قطع الكهرباء في أعقاب سلسـلة عمليات قطع كهذه عن مدن فلسـطينية قبل عدة شهور، تحسبا من أن يلحق ذلك أضرارا أمنية وسياسية بإسرائيل.

وأشــارت إلى أن رئيس هيئة الأمن القومي الســابق ورئيس الموساد الحالي، يوســـي كوهين، أوضح للمسؤولين في شركة الكهرباء أنه ستكون لوقف تزويد الكهرباء تبعات خطيرة، وذلك على ضوء التحسـب مــن احتجاجات دولية ضد

ولفتت إلى أن وزير الدفاع السابق، موشيه يعلون، ومنسق أعمال الحكومة في المناطق المحتلة عارضا بشكل دائم قطع الكهرباء.

ولــم تذكر وســائل الإعلام هذه مــا إذا كان لموقف وزير الدفاع الإســرائيلي الجديد أفيغدور ليبرمان تأثير على هذا الرد.

وكان اســتطلاع للرأي العام في إســرائيل نشــرته إذاعة الجيش الإسرائيلي [«غالي تســاهل»] أول من أمس الأحد، أشــار إلى أنه في حــال إجراء الانتخابات الإســرائيلية العامة الآن فإن حزب «يســرائيل بيتينو (إســرائيل بيتنا)» الذي يتزعمه ليبرمان، سيحصل على مقعد إضافي ويصبح له سبعة مقاعد.

وأظهر الاســتطلاع تغييرات جذرية في ميزان القوى السياسية في إسرائيل، كان الرابــح الأكبر فيهــا حزب "يش عتيد" الذي يتزعمه وزير المالية الســابق يائير لبيد، والذي حاز على ضعفي ما يملك من مقاعد، في حين حافظت القائمة المشتركة على قوتها.



ليبرمان: اضافة اسرائيلية لسياسة التوسع والاستقواء.

وبحسب الاستطلاع، يبقى الليكود بزعامة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو القوة الأكبر لكنه يتراجع بخمســة مقاعد، ليحصــل على ٢٥ مقعدًا من أصل ٣٠ يملكها حاليًا، ما يعتبر خسـارة كبيرة فــي ميزان مصوتيه، ويليه "يش عتيد" ٢٢ مقعدًا، بعد أن حصل على ١١ مقعدًا في الانتخابات الأخيرة.

وبحسب الاستطلاع سيخسر "المعسكر الصهيوني" ١٦ مقعدًا، ويفوز بثمانية الذين استمال لبيد غالبيتهم.

وســيضاعف حــزب "البيــت اليهــودي" قوتــه الانتخابيــة، إذ يمنحه الاســتطلاع ١٦ مقعدًا في حين يشــغل ثمانية مقاعد فــي الوقت الحالي، ويرتفع "يهدوت هتوراة" الحريدي من ســتة مقاعد إلى ١١، وتحافظ حركة "شاس" الحريدية على مقاعدها السبعة، ويحصل حزب ليبرمان، كما ذكرنا، على مقعد إضافي.

ووفقًــا لنتائج الاســتطلاع، تحافظ القائمة المشــتركة علــى مقاعدها الـ١٣، وكذلك يحافظ حزب "ميرتس" على مقاعده الخمسة.

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي الإسرائيلي في موقع «ألمونيتور»

# عكيفا إلدار لـ« المستقل »: عندما يهاجم نتنياهو أوباما فإنه يهاجم كلينتون لمصلحة ترامب!

## كتب بلال ضاهر:

عقبت إســرائيل بشدة، في نهاية الأســبوع الماضي، على خطاب الرئيس الأميركـــي، باراك أوباما، وأقواله حول الاتفاق النــووي الذي وقعته الولايات المتحدة والقوى الكبرى مع إيران، العهام الماضي. وقال أوباما إنه "بموجب كافــة التحليلات، الاتفاق النووي مع إيران يســير بالضبــط مثلما اعتقدنا. ويعترف الجيش الإســرائيلي وجهاز الأمن الإسرائيلي بأن الاتفاق أدى إلى تغيير هام. وإســرائيل كانت الدولة التي عارضت هذا الاتفاق أكثر من أية

ورد وزير الدفاع الإســرائيلي، أفيغدور ليبرمان، على أوباما بمقارنة الاتفاق النــووي باتفاق ميونيخ قبل الحرب العالميـــة الثانية، وادعى أنه مثلما كان الاتفــاق مع الزعيم النازي، أدولف هتلر، فإنه ســيتضح أن الاتفاق مع إيران هــو خطأ أيضا. وتأتــي أقوال ليبرمان عشــية توقيع متوقــع على اتفاقية المســاعدات الأمنية الأميركية لإســرائيل، والتي يصل حجمها إلى حوالي أربعين مليار دولار ولمدة عشرة أعوام.

في أعقاب ذلك، أعلن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن مستشارا رفيع المستوى لنتنياهو اتصل هاتفيا مع السفير الأميركي في تل أبيب، دان شابيرو، وأبلغه بأن بيان وزارة الدفاع الإسرائيلية حول الاتفاق النووي لم يُنســق مع مكتب نتنياهو. وبحسب المستشار، فإن ليبرمان لم يطلع نتنياهو على البيان الذي انتقد أوباما بشــدة وأن نتنياهو فوجئ عندما سمع عن البيان من وسائل الإعلام.

وفي هـذه الأثناء، تتردد أنباء عن أن أوباما قد يطلق مبادرة سـلام لحل الصراع الإســرائيلي - الفلسطيني، أو يعلن عن تأييده للدولة الفلسطينية، وذلك بحلول نهاية العام الحالي وخلال الفترة الواقعة بين انتخابات الرئاسة الأميركية ودخول الرئيس الجديد أو الرئيسة الجديدة إلى البيت الأبيض. حول ذلك أجرى "المشهد الإسرائيلي" مقابلة خاصة مع المحلل السياسي

الإسرائيلي في موقع "ألمونيتور"، عكيفا إلدار. (\*) "المشهد الإســرائيلي": لماذا كان رد فعل ليبرمان على خطاب أوباما في سياق الاتفاق النووي شديدا إلى هذه الدرجة؟

إلدار: "ليبرمان قال الأمور نفسـها تقريبـا، وكذلك فيما يتعلق بالمقارنة مــع اتفاق ميونيخ، فــي تموز العام الماضي، وكان حينـــذاك في المعارضة وتحدث ضد الاتفاق. ولذلك فإن موقفه بهذا الخصوص ليس جديدا. وموقف

نتنياهــو من الاتفاق النووي لم يتغير أيضا. لكنه تحدث بلغة دبلوماســية عندما عقب على بيان ليبرمان وقال إنه فوجئ بأقواله. إذ أن نتنياهو يتحدث مثــل ليبرمان عندما يخاطــب أعضاء كونغرس. وأحد الأســباب التي دفعت ليبرمــان الآن، كوزير دفاع، إلى الإدلاء بأقوال كهذه، هو أن ليبرمان يحب جدا إحراج نتنياهــو. فعندما كان ليبرمان وزير خارجيــة وتحدث أمام الجمعية العامــة للأمم المتحــدة، في العام ٢٠١٠، وصف خطاب بـــار إيلان بأنه كذب مطلق. وليبرمان يحب لعب دور الولد الشــرير وأن يكشف عن أن 'الملك عارِ' ويحرج نتنياهو".

(\*) أقوال ليبرمان هذه تأتي قبيل التوقيع على اتفاق المساعدات الأمنية الأميركية لإســرائيل، لكن ليس متوقعا أن تؤثــر هذه الأقوال على الاتفاق.

إلدار: "أقوال ليبرمان لن تؤثر على الاتفاق. فنتنياهو وليبرمان سيضطران إلى قبول ما يقترحه أوباما من خلال اتفاق المساعدات الأمنية، وسيضطر نتنياهو، الذي طلب مساعدات أكبر من التــي طرحها أوباما، إلى النزول عن الشــجرة العالية التي صعد إليها. إلى جانب ذلــك، فإني لن أتفاجأ من أنه توجد هنا لعبة يلعبها نتنياهو. فمن جهة، هو يتصل بالسفير الأميركي ويعتذر ويقول إنه لم يعرف أن ليبرمان سيدلي بأقوال كهذه. لكن من الجهـــة الأخرى، فإنـــه عندما 'تطلق النـــار' على أوباما اليـــوم فإنك تصيب هيلاري (كلينتون)، وعندما تصيب هيلاري فإنك عمليا تساعد ترامب، والقراء يفهمون ماذا أقصد. ومن الجائز أن كل هذا الأمر كان منســقا، وقول نتنياهو إنه كان متفاجئا لا يعني الكثير".

(\*) هذه الأقوال هي أيضا جزء من حملة إسرائيلية لنزع الشرعية عن أوباما. إلــدار: "وأعتقد أن الغاية منها هي وضع صعوبات أمام أوباما فيما يتعلق بالتقديــرات والتكهنـــات بأنه بعد انتخابــات الرئاســـة الأميركية، بين ٨ تشرين الثاني و٢٠ كانون الثاني، موعد تسلم الرئيس الجديد مهامه، ســيحاول أن يملي على إسرائيل أو يستعرض أمامها مبادرة سلام للاعتراف بدولة فلسطينية. وأقوال نتنياهو وليبرمان من شأنها المس بشرعية خطوة كهذه مـن جانب أوباما. وفي جميع الأحوال، فإنه في دولة يوجد فيها حكم يهتم بمصالح الدولة، فإنه بعد تصريحات كالتي أطلقها ليبرمان، ثم قول نتنياهو إنه فوجئ بها وأنه يرى فيها مســا بالعلاقات مع الدولة الأهم في العالم، فإن رد الفعل الوحيد الذي يقبله العقل هو أن يقيل رئيس الحكومة وزير الدفاع. وعندما يبقــى وزير ليبرمان في منصبه فإن كل أقوال نتنياهو ليست إلا 'كلام فاضي'".

(\*) ســفير إسرائيل في الأمم المتحدة، داني دانون، والقنصل الإسرائيلي العام فــي نيويورك، داني ديان، يصرحان طــوال الوقت ضد حل الدولتين، وهذا يعني أنهما يمثلان نتنياهو. ما رأيك؟

إلدار: "هنــاك أكثر من نتنياهو وليس نتنياهو واحــدا. يوجد اثنان على الأقل في أفضــل الأحوال. فأي نتنياهو هما يمثلان؟ إذ أنه بالإمكان أن ترى لــدى نتنياهو مواقف 'مــع' و'ضد' حول أي موضوع. وفيمــا يتعلق بمبادرة الســـلام العربية على ســبيل المثال، فقد عبر نتنياهو عن تأييده لها وعن معارضتــه لها أيضا. والأمر نفســه يحــدث الآن، إذ بإمكانه أن يتحدث ضد ليبرمان ولكن من الجهة الأخرى يؤيده. وعموما، ينبغي الحكم على نتنياهو بموجــب أفعاله وليس بموجــب أقواله. ومثلما قال الجنرال الســعودي أنور عشــقي، الذي زار البلاد مؤخرا، إنه إذا كان نتنياهو يؤيد حقا مبادرة السلام السعودية – العربية، فليحضر إلى الأمم المتحدة ويعلن عن ذلك. ونتنياهو يقول أمورا معينة لصحيفة يسـرائيل هيوم وللصحف الأجنبية يقول أمورا

(\*) نتنياهو رفض المبادرة الفرنسـية لتحريك العملية السياسـية بين إسرائيل والفلسـطينيين، ويتحدث في المقابل عن "مبادرة إقليمية". ماذا يعني هذا، وهل لديه شركاء لـ"مبادرة إقليمية"؟

إلــدار: "لا أرى أن المبادرة المصرية التي يطرحهــا الرئيس المصري، عبد الفتاح السيســي، تتطور في أي اتجاه كان، لأنه واضح أن الشــرط الأول هو موافقة إســرائيلية على بحث انســحاب إلى حدود العـــام ١٩٦٧، مع تعديل علــى الحدود. ونتنياهو أعلن أنه لن يوافق أبدا على شــرط كهذا. لكن مريح لنتنياهو وجود مبادرة مصرية، فعندها لا يقول ماذا يعارض فقط وإنما ماذا يؤيد أيضا. وهذا يمنحه إمكانية أن يقول 'نعم' و'لا' وليس 'لا' و'لا' فقط". (\*) نتنياهو يسعى بالأساس إلى إرباك مستمعيه.

إلدار: "هو بالأســاس يريد أن يربك العالم من أجل أن يستمر في البقاء في الحكم. وهناك مساعدون جيدون له، مثل داعش، الذي يساعد على تصوير العرب كإرهابيين وأنه لا يوجد شريك للسلام".

(\*) لقد أعلن المصريون أنهم لا يطرحون "مبادرة إقليمية" وأنهم يؤيدون

إلــدار: "هذا صحيح، لكن أغلبية الإســرائيليين لا يهتمون بهذه الأمور. ما يهمهم الآن هي فضيحة الكورنفلكس وأســعار الشقق وإذا يوجد قناديل بحر في الشــواطئ أم لا. كذلك أظهر آخر استطلاع نشر في إسرائيل حدوث انخفاض في مشاهدة نشرات الأخبار".

كلمة في البدايـة

# مفاعيل عدة صراعات وتغيرات إسرائيلية داخلية

بقلم:أنطوان شلحت

يضم هذا العدد من "المشهد الإسرائيلي" تقارير وتحليلات تتناول أبرز مفاعيل عدد من آخر الصراعات والتغيرات داخل إسرائيل، ســواء على مستوى "السياســـة المحليّة" وتوازنات القوى الحزبية، أو على صعيد ما يُحيل إلى وجهات مؤسســتها السياســية حيال المســتجدات الخارجية وفي مقدمها كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

وبموازاة العرض المسهب لدراسة إسرائيلية جديدة صدرت مؤخرًا عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب ضمن كتاب بعنوان "الحيّر العربي في مســــار الفشــــل الدولتي"، يزعم كاتباها أن أهم أسـباب عدم موافقة إسرائيل على قيام دولة فلسـطينية مستقلة يعود إلى الفشل الدولتي في منطقة الشرق الأوسط (طالع ص٦)، تجدون تقارير تتيح إمكان الاســتنتاج بأن ثمة أســبابًا أخرى لهكذا "عدم موافقة" تفوق هذا السبب من حيث الأهمية، وترتبط بمسارات تحوّل شــهدتها إســرائيل في الآونة الأخيرة وكانت بمثابة تعميق

ومن هذه التحولات نشير إلى ما يلي:

أولًا، تعزيز التحالف بين اليمين الإسـرائيلي بزعامة بنيامين نتنياهــو وبين "شــركائه الطبيعييــن" ولا ســيما الحريديم (اليهـود المتشـدّدين دينيًـا) والتيار الصهيونـي- الديني المنضوي ضمن حزب "البيت اليهودي". وهذا التعزيز أدى إلى تراجع الحكومة الإســرائيلية الحالية عــن جميع القرارات التي اتخذتها الحكومة السابقة والرامية إلى محاولة تفكيك مجتمع الحريديم المنغلق على نفســه (طالع ص ٥). وإلى جانب قراءة ما ينطوي عليه ذلك من تداعيات، أعدنا التذكير بمقال نشره رئيس تحرير صحيفة «هاَرتس» في الخريف الفائت، وأصدر في سياقه حكمًا فحواه أن تفكُّك النواة المركزية (الصلبة) للمجتمع الإسـرائيلي التي كانــت بمثابة حجر الزاوية في «الاســتيطان اليهودي قبـل إقامة الدولــة» في مقابل تعزّز من يسـميهم بـ»الأقليـــات»، ويشــمل ضمنهم الحريديم والعرب بالأســـاس، همــا من العوامل الأشــدّ تأثيرًا على السياســة والاقتصاد في إســرائيل في قادم الأيام، أكثر بكثير من التأثير الذي يمارسه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير المالية موشيه كحلون، ومن تأثير مخطط صفقة استخراج الغاز الطبيعي من عرض البحر المتوسـط مع شـركات الاحتــكار، بل وأكثــر أهمية من الاتفــاق الموقّع بين الدول الكبرى الســت وإيران حول البرنامج النــووي الإيراني. وحتى لو لم نتفق في حينـــه مع هذا الحُكم، لا بُـدٌ من استعادة أن التقديـرات الإحصائيــة الديمغرافية الإســرائيلية الرســميّة حول العقدين المقبليــن تركّز على أنّ ثمّة تغيّرات جديّــة متوقّعة وخصوصًا فيمــا يتعلّق بمصادر النمو السكاني، وبظاهرة تديّن المجتمع اليهوديّ التي تُقاس بأعداد المتدينين ونسبتهم من بين السكان، والتي تدل على اتجاه المجتمع الإســرائيليّ نحو مزيد من التديّن والتشدّد، وما يتركــه ذلك من أثــر عميق على طبيعة المجتمع الإســرائيلي، وعلــى وجهة تطوّر اقتصاده ومناعتــه الاجتماعية في الحاضر والمستقبل، وأساسًا على ثقافته السياسية العامة. وتشهد إســرائيل خلال الأعوام الأخيرة عدة بوادر تشــي بإحالات هذه التغيرات الديمغرافية في المستقبل، وفي صلبها ازدياد قوة المجموعـــات الحريدية والدينية التقليدية، وهي تغيرات أدت وتؤدى إلى تحولات سياسية أيضًا.

ومثلما نوهنا في أكثر من مناسبة، أكدت اجتهادات كثيرة في هذا الشأن أنه يتعيّن تناول هذه التغيرات فيما يتجاوز الأرقام والإحصـــاءات الجافّـة، إذ إنه في ظل الوضع الذي تزداد فيه قوة المجموعات الدينية ـ القوموية ويتصاعد نفوذها السياســي، من الطبيعي أن يحدث اصطدام مع القيم الديمقراطية وحُكم القانون. وبناء على ذلك لم يكن من المستغرب أن يتصاعد الجدل حــول موضوع «الدولة اليهوديـــة» وصراعها مع «الدولة الأخيرة، وأن يتنبأ البعض بأن الاتجاه الذي تسير إسرائيل فيه هو نحو «دولة دينية أكثر وديمقراطية أقل».

ثانيًا، على صلة بما تقدّم يجدر التوقف عنــد تحولات كبيرة تتواتــر داخــل صفوف اليمين الإســرائيلي بما فــي ذلك ضمن حــزب الليكــود الحاكم. وهذا ما يشــير إليه على ســبيل المثال الوزير وعضو الكنيست السابق دان مريدور، أحد القادة البارزين السـابقين لليكود، في مجرى مقابلة مطولة أجرتها معه صحيفة «معاريف» الإسرائيلية ونشرتها أمس الاثنين (طالع عنها ص ٨). ويؤكد مريـــدور من بين أمور أخرى، أن ثمــة عبارة تتكرر في الليكــود أخيرًا تقول «آن الأوان كي نحكــم». والقصد برأيه هو «الحكــم دون أي قيــود أو كوابــح». وفي قراءته، «هذه ليســت ديمقراطية، لأن الديمقراطية ينبغي أن تحرسها وسائل الإعلام والمحاكم وأن تلجمها. ويجب الحذر من مغبة المســـاس بهذه المؤسسات. فالهجوم على وســائل الإعلام سهل جدًا، لكن من دون وسائل إعلام حرة ليست هناك ديمقراطية».

ويؤكد كثيرون، بالإضافة إلى مريدور، أنه مع ازدياد قوة اليمين الإسرائيلي وشـعبويته في الأعوام الأخيرة تزداد أكثر فأكثر شـكلية الديمقراطية، وتنهار تدريجيًا مؤسسات دولة

ويجاهر نشطاء في جمعيات حقوقية وغيرها مناهضة للاحتلال والاســتيطان، بأنه في ظل أجواء التحريض اليمينية المشتطة التي وصلت إلى حــد تهديد حياتهــم، فإن وقوع جريمة اغتيال سياسـية أخرى في إسرائيل يبدو «مسألة وقت» (طالع ص ٢).

إزاء كل هــذه التحولات ومفاعيلها تتــردّد أيضًا عبارة تقول «نتنياهو خطر على إسرائيل، ويجب أن يذهب». ويظل الســـؤال: هل في ذهاب نتنياهو فقط ما يضمن حدوث تغيير جذري في سياسة إسرائيل وتحديدًا الخارجية؟.



# مع احتداد الجدل في الحلبة السياسية ـ الحزبية الإسرائيلية حول العدوان الأخير على غزة:

# مصادر مطلعة: تقرير مراقب الدولة المرتقب حول العدوان «أكثر حدة وخطورة من تقرير فينوغراد عن إخفاقات حرب لبنان الثانية»!

نفى رئيـس الحكومــة الإســرائيلية، بنياميــن نتنياهــو، عدة مرات الأسـبوع الماضــي، أنه ينوي إخفــاء تقرير مراقب الدولة حول العدوان الإســرائيلي الأخير علــى قطاع غزة (في صيــف ٢٠١٤) والذي أطلقت عليه إسرائيل اسم «عملية الجرف الصامد»، وهو التقرير الذي ينتظر صدوره قريبا، لكنه يثير، حتى قبل صدوره، جدلاً حاميا وواسعا في الحلبة السياسية ـ الحزبية الإسرائيلية بلغ ذروته خلال الأيام القليلة الماضية، لما يحمله من خطر جدي على مســـتقبل الائتلاف الحكومي الحالي في إسرائيل، وهو ما يمكن استشفافه من تأكيد بعض المطلعين على خبايا التقرير الذي تم تســريب مســوّدته بأنه «تقرير حاد جــداً» و «أكثرٌ حدة مــن تقرير لجنة فينوغراد» (التــي حققت في «حرب لبنان التقرير بأنه «قنبلة موقوتة»!

كمــا نفــى ديــوان رئاســة الحكومــة الإســرائيلية مــا تناقلته وســائل إعلام إسرائيلية مختلفة عن أن نتنياهو ليس معنيا بنشــر تقريــر مراقب الدولة وسيســعى إلى إخفائه وفرض الســريّـة وحظر النشــر عليه. وقال ديوان رئاســة الحكومة إن رئيــس الحكومة "معني جدا بنشر الحقيقة كاملة عن عملية الجرف الصامد، بمــا في ذلك جلســات المجلس الــوزاري المصغــر (السياســي ـ الأمني) العديــدة التي عُــرض خلالهــا تهديد الأنفاق بمنتهى خطورته، فضلا عن التعليمات التي صدرت للهيئات والأذرع المختلفة والإجراءات التي اتخذها رئيس الحكومة، وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان

ويبدو أن تكرار نتنياهــو وديوانه هذا النفي جاء حيال ما تناقلته وسائل الإعلام الإسرائيلية خلال الأيام الأخيرة عن تهديد مراقب الدولة، القاضي (المتقاعد) يوسف شابيرا، بأنه سيطالب بإقامة لجنة تحقيق رسمية بشأن «الجرف الصامد» إذا مــا لجأت الحكومة إلـــى إخفاء تقريره المرتقب بحظر نشره وفرض السريّة عليه. كمـا يقصـد نتنياهو، كما يبـدو، صدّ الهجـوم الحـاد الــذي يتعــرض له من طرف أهالــي الجنود الذيـــن قتلوا خلال هــذا العدوان والــذي يضمّنونـــه، أيضا، المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية

بشأن العدوان، وهو ما قالت مصادر مقربة جذري، جدّي ومصداق»! مضيفاً أن «أخطاء كثيرة ارتُكبت خلال هــذه العملية التي مـن رئيس الحكومــة إن "عناصر حزبية ـ طالت مدتها أكثر من الــــلازم والمتوقع سياسية تساهم في تحريكه وإذكائه"! بكثير». وقال: «لم نكن في حاجة إلى واحد فقد وجه العشرات مـن أهالي الجنود وخمسين يوما لكي نهزم حركة حماس»! القتلى خلال ذلك العدوان رســالة خاصة يذكر أن عــدوان "الجرف الصامد" على إلــى رئيــس الحكومــة ووزيــر الدفــاع قطاع غزة بدأ يــوم ٨ تموز ٢٠١٤ وانتهى طالبوهما فيها بـ"العمـل من أجل إقامة لجنــة تحقيــق رســمية برئاســة قاض يوم ٢٦ آب من العام نفســه باتفاق لوقف إطلاق النار. وقد أسـفر العدوان عن مقتل للتحقيق في أحداث الجرف الصامد". وكان عدد من أهالي الجنود الذين قتلوا ٦٧ جنديا وضابطا إسرائيليا وستة خلال عدوان "الجرف الصامد" قد قاطعوا مواطنين إسرائيليين وعن سقوط أكثر من ٢٠٠٠ شهيد فلسطيني، من بينهم أكثر

كلمة رئيس الحكومة، نتنياهو، في حفل رسمى لإحياء ذكرى "قتلى عملية الجرف الصامــد" أقيم في القــدس ثم هاجموه بكلمات حادة وغادر بعضهم الحفل بصورة تظاهرية احتجاجية.

يشار هنا إلى أن "لجنة رقابة الدولة" البرلمانيــة في الكنيسـت هــي صاحبة الصلاحية القانونية لفرض السرية وحظر النشر على تقارير مراقب الدولة عامة. ويتمتع الائتلاف الحكومي الحالي بأغلبية مطلقة فــي عضوية هذه اللجنــة (التي تترأسها عضو الكنيست كارين إلهرار من حزب "یش عتید" برئاسة یائیر لبید)، ما يعني أنه إذا ما أرادت الحكومة، ورئيسها خاصة، منع نشــر التقرير فسيكون الأمر متاحا لهما تماما. ومن جهة أخرى، يخول القانون هــذه اللجنة البرلمانية، تحديدا، صلاحيــة التوصية بإقامــة لجنة تحقيق رسمية في مسـالة (أو مسائل) وردت في تقريــر لمراقب الدولة. غيــر أن الحكومة هي صاحبة الصلاحية القانونية بتشكيل لجان التحقيق الرسمية.

وفيما يشن نتنياهو ووزراؤه المقربون معركة ضد التقرير المنتظر وضد مراقب الدولة شخصيا، تواصل أحزاب المعارضة، بـل بعض الجهـات من داخــل الائتلاف الحكومي أيضا، اتخاذ موقف مؤيد لتقرير مراقب الدولة (حسبما نُشر، استنادا إلى النسخة المســرّبة منه) وما يتضمنه مـن نقد، بـل اتهام وتحميل مسـؤولية شـخصية مباشـرة، لرئيــس الحكومــة، نتنياهو، ووزير الدفاع الســابق، موشــيه يعلون، ورئيس الأركان السابق، بيني غانتس، بشـكل خــاص. ويبــرز في هذا الموقف، خصوصــا، الوزير نفتالي بينيت رُعيم حــرُب «البيت اليهودي») الذي قال إن «التقريـــر الـــذي يعدّه مراقـــب الدولة

جدا اللذي زرعته آللة الحرب والعدوان الإسرائيلية في شتى مناطق القطاع. وكان بينيت قال، قبل ذلك، إن "المجلس الــوزاري السياســي ـ الأمنــي المصغر لم يبحث موضــوع الأنفاق قبل بـــدء العملية العســكرية"، وهــو مــا ردّ عليــه رئيس الحكومــة شــخصياً بالقــول إنــه "محض كذب"! وموضحا إنه "خلال الأشهر السبعة التــي سـبقت العمليــة، أجريــت ثماني مناقشات حول الموضوع وحول التعليمات الخاصة بالأنشطة العسكرية تحت الأرض". أمــا رئيس حــزب "يش عتيـــد"، يائير لبيد، الذي أشغل منصب وزير المالية إبان عدوان "الجــرف الصامد" وكان عضوا في "المجلس الوزاري المصغـــر"، فقد اتـهم رئيس الحكومة بأنــه "لا يقول الحقيقة" بشان المداولات في المجلس الوزاري

مــن ٥٠٠ طفل، إلى جانب الدمار الواســع

للجــدار في المجلس الوزاري المصغر قبل شهر تموز ۲۰۱۶. وما قاله رئيس الحكومة في هذا الصدد غير صحيح، البتَّة"! من جهتــه، اعتبر الوزيــر زئيف إلكين (الليكود)، المقرب من نتنياهو، أن "مراقب الدولـــة أخطأ في إطلاق هـــذا التهديد"، لأنه "ليــس من المنطقــي ولا من الجدّي

المصغـر. وأوضح: "لم تُجـر أية مداولات

عميقة وجدية في مسألة الأنفاق العابرة

طـرح فكرة لجنة التحقيق الرســمية بعد مرور سنتين على هذه العملية"! وقالـت "مصـادر مقربة مــن نتنياهو ويعلون"، كما وصفتها وسائل إعلام إسـرائيلية، إن تقرير مراقب الدولة هذا "غير جــدّي، إطلاقا، وهــو مرفوض جملة وتفصيــــلا". وأضافت هـــذه المصادر أن التقرير "يتضمن معطيات غير صحيحة"

وأن "المعركـــة أديـــرت بشـــفافية غيـــر

مسبوقة أمام المجلس الــوزاري المصغر الذي عقد عددا غير مسبوق من الجلسات". وطعنــت هـــذه "المصادر" فـــي جدية مراقب الدولة ومهنيته فذكّرت بأنه "هو الشــخص نفســه الذي وضــع تقريراً عن الحريق في أحــراج الكرمل دون تضمينه توصية بامتلاك طائــرات إطفاء"، وأكدت أن "أحراجا عديدة أخرى في البلاد كانت

ستحترق وتفنى لو أصغينا له"! ونقلت وسائل الإعلام عن مصدر آخر في ديــوان رئيس الحكومة قوله إن "الحديث يدور عن تقرير غير جدي وضعه جسم غير جدّي. إننا نرفض متضمناته رفضا قاطعا وتاما، إن كان ما نُشر عنها صحيحا".

وأضاف المصدر ذاته: "المراقب تدخــل فــي مجــالات مثـــل المخابــرات والإســتراتيجية. إنه لا يرى الصورة كاملة وقد نسى أنه ليس مسؤولا عن أمن الدولة"! ثم اتهـم المراقب بأن "رائحة سياسـية تُشــتم من هذا التقرير الذي أعده شخص الانتخابات الأخيرة بدعم وتأييد من أعضاء

سابقين في المجلس الوزاري المصغر هم في المعارضة اليــوم ويتصيدون الفرص لمهاجمة رئيس الحكومة". وبالمثل، أيضا، ردّ "مقربون" من وزير الدفاع السابق، موشيه يعلون.

#### «قنبلة موقوتة» و »زلزال»! أجمعت جميع وسائل الإعلام

الإســرائيلية التي نشــرت عــن مضمون

التقرير، استنادا إلى ما اطلع عليه الأشخاص (مســؤولون سياسيون رفيعون جـدا) الذين حصلوا على المسـوّدة التي تم تســريبها، على أن التقرير "حاد جدا ويحتوي على اتهامات خطيرة" موجهة بصورة شـخصية إلى المسؤولين الثلاثة الأرفع فــي إدارة العــدوان، وهم: رئيس الحكومة، بنياميــن نتنياهو، وزير الدفاع آنــذاك، موشــيه يعلون، ورئيــس أركان الجيـش أنذاك، بينـي غانتـس، الذين يتهمهم التقرير بأنهم "أداروا لوحدهم غالبيـــة مجريـــات الحرب، وســط تحييد المجلـس الوزاري المصغــر وإخفاء الجزء

الأكبر من المعلومات عن الوزراء الآخرين"! على أن بعض المطلعين على مسوّدة التقريـــر ذهب إلى أبعد مـــن ذلك بكثير في وصف هذا التقرير، فقال إنه يشــكل "قنبلة موقوتة" وإنــه "تقرير حاد ولاذع جدا سيهزّ الساحة الحزبية ـ السياسية

ما نُشر كما هو عليه (في المسوّدة)". يذكر أن هـذه المسـوّدة التــي تــم تســريبها تمتد على ٧٠ صفحة وتوصف بأنها وثيقة "ســرّيّة للغاية"، أرسِلت إلى رئيس الحكومة وعدد من الوزراء الحاليين والسابقين الذين كانوا أعضاء في المجلس الوزاري المصغـر إبان العدوان، وذلك لإبداء ملاحظاتهم حول ما يخصهم ويتعلق بهم. ومن بين هؤلاء الوزراء: موشــيه يعلون، نفتالي بينيــت، غلعاد إردان، يوفال شطاينيتس، يائير لبيد، إسحاق أهرونوفيتش، تسيبي ليفني وأفيغدور ليبرمان.

ونقلت وسائل الإعلام عن بعض

التقرير يُعتبر "أكثر حدة وأشــد خطورة وقد يُحدِث زلزالا سياســيا وجماهيريا إذا

المطلعين على المســوّدة قولهم إن هذا

من تقريـــر فينوغراد عــن إخفاقات حرب لبنان الثانيـــة في صيف العــام ٢٠٠٦". وأضافوا إن التقرير يُظهر، بشــكل واضح، أن "المجلـس الــوزاري المصغــر تعرض للتضليل مـرارأ إبان الحرب، على نحو أدى إلى إطالــة أمدها، فضلا عــن انعدام أية علاقة، بتاتا، بين تقديرات رئيس أركان الجيش كما قدمها إلــى المجلس الوزاري المصغر وبين مجريات الأحداث في الميدان، ناهيك عن تبادل الاتهامات الخطيــرة بين الــوزراء أعضــاء المجلس

الوزاري المصغر خلال أيام الحرب". وأشــارت وســائل الإعلام إلـــى أنه ليس من المعروف بعد أي الأجزاء من المسـوّدة التي سُرّبت سوف يتم نشرها في التقرير النهائي، لكن إذا ما نُشر التقرير بالصيغة التي تم تسريبها فستتحول حرب "الجرف الصامد" فــي الوعي الجماهيري العام إلى نسـخة أخرى من حرب لبنان الثانية التي مدوياً ومليئا بالقصورات".

# تقديرات متطابقة: اغتيال سياسي آخر في إسرائيل مسألة وقت!

\*حملات التحريض واسعة النطاق ضد الناشطين في المراكز الحقوقية وصلت إلى حد التهديد على حياتهم \*الناشطون يؤكدون أن التهديدات الخطيرة على حياتهم مستمدة من تصريحات السياسيين «قانون استهداف الجمعيات الحقوقية هو مؤشر لأجواء اليمين المتطرف ضد هذه الجمعيات»

> أقر الكنيسـت الإسـرائيلي فـي منتصف شــهر تموز الماضـي بالقراءة النهائية مشـروع قانون من شأنه أن يضيّق على عمل كافة المراكز الحقوقية التي تتابع ممارسات جيش الاحتلال وجرائمه، والمراكز المناهضة لسياسة التمييز العنصري، وتتلقى دعما من دول ومؤسســات عالمية، وبالأساس من دول أوروبية، ولكن أيضا مــن دول غنية، مثل صناديق في الولايات المتحدة

> ورغم أن النص النهائي لهــذا القانون (قانون الجمعيات) يبقى أخف وطأة من المسودة الأولى، إلا أنه يبقي قاعدة الاستهداف على حالها.

> ويعكـس هذا القانون أجواء التحريض، التي وصلـت إلى حد تهديد حياة ناشطين في هـــذه الجمعيات، ومناهضيـــن للاحتلال. وإن كانت إســرائيل شــهدت حتى الآن جريمتي اغتيال سياســـي ومحاولات اغتيـــال أخرى، فإن الأجواء القائمة تنـــذر بالاغتيال القادم، الذي قد يكون وقوعه مســألة وقت، بحسب تقديرات متطابقة.

> تتركــز الصيغــة النهائيــة للقانون في الــزام الجمعيــات والمراكز التي تتلقــى ميزانيات دعــم من دول في العالــم، على أن تبرز أمــر تمويلها في كافة منشــوراتها المطبوعة والالكترونية، ومراســلاتها إلــى كافة الجهات، وخاصة الرسمية. كما على مندوبي هذه الجمعيات والمراكز الافصاح عن دول الدعم، في حال شــاركوا في أبحاث في لجان الكنيست، على أن يكون هذا في مقدمة حديث كل مندوب. وقد يبدو أن هذا القانون لا يشكل أي خطر، ولكنه تمييزي من الدرجة الأولى، لأنه يستهدف فقط الجمعيات والمراكز الحقوقية والاجتماعية المناصرة لحقوق الانســـان الفلسطيني في فلسطين التاريخية، ومناهضة للاحتلال واشـكال جرائمه، وهو لن يطـال أي من جمعيات اليمين

> كذلك فإن خطورة القانون تكمن في أنه يشكّل قاعدة لتعديلات مســـتقبلية، تعيد النصوص الأولـــى الأخطر التي وردت في مســودة القانــون، التــي أعدتهــا وزارة العدل الإســرائيلية بإشــراف الوزيرة المتطرفة أييليت شــاكيد. وكانت المسودة تنص على أن كل موظف أو ناشــط في هذه المراكز، يدخل إلى الكنيست والمؤسسات الحكومية، ليلتقي بمنتخبي جمهور أو موظفي دولة، أو ينشط في ميادين يتواجد فيها موظفو دولة، مع تركيز خاص على ذكر الجنود وعناصر الشــرطة، يكون ملزما بأن يضع على صدره بطاقة تحمل اسمه والمركز الذي يعمل فيه، والجهـــة الأجنبية الممولة لهذا المركز، أو للمشــروع الذي يعمل فـــي اطاره في تلك الفتـــرة العينية. وهذا النص لو بقـــي في القانون المقرر، لكان سيشـكل خطرا جسديا مباشرا على الناشطين الحقوقيين في ميادين تشــهد مواجهات، استمرارا لحملات التحريض السياسية الرسمية عليهم.

## تهديدات مباشرة لناشطى الجمعيات

نشرت صحيفة «هاَرتس» الإسرائيلية في الأيام الأخيرة، تقريرا استند إلى مقابلات مع عدد من الناشطين في أبرز المنظمات الحقوقية والسلامية. ويقــول التقرير إن كل هذه التنظيمــات تنظر إلى التصريحات ضدها على أنها جزء من حملة يقودها قادة الدولة.

ويقول الراب أريك آشــرمان من منظمة «حاخامات من أجل حقوق الانسان»: «إنني أرى علاقة مباشـرة بين الهجمة علي شـخصيا في شهر تشرين الأول الماضي، وبين التحريض لسحب شرعية وجودنا، وهذا نابع من أعلى مستوى سياسي (الحكومة ورئيسها). فهذا القانون (قانون الجمعيات) الذي لن يغير شــيئا على أرض الواقع، يبث رسائل يجري تطبيقها على أرض الواقع»، بقصد الاعتداءات على ناشطي الجمعيات.

ومــن بين التنظيمات التي يجري الحديث عنها، منظمة «لنكســر الصمت»، التي أسســها جنود وضباط احتياط في العام ٢٠٠٢، وترصد شــهادات جنود الاحتلال عما شـاهدوه، وأحيانا ما مارسـوه من أوامر فيها تنكيل واضطهاد للفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ العــام ١٩٦٧، وبالإمكان القول إنها المنظمة الأكثر ملاحقة في هذه الأيام. كذلك الأمر بالنسبة لمركز «بتسيلم» الذي يلاحق جرائم الاحتلال ضد الفلسـطينيين فــي الضفة والقدس وقطاع غــزة، ومنظمة «حاخامات مــن أجل حقوق الانســـان»، وحركة «الســـلام الآن» التي يتركز نشاطها أساســا في قضايا الاستيطان، واللجنة الإسرائيلية ضد

التعذيب، وجمعية حقوق المواطن الإسرائيلية وغيرها من الجمعيات. ويقول التقرير إن كل ناشطي الجمعيات الحقوقية يشعرون منذ فترة طويلة بأنهم يواجهون عملية الغاء شـرعية نشاطهم، وأساليب خطيرة، وأن متابعتهم اليومية تحولت إلى عملية ملاحقة واضطهاد، ومحاولات ترهيب واسكات. وينضم إلى هذا، سعي شخصيات سياسية إلى كسب تأييد سياسي في أوساط اليمين من خلال التحريض على هذه الجمعيات، وخاصة شخصيات تطمح إلى خلافة بنيامين نتنياهو في منصبه، كما ورد في تقرير «هاَرتس». وجرى على سبيل المثال ذكر الناشط البارز شاي منوحين، المدير العام للجنة الإســرائيلية ضد التعذيــب، وهو أيضا من مؤسســي جمعية «يوجد حــد» المناهضــة للخدمة العسـكرية الإســرائيلية، إذ كان منوحين من أبرز المستهدفين، من حملة منظمة «إم ترتسو» (إذا أردتم) اليمينية المتطرفة، التــي أطلقتها تحت شـعار «المدسوسـون»، لملاحقة ناشـطي المنظمات

ويقول منوحين إنه شعر طيلة الوقت بأنه واقع تحت التهديد المباشر، وكان يتلقى مكالمات مجهولة الهوية، ووصلت إلى حد التهديدات المباشرة لــه. وفي الأونة الأخيرة غادر منصبه في منظمة اللجنة ضد التعذيب، ويتركز حاليا في منظمة «يوجد حد»، ومنظمة العفو الدولية «أمنستي».

كذلك فإن مدير منظمة «لنكسـر الصمت» نداف فايمان، تلقى قبل بضعة أشــهر محادثات هاتفية تضمنت تهديدا بالقتل، وقتل زوجته وحتى كلبة العائلــة. وعرض المتحــدث تفاصيل دقيقة لفايمان، كـــي يثبت له أنه واقع تحــت المراقبة. وقال إن رقم هاتفه الشــخصي انتشــر فــي مواقع انترنت تابعة لليمين المتطرف، وفي كل مرّة كان يبرز فيها نشــاط منظمته «لنكسر الصمت»، كانت تتكاثر المحادثات الهاتفية.

وليــس هذا فحسـب، بــل إن فايمان تعرض للاعتداء الجســدي المباشــر مرتين في الاشــهر الأخيرة. مرّة حينما شــارك في ندوة في كلية «ســابير» الأكاديميــة، من عصابة «تســيل» (الظل)، ومرّة ثانية فــي مكان اَخر من أحد الطـــلاب الجامعيين. وقال إن الشــرطة في الحالة الثانيـــة وصلت إلى المكان واعتقلت المعتدي. ولكن التقرير لا يوضح مصير ملف التحقيق ضد المعتدي علـــى فايمان. كما تعرّض ناشــطون من منظمة «لنكســر الصمت» لاعتداءات وتهديدات، ما جعل المنظمة تســتأجر شركة حراسة، لترافق الناشطين في

النشاطات العامة التي يشاركون فيها. وكان رئيس منظمة «حاخامات من أجل حقوق الانســـان» أريك آشــرمان، قد تعرض قبل فترة قصيرة لاعتداء جســدي من أحد المســتوطنين في الضفة المحتلة. ولاحقا قــررت المنظمة اتخاذ اجراءات وقايـــة صارمة في مكاتبها، اضافة إلى اســتئجار شركة حراســة كحالة منظمة «لنكسر الصمت». وقالت المديرة العامة لمنظمة الحاخامات، أيالا ليفي، إنهم في المكاتب لا يفتحون الأبواب من دون معرفة من الطارق.

وقالت مســؤولة الاســتيطان فــي حركة «الســلام الاَن»، حاجيــت عوفران، إن نشيطي حركتها يتجنبون التجوال في المناطق التي فيها خطر على حياتهم، بعــد أن تعرضت الحركة مرارا إلى تهديــدات واعتداءات متنوعة. وتقول عوفران إنه في السنوات العشر الأخيرة يشعرون في حركتها بتصعيد عدائية المستوطنين لهم. وعددت عوفران حالات تعرض فيها الناشطون إلى اعتداءات جسدية خطيرة.

وتقول نيطع باتريك، المديرة العامة لمنظمة «يش دين (يوجد قضاء)» التي تقدم مساعدات قضائية للفلسطينيين في الضفة، إنهم يلمسون تغيرات في شكل تعامل موظفي المؤسسات الرسمية، نتيجة للتحريض الذي يقوده سياسيون كبار. وقالت إن قانون الجمعيات الذي أقره الكنيست، سبقته حملة تحريض، جعلت الناشطين الحقوقيين منبوذين في كل مكان.

وكانت منظمة بتسـيلم قد أعلنت في نهاية شــهر أيار الماضي، التوقف عن ارســال الشــكاوي ضد جنود الاحتلال والمســتوطنين إلى أجهزة تطبيق القانون، نظرا لعدم جدية التعامل مع هذه الشكاوى، على مدى ٢٥ عاما. وقالت المنظمة إنها اختارت «عدم الاستمرار في المساهمة في الحراك الوهمي في عمل جهاز تطبيق القانون العسـكري، ولا نية لها بمواصلة توجيه الشكاوى

إليه. وقد تم اتخاذ هذا القـرار في ختام عملية تفكيــر تقدمية قامت بها المنظمة اســتنادا إلى المعرفة المكتســبة من مئات الشكاوي التي قدمتها منظمة بتسيلم إلى جهاز تطبيق القانون العسكري والعشرات من الملفات لشــرطة التحقيقات العسكرية وعشــرات اللقاءات مع المسؤولين في مجال تطبيق القانون العسكري».

وقالت المنظمة في حينه، إنها ستواصل «توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة والإبلاغ عنها. ولكننا نؤمن بأنه من أجل محاولة تعزيز حماية حقوق الإنســـان في الأراضي المحتلة المطلوب الآن ليس جهدا آخر لتعزيز تحقيقات فاشــلة والتي يعرف محققو الشــرطة العســكرية ومحامو النيابــة العامة تبديدها جيدًا ـ وإنمــا إدانة هذا الجهاز وتقديمه كما هو حقا».

## الاغتيالات... وما سبق

كل من يعرف شراســة عنف عصابات المســتوطنين، والدعم المباشر الذي يحصلون عليه من جهات سياســية وحتى من مســؤولين كبار، سيتوصل إلى اســتنتاج أن الاغتيال السياســي التالي في إســرائيل بات مسألة وقت. فقد كان الاغتيال السياســي الأبرز في الســنوات الماضية، اغتيال رئيس الوزراء يتسـحاق رابين في خريف العام ١٩٩٥. وسـبقه في العام ١٩٨٢ مقتل ناشط الســـلام إميل غرينتســفايغ، بإلقاء قنبلة على مظاهرة لحركة "السلام الآن"، ضد الحــرب على لبنان في ذلك العـــام. وفي العام ١٩٦٧ وقعــت أول محاولة اغتيال سياسي، للسكرتير العام للحزب الشيوعي الإسرائيلي ماير فلنر، على خلفية خطابه في الكنيست ضد عدوان حزيران واحتلال ١٩٦٧.

ولكن ليس هذا فحسب، بل جرت اعتداءات جسدية ذات دلالة، أبرزها سكب

كوب شــاي يغلي على النائبة في حينه ياعيل دايـــان من حزب "العمل" في العام ١٩٩٧، على يد عنصر ارهابي في البؤرة الاستيطانية في البلدة القديمة في مدينة الخليل المحتلة. كما أن نوابا آخرين تعرضوا لمحاولات اعتداء نذكر منهم حاييم أورون من حزب "ميرتس". وقبل ســنوات ضبطت الشرطة قنبلة عند بيت الكاتب الإسرائيلي زئيف شتيرنهيل، والقضايا الشبيهة عديدة. =وما يرويه أعضاء المنظمات الحقوقية والسلامية هي جرائم بارزة للعيان، وغالبا ما توثقها وسائل الإعلام على مختلف أشكالها، عدا التوثيق الالكتروني، إلا أن هذه العناصر، مثل عناصر عصابات ما يسمى "تدفيع (جباية) الثمن"، تبقى طليقة، ومن يتم ضبطهم واعتقالهم من بينهم ســرعان ما يتم اطلاق ســراحهم، وقلة نادرة منهم يتــم تقديمها للمحاكم، التــي غالبا ما تكون قراراتها أبعد ما يكون عن حجم الجريمة التي ارتكبوها.

[ب. ج]



غضب عارم في صفوف اليمين الإسرائيلي على ليبرمان:

# «وزير الدفاع تحدى أهم أصدقاء إسرائيل في العالم»!

مــا زال البيان الذي أصدرته وزارة الدفاع الإســرائيلية حول اتفاق الدول الست العظمى مع إيران حول البرنامج النـــووي الإيراني في نهاية الأســبوع الفائت، وهاجمت فيـــه أقوالا أدلى بها الرئيس الأميركي باراك أوباما حول إيران وأشار فيها إلى أن إسرائيل تدرك أن إيران ملتزمة بالاتفاق النووي، يثير عاصفة في إسرائيل.

وأبدى العديد من شخصيات اليمين المقرّبة من رئيس الحكومــة بنياميـــن نتنياهو غضبهم مـــن وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان واتهموه بالوقوف وراء البيان وبتحدي أهم أصدقاء لإسرائيل في العالم.

وكتب كبير المعلقين في موقــع «إنرجي» الإلكتروني اليمينـــي أريئيل كهانــا أمس تعليقاً قــال فيه: يقول المثل: «لا تكن صادقاً كن حكيماً». فمن أي زاوية تقريباً نظرنا إلى هجــوم وزارة الدفاع علــى إدارة باراك أوباما، يمكن تأكيد أن الهجوم لم يكن حكيماً أبداً.

وتابع: في نهاية الأسـبوع ادعى أوباما أنه «حتى وزارة الدفاع الإســرائيلية تعتقد أن الاتفاق مع إيران حسّــن الوضع الأمني في الشــرق الأوسط». ورداً على كلام أوباما أصدرت وزارة الدفاع يوم الجمعة بياناً جاء فيه «تعتقد وزارة الدفاع الإســرائيلية أن الاتفاقــات قيّمة فقط إذا كانت تســتند إلى واقع قائم على الأرض، وليســت لها قيمــة إذا كانت الحقائق على الأرض مخالفة تماماً لتلك التي يســتند إليها الاتفــاق. إن اتفاقـــات ميونيخ لم تمنع الحرب العالمية الثانيــة والمحرقة، لأن الافتراض الأساسي الذي استندت إليه والقائل بأن ألمانيا النازية يمكــن أن تكون شــريكة في أي اتفــاق كان خطأ، ولأن زعماء العالــم آنذاك تجاهلــوا التصريحـــات الواضحة لهتلر ولســائر زعماء ألمانيا النازية. وينطبق هذا أيضاً على إيران التي تصرح بوضــوح وعلانية بأن هدفها هو تدمير دولة إســرائيل» بحســب ما ورد فـــي بيان وزارة الدفاع الإسرائيلية.

إن مـن يعرف إجــراءات التحدث بلســان وزارة الدفاع وأســلوب وزيـــر الدفاع أفيغــدور ليبرمـــان، لا يمكن أن يختلط عليه الأمر، إذ ليس هناك أدنى شــك في أن وزير الدفــاع الجديد هو الذي يقــف وراء البيان، فاللغة هي لغته والأســلوب أسلوبه. ولأســباب يحتفظ بها لنفسه استخدم ليبرمان من ينطق بلســـان وزارة الدفاع وليس الناطق الشــخصي بلســانه، لكن من الواضــح أن البيان صادر عنــه، وإذا لم يكن كذلك فهــو يحظى بمباركته. وإذا لـــم يكن صادراً عنه أو يحظـــى بمباركته وصدر من دون علمه، فمعنى ذلك أن ليبرمان لا يسيطر على الوزارة التي يديرها - وهذه بحد ذاتها أخبار سيئة.

لم يسبق للناطقين بلسان وزارة الدفاع قط أن تطرقوا إلى موضوعات تتعلق بالسياسة الخارجية. فهم يعلنون تعيينات أو بيانات، وليس خطوات استراتيجية. من هنا، فإذا كان ليبرمان يحاول الاختباء وراء ناطق بلسان وزارة الدفاع، فيمكن القول إن المحاولة قد فشلت. لكن خطوة ليبرمان فشلت أيضاً لأسـباب أكثر أهمية بكثير. فأولاً؛ وفقاً لكلام رئيس هيئــة الأركان العامة غادي أيزنكوت قبل بضعة أشــهر، يوجد فــي الاتفاق مع إيــران مزايا ليسـت قليلة. وهذا يعني أن أوباما اســتند إلى موقف علني لقيادة الجيش الإسرائيلي. من المحتمل أن يكون ليبرمان غيــر موافق على ذلك ويفضّل لــو أن أيزنكوت لــم يقل مــا قاله، لكنه تأخــر كثيراً، وما قيــل لا يمكن

ثانياً؛ ما هــى الفائدة من إعادة إحيـــاء المواجهة مع الأميركيين؟ في السنة الماضية حدث جدل قاس ومرير وانتهـــى الأمر إلى ما انتهى إليه، وإســرائيل والولايات المتحدة ليســـتا معنيتين بجولة معارك ثانية. فما هو الهدف من هذا البيان؟

ثالثاً؛ الأسلوب. لنفترض أنه من أجل المجتمع الدولي ومــن أجل التاريــخ، من المهــم أن يوضــح ليبرمان أن إســرائيل ما تزال ضــد الاتفاق - وهذا موقف مشــروع. لكــن هناك طريقة للتعبير عن ذلــك بلغة أكثر تهذيباً ولطفاً. لا شــك في أنه بالاتفاق مع إيـــران تصالح أوباما مع المعتــدي، وأجّل زمــن الوصول إلــى القنبلة. وعلى الرغــم مــن ذلــك، فعندما يكــون من يتكلم هــو وزير الدفاع الإســرائيلي الـــذي يختلف في رأيـــه مع رئيس الولايات المتحدة، فيجب أن يكون أســلوب الكلام أكثر انضباطـــاً. وهذا يوصلنا الى النقطـــة الرابعة وهي نفاد صبر ليبرمـــان. ويدل بيان يوم الجمعـــة على أن محاولة ليبرمان ادعاء الصبر الطويل باءت بالفشــل الذريع، الأمر الذي يطرح شكوكاً كبيرة حول أدائه كمسؤول عن الأمن. وكما ذكرنا، سواء كان ليبرمان أصدر البيان الحاد نتيجة الغضب أو بعــد تفكير متأنّ، فــإن النتيجة مقلقة. من المفترض بوزير دفاع إسرائيل أن يقود بلاده في معارك مع أعدائها وليس مع أصدقائها. ومن الغريب والمخيف أن تكــون مــن بين خطواتــه الأولى خطــوة تحدي أهم أصدقاء لنا في العالــم، هذا بغض النظر عن أنه يتعين على وزير الدفاع أكثر مــن أي وزير آخر، تعزيز العلاقات

وبرأي هذا المعلق، فإن النقطة الخامســة وربما الأهم من جميع النقاط، تتعلق برغبة إسرائيل في إنجاز اتفاق المساعدة من الولايــات المتحدة للعقــد القادم. لكن ليبرمان فــي بيانه يوم الجمعة ركل الدلو قبل لحظة من إنجـــاز الصفقة، وهو فعل ذلك علـــى الرغم من أنه ليس وزيـــراً للخارجية. وثمة شــك فـــي أن تصريحاته تدخل في نطاق صلاحياته. فأين التفكير السليم وأين برودة الأعصاب عندما نكون بحاجة إليهما؟

وختم قائلاً: إذا كان أوباما لن يدفّع إسرائيل ثمن هذا البيان، فإن هذا يعود إلى أنه ومنذ زمن طويل، يتســـامح مع أخطاء زعمائنا.

# نتنياهو يستعد لجني ثمار «حربه البطولية» ضد الاتفاق النووي مع إيران - زيادة مبلغ المساعدات لعقد قادم وزيادة حصته من أصوات اليمين!

استمرار جولة المفاوضات الأخيرة حول رزمة المساعدات الأميركية العسكرية الجديدة لإسرائيل

ـ الإسرائيلية بشأن رزمة المساعدات العسكرية التي ستقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل خلال عشر سنوات قادمة تبدأ اعتبارا من نهاية العام ٢٠١٨. وتتواصل جولة المحادثات هذه وسط غموض كثيـف يحيط بهـا وبمجرياتها، سـوى تسـريبات

تتواصل في واشنطن المحادثات الثنائية الأميركية

مختلفــة تصدر في كلتا العاصمتين ويبدو أن الكثير منها لا يتعدى كونه تضليلا إعلاميا مرسوما ومتعمدا. ولم يُعلن أي شــيء رسمي عن ســير المحادثات وما تــم التوصل إليه خلالها حتــى الآن، كما لم يعلن أي موعد رســمي لإنهاء هذه المحادثات، غير أن صحيفة «واشــنطن بوســت» الأميركية كانت قد نشــرت في نهاية الأسبوع الماضي أن هـــذه الجولة الراهنة من المحادثات «ســتكون الجولة الأخيرة بين الحكومتين وستنتهي في غضون أيام معدودة»!

من جهتها، أوضحت الحكومة الإسرائيلية أن انتداب مســؤول أمني رفيع جدا من طرفها، هو القائم بأعمال رئيس «مجلـس الأمن القومي» الإســرائيلي، يعقوب ناغيل، للسفر إلى واشنطن خصيصا والمشاركة في هـــذه الجولة مــن المحادثات مــع ممثلي الإدارة الأميركية «يمثل مؤشــرا واضحا علـــى رغبة الحكومة ورئيســها، بنيامين نتنياهو، في التوقيع على اتفاق المساعدات العسكرية في أسرع وقت ممكن».

### معركة سياسية . حزبية داخلية

يشكل موضوع المساعدات الأمنية الأميركية لإسرائيل ركيزة أساســية في الاستراتيجية الأمنية - العسـكرية الإسـرائيلية، بما يوفره مـن إمكانيات تسليحية وتدريبية هائلة للجيش الإسرائيلي. ولهذا، فإن النقاش الداخلي الذي يجري في إســرائيل حوله يدور، في الواقع، حول إحدى المصالح الإسـرائيلية الأكثر اسـتراتيجية، لكنه يجـري كأية معركة أخرى على الساحة السياسية ـ الحزبية الداخلية، وخصوصا بين أجنحة اليمين وأحزابه المختلفة!

ففي لقاء عقده مع مراســلين إســرائيليين للشؤون السياســية يوم الأحد الماضي، قال رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إن «ثمة خلافات في الرأي بيننا وبين الأميركيين حول استخدام أموال المساعدات لشراء الأسلحة في إســرائيل وآمل أن ينتهي هذا الموضوع خلال الأيام القادمة». وأضاف نتنياهو: «آمل أننا على وشك الانتهاء من المحادثات والتوصل إلى تفاهمات مع الإدارة الأميركية بشــأن رزمة المساعدات الأمنية لإسرائيل للسنوات العشــر القادمة». وقال نتنياهو، محاولا الطمأنة: «لن يلحقنا أي غبن أو إجحاف قياســـاً بما عُرض علينا من قبل»!

لكـنّ المرجح، كمــا يبدو، أن نتنياهـــو تعمّد الإدلاء بهذا التصريح أمام المراسلين السياسيين، كما غيره من التصريحات الأخرى التي تُنشــر في وسائل إعلام إسـرائيلية مختلفة تباعاً نقلاً عن «مصادر سياسـية رســمية عليا» (في إســرائيل) وتفيد، بوجه أساسي، بأن «الحكومتين، الإســرائيلية والأميركية، نجحتا في التجسير على فجوات كثيرة وكبيرة من التي لا تزال تعترض تحقيق الاتفاق بشان المساعدات الأمنية الأكبر التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين»!

ويرميي نتنياهو ومستشاروه ومقربوه من هذه التصريحات والتســريبات إلى مواجهة ما يتعرض له رئيس الحكومة الإســرائيلية مــن انتقادات مختلفة ومتعددة المصادر تؤكد، جميعها، على أنه كان بإمكان إسرائيل الحصول على مساعدات أمنية أميركية أكبر بكثير مما ســتحصل عليه الآن «لو أنها باشــرت هذه المفاوضات قبل توقيع الاتفاق النووي» بين إيــران والدول العظمى، بقيادة الولايات المتحدة

وشخص رئيسها، باراك أوباما. وكانت أنباء وتقارير أخرى نشــرت في وسائل إعلام إسرائيلية أشارت إلى أن «أجهزة الأمن الإسرائيلية ستحصل من الولايات المتحدة على مساعدات أمنية تقل بكثير عمــا كان رئيس الحكومة نتنياهو يخطط لانتزاعها منها»! وقالت هذه الأنباء والتقارير إن مجرد إقــدام نتنياهو على إيفاد المســؤول الأمني الرفيع، القائم بأعمال رئيــس «مجلس الأمن القومي»، ناغيل، إلى واشــنطن «يدل على أن نتنياهو قد فهم بأنه لن ينجح في تحقيق اتفاق أفضل إذا ما تعمد المماطلة

وانتظار دخول رئيس جديد إلى البيت الأبيض»! وألمحت هذه الأنباء والتقارير إلى أن «نهج الابتزاز» الذي حــاول نتنياهو اعتماده في ســياق المحادثات حول رزمة المساعدات الأمنية الأميركية، باستغلاله «الاتفــاق النووي الإيرانـــي» والادعاء بأنـــه (الاتفاق) «يفرض على إسرائيل توظيف موارد أكبر من السابق في الأمن»، وذلك بعدما شــن هجوما كاسحاً غير مبرر ـ تبين لاحقا إنه غير موضوعي وغير منطقي أيضا ـ ضد الاتفاق النووي مع إيران، قد يتضــح لاحقا أنه (نهج الابتزاز) سبب لإسرائيل أضرارا استراتيجية كبيرة.

### معركة على أصوات اليمين واسترضاء للبيت الأبيض!

وفي هذا السـياق، تحديدا، يمكن النظر إلى ما نشر في بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية ابتداء من مساء

الأحد، ثم صبـــاح أمس الاثنين، بشـــأن الاتهام الذي وجهته «مصادر سياسية رفيعة» (إسرائيلية) إلى وزير الدفاع، أفيغــدور ليبرمان، بأنه «يعرّض اتفاقية المساعدات الأمنية الأميركية لإسرائيل إلى الخطر»! ولا تدع قــراءة نص هذا الاتهام وهـــذا الهجوم ضد ليبرمان أي مجال للشـك في حقيقــة هذه «المصادر السياســية» و»المســؤولين السياســيين»: رئيــس الحكومة، نتنياهو، ومقربوه.

وإضافــة إلى كون هــذا الهجوم علــى ليبرمان جزءاً من المعركة الحزبية التي يشــنها نتنياهو والليكود على أصوات اليمين في إسرائيل، يمكن النظر إليــه أيضاً بكونــه محاولة إســرائيلية «علــى أعلى مســـتويـات» لاســـترضاء الإدارة الأميركيـــة والبيت الأبيــض والتخفيف مــن غضب مســؤوليهم هناك حيال ما صدر عن وزارة الدفاع الإســرائيلية من إساءة مباشرة للرئيس الأميركي، أوباما، وخصوصا في الوقت ذاته الــذي تجرى فيه المفاوضــات هناك حول رزمة المساعدات العسكرية الجديدة!

فقــد نقل موقــع صحيفة «معاريف» على الشــبكة («معاريــف أونلاين»)، مســاء الأحد، أن «مســؤولين سياسيين كباراً في إسرائيل» شنوا هجوما لاذعا على وزير الدفاع، ليبرمان، على خلفية الانتقادات الحادة التــي كان وجههــا للرئيس الأميركي، بــاراك أوباما. وقال هؤلاء «المسؤولون» إن «ردّ وزير الدفاع يدل على قصور في قدرة تحكيم الرأي لدى شخص لا يفهم أنه لا يمكنه التصرف وإدارة شؤون الدولة بهذه الطريقة

ونقل الموقع ذاته ما كانت أوردته القناة العاشـرة في التلفزيون الإسـرائيلي، مسـاء اليوم نفسه، عن «مصادر سياسية رفيعة» قولها إن ليبرمان «يتصرف بطفولية ويعرّض للخطر اتفاق المساعدات الأمنية الذي أجريت حوله مفاوضات جدية وعنيدة»!!

يذكر أن الرئيس الأميركي، باراك أوباما، كان قد صرح في نهاية الأسـبوع الماضي بأنه «في إسرائيل، أيضًا، أصبحوا يفهمون اليوم أن الاتفاق النووي مع إيران مُجدٍ ويؤدي مهمته». وأضاف: «حتى إسرائيل، المعارِضة الأشــدّ للاتفاق، تعترف اليوم بأنه مفيد». وقــال أوباما، في مؤتمر صحافــي عقده في مقر وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) إن «الجيش الإسرائيلي وأجهزة المخابرات الإسرائيلية توصلوا إلى الاستنتاج بــأن الاتفاق النووي مــع إيران غيّر الوضــع في إيران تمامــا ونجح في القضاء على البرنامج النووي الإيراني وزاد الفترة الزمنيــة المطلوبة لطهران من أجل إنتاج مواد للسلاح النووي».

ورداً على تصريحات أوباما هذه، أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية بياناً خاصا ساوت فيه بين الاتفاق النووي مع إيران وبين اتفاقيات ميونيخ مع النازيين! وقال البيان: «اتفاقيات ميونيخ لم تمنع نشوب الحرب العالميـــة الثانية ولا وقوع الهولوكوســت، وذلك لأن الفرضية الأساس فيها ـ أن ألمانيا النازية يمكن أن تكون شريكا في اتفاق ما ـ كانت فرضية خاطئة ولأن قادة العالــم آنذاك تجاهلوا الأقــوال الصريحة التي

وأضاف بيان وزارة الدفاع الإسرائيلية: «هذا الحديث ينطبق علـــى إيران أيضا، والتي تعلـــن صراحة وعلى المـــلاً أن هدفها هو إبادة دولة إســرائيل والتي قال تقريــر وزارة الخارجيــة الأميركية الذي نشــر هذه الســنة أنها تحتل المرتبة الأولى في تمويل الإرهاب

صدرت عن هتلر وقادة ألمانيا النازية الآخرين»!



نتنياهو: زمن «الحصاد» من اميركا.

وختم البيان بالقول: «ولهذا، تدرك الأجهزة الأمنية الإســرائيلية، كما يدرك شعب إسرائيل كله وشعوب أخرى عديدة في العالم، أن الاتفاقيات من النوع الذي تــم التوقيع عليه بين الدول العظمى وإيران ليســت مفيـــدة، وإنما هي تضرّ فقــط بالمعركة التي ينبغي شنها بلا هوادة ضد دولة إرهاب مثل إيران»!

وفور صدور بيان وزارة الدفاع هذا، في أواخر الأسبوع الماضــي، أعلن رئيس الحكومة، نتنياهو، تنصله منه ورفضــه له ووجه رســالة إلى الســفير الأميركي في إسرائيل، دان شابيرو، قال فيها إن «بيان وزارة الدفاع صدر بدون علمي ولا يعبر عن رأيي». وقبل ذلك، صدر تصريح عن ديوان رئاســه الحكومه الإســرائيليه جاء فيه إن «موقف إســرائيل في مســألة الاتفاق النووي مع إيران لا يزال كمــا كان، لكن رئيس الحكومة يؤمن بشــدة بأن ليس ثمة لإسرائيل حليف أقوى وأهمّ من الولايات المتحدة»!

### من خطاب نتنياهو إلى رسالة أعضاء مجلس الشيوخ

من المعروف أن المسـاعدات العسكرية الأميركية لإســرائيل تتجــدد، بصــورة أوتوماتيكيـــة تقريبا، مرة كل عشــر سنوات وتســري لمدة عقد كامل. لكن المفاوضــات على رزمــة المســاعدات الجديدة، التي ســتدخل حيز التنفيذ ابتداء مــن العام ٢٠١٨، كانت مختلفة تماما هـذه المرة: فخـلال معركته من أجل التوصــل إلى الاتفاق النووي مع إيران، تعهد الرئيس الأميركي باراك أوباما لأعضاء من الحزب الديمقراطي في الكونغرس الأميركي بمكافأتهم على تصويتهم دعما للاتفاق وذلك «بتعويض إســرائيل عن أي مسّ قد يطال أمنها».

لكــن رئيس الحكومــة الإســرائيلية، نتنياهو، قرر الســفر إلى واشــنطن وإلقاء خطاب أمام الكونغرس الأميركي لأقناع أعضائه بمدى خطورة الاتفاق المزمع توقيعه وبضــرورة معارضتــه والتصويت ضده. وقد فعل ذلك نتنياهو ذلك «من وراء ظهر» أوباما، ثم شنّ هجوما لاذعا على سياسته وسياسة إدارته في خطابه أمام الكونغرس، وهو ما أثار غضبا شــديدا لدى البيت البيض والرئيس أوباما وعمق هوة الشرخ في العلاقات بين الزعيمين وحكومتيهما.

وخـــلال المفاوضات التـــي بدأت بيـــن البلدين، منذ العــام الماضي، حول رزمة المســاعدات العســكريـة الجديدة، تم الاتفاق على أن تشــمل الرزمة الجديدة جميع الهبات الخاصة التي كان الكونغرس الأميركي قد صادق على تقديمها لإســرائيل لتمويل مشــروع صاروخي إســرائيلي جديد. وفي الإجمـــال، بلغ حجم رزمة المساعدات الجديدة ٥ر٣ـ ٧ر٣ مليار دولار لكل سنة من السنوات العشر القادمة. لكن نتنياهو ادعى، في أكثر من مناسبة علنية، بأنه

سينجح في الحصول على أكثر من هذا المبلغ، محدداً هدف ٤ مليارات دولار «على الأقل» للسنة الواحدة، أي ما مجموعه ٤٠ مليار دولار للســنوات العشــر التالية. وعلى الرغــم من تأكيــدات الإدارة الأميركية الحالية المتكــررة بأن «هـــذا لن يحصـــل»، فضّـــل نتنياهو جرجرة المفاوضات ظنا منه بأن انتخابات الرئاســة في الولايات المتحدة ستضطر أوباما إلى التراجع تلافيا لخسارة الصوت اليهودي المؤيد لمرشحة حزبه (هيـــلاري كلينتون) مقابل مرشــح الحزب الجمهوري

(دونالد ترامب).

وقبــل نحو ثلاثة أشــهر، في نيســـان الأخير، بلغت المواجهة بين الحكومة الإســرائيلية والبيت الأبيض ذروة أخرى حين بادرت الأولى إلى تجنيد رســالة وقع عليهـــا ٨٣ عضوا في مجلس الشـــيوخ الأميركي (من أصل ١٠٠ عضو) تدعو إلى رفع المساعدات العسكرية لإســرائيل بحجـــة «تزايـــد التحديـــات الأمنية الاتي تواجهها». ولم يستطع البيت الأبيــض المرور مر الكرام على هذه الرسالة فأعلن رفضه العلني المطلق لها، مما أفهم ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بأن المبادرة إلى هذه الرســالة مثلــت تجاوزا كبيرا فنقل إلــى البيت الأبيض رســالة ـ كشــفت عنها صحيفة «يديعوت أحرونــوت» ـ ادعى فيها بأن «الرســالة لم تكن بمبادرتنا ولا بموافقتنا»!

لكـن البيـت الأبيض رد علـى هذه الرسـالة وعلى «توضيحــات» ديـــوان نتنياهـــو بمطالبة إســرائيل بالتعهد، في إطار الاتفاق الجديد بشان رزمة المساعدات، بــأن لا تطلب مســاعدات إضافية خلال السـنوات العشــر التالية، غير تلك التي يتم إقرارها في إطـــار الاتفاق. وقد أصدر نتنياهـــو تعليماته إلى المفاوضين الإسرائيليين بمعارضة هذا الشرط وعدم القبــول به، غير أن البيت الأبيــض أصرٌ على ذلك. كما طلب البيت الأبيض، أيضا، رصد كل مبالغ المساعدات الأميركية لامتلاك أسلحة ومنظومات أمنية مختلفة من الولايات المتحدة نفسها، وذلك بإلغاء البند الثابت في الاتفاق حول هذه المساعدات والذي يقضي بإتاحة المجــال أمام إســرائيل لاســتغلال ٣ر٢٦٪ من أموال المساعدات العسـكرية لامتلاك أسلحة من الصناعات العسكرية الإســرائيلية وليس من الولايات المتحدة. وهـو ما اعتبرته إسـرائيل «حكم إعــدام» للصناعات العسكرية الإســرائيلية. ويشكل هذا الموضوع نقطة الخلاف المركزية والأساسـية بين الطرفين في جولة المفاوضات الجارية الآن في واشنطن.

وتتمحــور نقطة خــلاف أخرى بيــن الجانبين حول رغبة واشــنطن في إلغاء البند الذي يتيح لإســرائيل رصد ٤٠٠ مليون دولار من أموال المسـاعدات لشــراء وقود للأغراض العســكريـة، إضافة إلى مســألة حجم الاســتثمار الأميركي في مشــروع الدفاعـــات الجويـة الإسرائيلي.

وخلاصة القول، إن التوقيع على اتفاقية المساعدات الأميركية العسـكرية لإســرائيل للســنوات العشر القادمــة ابتداء من نهاية ٢٠١٨ ســيتم إنجازه خلال الأيام القريبة، بالتأكيد. وتشــير مختلف التسريبات والتقديرات إلى أن المبلغ الذي ســتمنحه واشــنطن لإســرائيل طبقا لهذا الاتفاق سيتراوح بين ٤ر٣ مليار و ٦ر٣ مليـــار دولار في الســنة، أي ما مجموعه نحو ٣٥ مليار دولار في عشــر ســنوات، وهو ما يشــكل زيادة بنحــو ٤٠٠ مليون دولار في الســنة عمــا كانت عليه المساعدات في الرزمة الحالية التي تنتهي بانتهاء

وبالتوقيع على هذه الاتفاقية تنتهي، عمليا، «الحرب البطولية» التي خاضهــا نتنياهو ضد الاتفاق النووي بين إيران والدول العظمــى بقيادة الولايات المتحدة ويجني نتنياهو ثمارها المرجوة: زيادة المســاعدات الأميركية للسـنوات العشــر القادمة وزيادة حصته (والليكود) من أصوات اليمين الإسرائيلي.

"المشهد" الاقتصادي إعــداد: برهوم جرايسي

## موجز اقتصادي

يتضمن مشروع قانون التسويات، المرافق لمشروع الموازنة الإســرائيلية العامة، طلبا للحكومة بتأجيل تطبيق يوم التعليم الطويل لخمس سنوات اضافية، ابتداء من العام ٢٠١٨، بعد أن تم تأجيله حتى الآن لمدة ٢٠ عاما. وقد أقر هذا القانون لأول مرّة في فترة حكومة بنيامين نتنياهو بمبادرة أعضاء كنيست، بهدف مساعدة بلدات وأحياء الفقر، على وجه التحديد، لتكون المدرسة مقرا يحتضن الأطفال والفتيان لفترات أطول، مع برامج مدرسية وبرامج لا منهجية، وأخرى ترفيهيــة، وبضمن ذلك ضمان وجبة طعام ساخنة، لهذه الشريحة السكانية، التي بغالبيتها، خاصة الأطفال، هي من العرب.

وقانون التسـويات، هو قانون بدأت إسـرائيل العمل فيه منذ العام ١٩٨٥، ويرافق مشـروع الموازنة العامة، ويتضمن سلسلة قـرارات وقوانيــن تريدها الحكومــة، لضمان تطبيــق الموازنة العامــة كما هــي، وبضمن ذلك يتــم تجميد تفعيــل قوانين ذات كلفــة مالية عالية، وتطبيق اجراءات تنظيمية ذات شــأن. وتعترض على هذا النمط المسـمى "قانون التسويات" جهات واحزاب ذات أجندة اجتماعية، وحتى أن المحكمة الإسـرائيلية انتقدت هذا النمط، إلا أن كل الحكومات في الســنوات الثلاثين الأخيرة تمسكت بهذا القانون، الذي يتم تحديثه مع كل مشروع

اشترطت حكومة بنيامين نتنياهو الاولى، أن يبدأ تطبيق القانون في العام ٢٠٠١، نظرا لكلفته العالية، حسب ادعاء الحكومة.

إلى آخر. وفي العام ٢٠١٠ أقر التأجيل لخمس ســنوات. والآن في الميزانية للعامين ٢٠١٧ و٢٠١٨، تطلب الحكومة تأجيل التطبيق إلى العام ٢٠٢٢.

# ٤٠ ألف بيت ينقص اليهود في إسرائيل!

قال تقرير جديد لبنك إسرائيل المركزي إن النقص في البيوت في إسرائيل يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ ألف بيت.

البحث الــذي أجري في بنك إســرائيل، إن تقديـــرات النقص ترتكــز على حجم طلب الجمهور. وهذا أقل بكثير من التقديرات القائمة حاليــا والتي تتحدث عن ضعفــي تقديرات البنك، لأن التقديرات الأكبر تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع العربي في إسرائيل، الذي لا توجد فيه مشاريع اسكانية عامة، باستثناء

تجاهل كليا احتياجات المجتمع العربي، الذي يعاني من ضائقة سكانية خطيرة جدا، تدفع بآلاف العائلات للبناء اضطرارا على اراضيها الخاصة، خارج مسـطحات البناء في البلدات العربية، إذ أن الحكومة ترفض عمليا توسيع مناطق نفوذ البلدات العربية، وبكلمات ادق، استرجاع مسـاحات من الاراضي المصادرة. ووفق تقديــرات علمية، فإن في المجتمــع العربي حوالي ٥٠ الف بيت تــم بناؤها مــن دون تراخيص وهــي مهددة بالهــدم. وأيضا وفق التقديــرات، فإن ٩٥٪ من هذه البيــوت، بنيت على أراضي

وفحص البحث القدرة على شراء البيوت، التي تواصل ارتفاعها منذ عدة سـنوات، على الرغم من تراجع التضخم في السـنوات الثلاث الأخيرة. ففي العام ٢٠٠٨، كان معدل ســعر البيت يوازي مداخيل العائلة في ٦٦ شــهرا (خمس ســنوات ونصف السنة)، ليرتفع المعدل في العام ٢٠١٤ إلى مداخيل العائلة في سبع سـنوات وثلث السـنة، بمعنى ٨٨ شــهرا. والقصــد بمداخيل العائلة هو رواتب الزوجين.

كما بيّن البحث أن ايجار البيوت كان يشكل في العام ٢٠٠٨، ما يعادل ٢٠٪ من مدخول العائلة، ليرتفع إلى ٢٥٪ في العام ٢٠١٤.

## كحلون يعترض على الكازينو ويقيد المراهنات الرسمية

أعد وزير المالية موشيه كحلون مع وزارة المالية ورقة تتضمن فرض قيود عديدة على سـوق المراهنات الرســمية، وطلب رفع الضريبــة على أربــاح الفائزين، فــي حين واصــل التأكيد على اعتراضه لاقامة كازينو في إسرائيل.

وبحسب ما ورد في وسائل الإعلام الاقتصادية، فإن كحلون يريد رفع الضريبة على أرباح المراهنات الرســمية من ٣٠٪ إلى ٣٥٪. كما يريــد تخفيض حاجز الحد الأدنى لفــرض الضريبة، من ٥٠ ألف شيكل اليوم (أقل من ١٣ ألف دولار) إلى ٥ آلاف شيكل (أقل من ١٣٠٠ دولار). كذلك سيطلب كحلون من شركة المراهنات الرسمية، التابعة لاتحاد المجالس البلدية والقروية (مركز الحكم المحلي)، وقف العمل في آلاف المراهنات الالكترونية، التي هي عمليا تجسد الكازينو، ولكن بأساليب أخرى. كما يريد كحلون منع المراهنات على سباق الخيول.

وجدد كحلون في السياق ذاته اعتراضه على اقامة كازينو في إســرائيل، وقال إنه طالما هو وزير للمالية فلن يكون كازينو في

وقد أعلن كحلون رسـميا باسـم حزبه "كولانو" (١٠ نواب)، في شــهر حزيران، رفضه لمشــروع قانون ســعى له وزير السياحة ياريف ليفين (الليكود) يسمح بإقامة كازينو في إسرائيل ضمن مواصفــات معينة، وكما يبــدو في مدينة إيـــلات الواقعة على خليج العقبة. وينضم كحلون بذلك إلى موقف الأحزاب الدينية، وأيضا لكتل في المعارضة، خلافا لموقف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهــو المتحمس جدا لإقامــة كازينو، بزعم أن هذا يشــجع السياحة إلى إيلات.

# تأجيل تطبيق قانون يوم التعليم الطويل ٢٥ عاما

وقد بدأ الحديث عن مشــروع يوم تعليم طويل في العام ١٩٩٠، بعد توصية لجنة خاصة، أصدرت توصياتها الرسمية في العام

وأقر الكنيســت القانون في العام ١٩٩٧، ولكن في نفس الوقت لكـن في العام ٢٠٠١، جرى تأجيل تطبيق القانون تباعا من عام

مدينة الناصرة، ولربما مدينتين أو ثلاث على الأكثر. يتبين مما نشـر في الصحافة الاقتصادية، أن بنك إسـرائيل

وسيمنع كحلون تشغيل شخصيات مشهورة من فنانين ورياضييــن وغيرهــم، في الحمــلات الدعائية للتشــجيع على المراهنات على أشكالها المختلفة.

# انخفاض صادرات البضائع الإسرائيلية خلال الربع الثاني من ٢٠١٦ بنسبة ١٣٪

\*صادرات التقنية العالية والأدوية انخفضت في الفترة ذاتها بنسبة ١١٪ \*الارتفاع المتواصل في صادرات الخدمات يسد الفجوة مع الاستيراد ويجعل الميزان التجاري فائضا \*وزير المالية يطلب تخفيضا حادا في ضرائب شركات التقنية العالية الكبرى\*

> قال مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن اجمالي صادرات البضائع في الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٦، تراجع بنســبة ١٣٪ بمعدل ســنوي، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٥، في حين شهدت صادرات قطاعي التقنية العالية والأدوية معا في الفترة ذاتها تراجعا بنسبة ١٣٪، وفي الحالتين يبقى التراجع أقل مما كان عليه في الربع الأول من هذا العام. في المقابل فإن وزير المالية موشــيه كحلون تبنى توصيات لجنة خاصة، تتضمن اجراء تخفيض حاد على ضرائب مدخولات التقنية العالية بهدف

> وقال تقرير المكتب إنه على الرغم من التراجع الحاصل في صادرات البضائع بنسبة ١٣٪ إلا أنه يبقى أقل بكثير من التراجع الحاصل في الربع الأول من هذا العام بنسبة ٥ر١٩٪. ويقــول التقرير إن التراجع في الصادرات تحوّل إلى ظاهرة قائمة في الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة الأخيرة، إلا أن الارتفاع الحاد في صادرات الخدمات يجعل اجمالي الصادرات أعلى من اجمالي الاستيراد، ويبقي الفائض التجاري لصالح الصادرات.

يشير التقرير إلى أن اجمالي صادرات التقنية العالية والأدوية سجل في الربع الثاني انخفاضا بنســبة ١١٪ بمعدل ســنوي، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وعلى الرغم من هذه النسبة إلا أن التقرير رأى أنها أفضل من نسبة التراجع الحاد الذي وقع في الربع الأول من هذا العام، بنســبة ٣١٪. وأكثر من هــذا، فإن تقرير المكتب رأى أن التراجع في صادرات هذا القطاع بالذات في الربع الثاني ليس ثابتا، بل فيه مؤشــرات ايجابيــة، لأن التراجع الاســاس نابع من توقف انتاج شــركة "إنتل" بفعل اســتبدال ماكنات مصنعها في بلدة "كريات جات" في الجنوب، فقد أدى استبدال الماكنات إلى تراجــع صادرات الجزيئيات الالكترونية بنســبة ٦١٪ في الربع الثاني من هذا العام، ما يعني ان التراجع هو مرحلي.

وفي المقابل رأى التقرير مؤشرات ايجابية في التجارة الخارجية، فإضافة إلى الارتفاع المتواصل في صادرات الخدمات، فإن استيراد المواد الخام إلى إسرائيل ارتفع في الربع الثاني بنسبة ٦٪ بمعدل سنوي، وهذا استمرار لارتفاع بنسبة ٤٣٪ في الربع الأول من هذا العام، كما يعني أن مصانع الانتاج تواجه طلبا متزايدا على بضائعها. كذلك تبين من التقريــر أن هناك ارتفاعا حادا في الاســتيراد الاســتثماري، مثل

ماكنات انتاج بنســبة ٨٤٪ بمعدل سنوي، ووسائل نقل بضائع، بعد فترة ليست قليلة من تراجع استيراد وسائل النقل، إذ ارتفع هذا الاستيراد بنسبة ٣٥٪ من دون احتساب السفن والطائرات.

### خفض ضرائب للصناعيين

في المقابل أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية أن وزيرها موشيه كحلون تبني توصيات لجنة خاصة، لفحص وضعية الاســتثمارات في قطاع التقنية العالية، الذي يُعد ركنا أساسيا في الاقتصاد الإسرائيلي في العقود الثلاثة الأخيرة. ومن أبرز هذه التوصيات اجــراء تخفيض حاد جدا على الضرائب المفروضــة على المصانع الكبرى أساسا، ومن ثم المصانع ذات الحجم المتوسط.



شركة «انتل» في كريات غات.

وتتضمــن التوصيـــات أن تكون ضريبة الأرباح على الشــركات التـــي يبلغ اجمالي مداخيلها (ليس فقط الأرباح) من ١٠ مليارات شيكل وما فوق (٢ر٢ مليار دولار) بنسبة ٦٪، في حين أن الشـركات التي يصــل اجمالي مداخيلها أقل مــن ٢٫٦ مليار دولار، بنسبة ١٢٪، وحتى الآن لم يتم تحديد الحد الأدنى في حين أن نسبة الضرائب على

الشركات ككل القائمة حاليا ٢٥٪. وحسب وزارة المالية، فإن هذا التخفيض سيؤدي إلى تراجع مداخيل الضرائب ســنويا بقيمة ٢٠٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل ٥٢ مليون دولار. إلا أنه حسب اللجنة

المختصة، فإن الخزينة الإسـرائيلية ستُعوِّض هذه الخسارة بما يزيد عنها، من خلال جذب الاستثمارات العالمية إلى قطاع التقنيات العالية، إذ أن إسرائيل تتنبه إلى أن منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، تســتعد لإجراءات واسعة النطاق لوضع حــد لظاهرة التهرب من دفع الضرائب من خلال تســجيل الشــركات في مناطق في العالم، مثل "الجزر العذراء" وغيرها. وبحسب إسرائيل، فإن المستثمرين المسجلين في تلك المناطق سيبحثون عن أماكن أخرى في العالم، وإن انخفاض الضرائب سيشجعهم على الاستثمار في إسرائيل.

# ارتفاع متواصل في حوادث الطرق للعام الرابع على التوالي!

\*برغم ذلك ميزانية الأمان على الطرق انخفضت من ٥٧ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٥ر٣٣ مليون دولار في العام ٢٠١٥ \*ثلث قتلى حوادث الطرق من العرب الذي يشكلون ١٨٪ من السكان

> بيّن تقرير جديد لقسم الأبحاث في البرلمان الإسـرائيلي (الكنيست) صدر في الاسبوع الأخير من الدورة الصيفية التي انتهت في مطلع الشهر الجاري، أن أعداد القتلى في حوادث الطرق تشــهد ارتفاعا متواصلا منــذ العام ٢٠١٢، بعد أن تراجع أعداد القتلى باستمرار منذ العام ٢٠٠٢ وحتى العــام ٢٠١٢. وبموجب التقرير، فإن عدد القتلى في العام الماضي بلغ ٣٥٦ قتيلا، وهذه زيادة بنسبة ١٢٪ عما كان في العام ٢٠١٤. وكان عدد القتلى في الأشهر السبعة الاولى من العام الجاري ٢١٣ قتيلا، مقارنة بـ ٢١١ قتيلا في نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٥.

> وأظهــر التقرير الاهمال الحــاد للحكومات المتعاقبة، خاصــة حكومات بنيامين نتنياهو الثلاث الأخيرة. فمثلا، كانت ميزانية "السلطة الوطنية للأمان على الطرق" في العام ٢٠٠٨، حوالي ٢٢٠ مليون شيكل، ما يعادل ٥٧ مليون دولار. وقد انخفضت الميزانية بشكل متواصل لتصل إلى ١٢٩ مليون شيكل في العام الماضي ٢٠١٥، وهو ما يعادل ٥ر٣٣ مليون دولار، رغم أن المنطق يستوجب رفع الميزانية باستمرار.

> كما تبين في التقرير أنه في حين أن في العام ٢٠١٠ كان لدى شرطة المرور ٣٠٨ سيارات لاستخدامها في الشوارع الخارجية بين التجمعات السكانية، فقد انخفض العــدد تدريجيا حتى العام الماضي ٢٠١٥ ليصل إلى ١١٢ ســيارة. بينما يوجد لدى الحكومة قرار برفع عدد السيارات إلى ٤٥٠ سيارة، ولكن القرار بقى مجمدا حتى الآن. ويستدل من بحث للجنــة الاقتصاد البرلمانيــة، أن اجمالي خســائر الاقتصاد الإســرائيلي سنويا من حوادث الطرق يصل الى ١٥ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٢٥٩

وبموجب التقارير الدورية التي تصدر تباعا، على مدى السنين، فإن النسبة الأعلى للقتلى في حوادث الطرق نجدها لدى العرب، ففي حين أنهم يســجلون نسبة تقل عن ١٨٪ من اجمالي السكان، إلا أن نسبتهم بين القتلى والحوادث الخطيرة تتراوح ما بين ٣٧٪ وحتى ٣٥٪ في بعض السـنوات، وهذا ناجم عن سلسـلة من الأسباب التــي اعترفت ببعضهــا الجهات الرســمية ذات العلاقة، ومن أبرزها ســوء البني التحتية في البلدات العربية وفي الشــوارع المؤدية لها مباشرة، وبضمنها مفارق تقع على شــوارع خطرة تؤدي إلى تلك البلدات، رغم أنه في السنوات الأخيرة هناك تحسن، وتقليص حجم الشوارع والمفارق الخطرة، ولكن ليس بالمستوى المطلوب. كذلك من أبرز الاسـباب، هو حقيقــة أن ٧٠٪ وأكثر من القــوى العاملة العربية تضطر لمغادرة بلداتها يوميا إلى اماكن العمل، ونسبة الأعمال المرهقة مرتفعة، وهؤلاء العمال يتحركون في سـاعات الصباح الباكر، ويعودون في المساء بعد يوم عمـل مرهق. ويضاف إلى هذا أن الأوضاع الاقتصاديــة الاجتماعية، تضطر غالبية الجمهور العربي لاستخدام سيارات مستعملة، ذات مستوى صيانة أقل، ما يزيد من المخاطر. وهذا يعني أن الأسـباب المركزية تعود في جوهرها إلى سياسة التمييز العنصـري ضد العرب، من حيـث ميزانيات البنى التحتيــة، والأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، والحرمان من مناطق عمل في البلدات العربية. وتشير تقارير إلى أن الاكتظاظ في الشوارع يتزايد باستمرار، وبشكل خاص في

أول شــارع يدفع مستخدموه أجرا، ويمتد على طول ١٢٠ كيلومترا، من مداخل منطقة حيفا شمالا، وحتى جنوب منطقة بئر السبع جنوبا، ويجري العمل على اطالته أكثر، في حين شــهد الشارع عدة عمليات توسيع، من مسارين في البداية، إلى ثلاثة مسارات في مقطعه الأكبر، وأربعة مسارات في المنطقة المقابلة لمنطقة تل ابيب الكبري. ورغم هذا فإن الشارع يشهد في ساعات الصباح وبعد الظهر اختناقات مرورية حادة، تلغي الهدف الذي اقيم لأجله، وهو ربط المناطق البعيدة مع مركز البلاد، لتشــجيع توزيع السكان وابعادها قدر الإمكان عن السكن في المنطقة الوسطى. كذلك فإن الاكتظاظ ناجم عن الارتفاع الحاد في شـراء السـيارات الجديدة في

السـنوات الأخيرة، التي كل سنة منها سـجلت ذروة، ولكن الأكبر من حيث النسبة سيتم تسجيلها كما يبدو في السنة الجارية، إذ تم بيع ١٦٧ ألف سيارة جديدة في الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية، وهذا يُعد زيادة بنسبة ١٦٪ عن السنة الماضية ٢٠١٥، التي بيع في النصف الأول منها ١٤٤ ألف سـيارة، وفي السنة كلها ٢٥٥ ألف سيارة. وقد لوحظ الارتفاع الحاد في بيع السيارات الجديدة منذ بدء السنة الجارية، إذ ســجل الربع الأول منها ذروة ببيع ٩٠ ألف ســيارة، بزيادة بنســبة ١٠٪ عن الربع الأول من السـنة الماضية، ولكن شهر نيسان رفع الزيادة في الثلث الأول بنسـبة ١٦٪. ويعزو محللون الارتفاع الحاد في بيع الســيارات الجديدة، إلى اتجاه الجمهور لشـراء السيارات الصغيرة، وأيضا للمنافســة الحادة بين شركات قروض السـيارات، وتنوع القروض التي تعد سـهلة نوعا ما بالنسبة إلى الشرائح الوسطى

# انسوا إمكان وجود وسائل إعلام رسمية خالية من توجهات سياسية!

وسط البلاد، وأن البني التحتية ليست جاهزة لاستيعاب أعداد السيارات المتزايدة.

والنموذج الأكبر على ذلك، هو ما يسمى "شارع عابر إسرائيل"، أو "شارع رقم ٦"، وهو

## بقلم: سامي بيرتس

ثار مـن جديد، في الأيام الأخيرة، الجدل حول سـعي رئيس الوزراء الإســرائيلي بنيامين نتنياهو للسطوة الكاملة على وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية التي تشارك فيها استثمارات، من خلال اجراءات تعطي الحكومة، وبالذات شخصه، نفوذا أقوى في التدخل في تفاصيل البث، من طريق التوظيفات والأنظمة. وحاول نتنياهو في الأيام الأخيرة تأجيــل بدء عمل الشــركة الحكومية الجديدة، التي ســتتولى المســؤولية عن ســلطة البث العام (إذاعة وتلفزيون)، بدلا من سلطة البث القائمة، وسـط تقديرات تؤكد أن نتنياهو ليس مرتاحا شـخصيا من التعيينات في الشركة الجديدة، ما أثار ضجة كبيرة واعتراضات من شـركائه في الائتلاف الحاكم، وخاصة وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، ووزير المالية موشــيه كحلون. ويلقي الكاتب سامي بيرتس هنا المزيد من الضوء على جوانب هذه القضية).

يجري في العامين الأخيريــن تحليل عصري تجريبي من أجل فصل التوجهات السياسية عن سلطة البث العام. ويتضمن هــذا التحليل الكثير الكثير من التعقيدات، ومن الصعود والهبوط، على ضوء الوضعية الحالية المختلفة لسلطة البث العام، إذ أنها تحارب من أجـل البقاء. فحتى قبل أيـام، كان الاعتقاد بأن الشـركة الحكومية الجديدة لسـلطة البث تشــكل أمرا يثير الحماسة، وتضمن جاذبية في سوق الإعلام. وكان التخيل هو أنه من الممكن أن تكون سلطة بث عام ليست خاضعة للضغوط، ولا لأصحاب رأس المال وذوي المصالح، ومن دون سطوة حزبيين، وحتى أنها من الممكن أن تضمن استقرار عمل تحت مظلة تمويل وزارة

ونشـرت الشـركة الحكومية هذه تقريبا يوميا، في الاسـابيع الأخيــرة، بلاغا في صفحتها على شبكة "تويتر" عن استيعابها صحافيين جدد من سلطة البث القائمــة، وصحافيين يعملون في مواقع انترنت، وقد عرضتهم الواحد تلو الآخر، من أجل كشف المشروع الإعلامي الجديد، حتى خلقت تشوّقا لرؤية البث الإعلامي العام الجديد. إلا أن هذا التشــوق والوعود بما هو جديد لن يكون، فرئيس الوزراء بنيامين

نتنياهو، كوزير للإعلام، لا يحب رؤية وسيلة اعلامية حرّة ومستقلة، بل يفضلها مؤيدة لشخصه وتمتدحه، أو على الأقل خائفة منه، وخاضعة لأنصاره. فالقانون لاقامة الشـركة الحكومية للبث العام، تم سـنّه بعــد جهد كبير لوزير الإعلام السابق غلعاد إردان، رغما عما كان يريده نتنياهو. والوظيفتان الأساسيتان لهذا القانون: أولا، اقامة شــركة حكومية جديدة، مع ثقافة ادارية مهنية، غير تلك التي كانت قائمة في سلطة البث العام، القائمة حاليا، وتم افسادها على مر السنين.

وثانيا، ابتعاد البث العام عن السياسيين.

وفي العام الأخير يعمل القائمون على الشركة الحكومية الجديدة لتحقيق الهدف الأول، وهم يجندون عاملين، وعاملين ذوي خبرة في اعداد البرامج، ويؤسسـون مبنى تنظيميا جديدا، ويستأجرون مكاتب، ويشترون معدات، ويحاولون بناء شيء جديد. وقســم من إجراءاتهم تبدو مهنية وصحيحة، وقسم منها فيها اشكالية. والواقفان علــى رأس الشــركة الحكوميــة، المدير العام إلــداد كوفلينتــس، ورئيس مجلس الإدارة غيـل عومر، خلقا حولهما مجموعة من العاملين السـابقين في إذاعة الجيش الإسرائيلي، ويشغّلان مستشارين وأشخاصا من دوائرهما الاجتماعية، الذين يجرون طيلة الوقت مقابلات مع اشــخاص للعمل، على الرغم من أن أولئك المقربين ليسـت لهم أية وظيفة في هذه الشركة الحكومية، وهذه بداية ليست جيدة.

والقســم الثاني، كان يبدو في الايام الأخيرة ناجحــا أكثر. فكما يظهر أن القانون ورغــم كل المحــاولات نجح في ابعاد السياســيين، رغم أن نتنياهــو لم يكن راضيا إلى هذا الحــد مما يجري، وأراد تأجيل بدء عمل الشــركة الجديدة، وقبر المشــروع عمليا. وفي تقديرات الجهاز الحكومي، أن الشــركة استوعبت أشخاصا للعمل، حاول نتنياهو استبعادهم، كما أن نتنياهو وضع علامة على مدير عام الشركة كوفلينتس، كشخص استقلالي أكثر من اللازم.

ولهذا فإن نتنياهو نسج مع رئيس اتحاد النقابات، الهستدروت، اَفي نيسانكورين، صفقة لتأجيل بدء عمل الشـركة، على أمل أن يفهم كوفلينتس الرسـالة المبطنة، ويرحل من تلقاء نفسه. ولكن نتنياهو أصدر اشارة إلى أنه لا يوجد بث عام، من دون تدخلات سياسية. وهذه رسالة إلى مدراء الشركة، ولمن يريد العمل فيها. فإن بدأت الشركة العمل في تاريخ محدد، أو يتم تأجيله، فإن الرسالة باتت هنا: انسوا بثا عاما

مستقلا، وخاليا من التأثيرات السياسية.

إن تزامن ذلك مع اسـتدعاء ضابط إذاعة الجيش الإسرائيلي يارون ديكل لمحادثة اســتيضاح لدى وزيــر الدفاع أفيغــدور ليبرمان، في أعقاب بــث برنامج عن قصائد محمود درويش، هو رسالة من ذات فصيل الرسالة التي سمعناها: استقلالية، وحرية صحافية، هما أمر لطيف، ولكن كي لا تختلط عليكم الأمور، فإننا نحن (السياســيين) نسيطر على البث العـام. ولم نكن بحاجة للوصول حتى هنـا، من أجل معرفة هذا، فمنذ اللحظة التي عيّن فيها نتنياهو نفســه وزيــرا للإعلام، وأدخل في الاتفاقيات الائتلافية لحكومتــه الحالية بندا يمنع أعضاء الائتلاف من الاعتراض على مبادراته في سوق الإعلام، فقد كان واضحا أن لديه خطة، وأجندة خاصة به.

إن تحــركات نتنياهو عرّضته لانتقــادات في حكومته، بدءا مــن وزراء في حزبه، ثم وزراء من الكتــل الأخرى، ومنهم وزير التربية والتعليــم، ورئيس تحالف البيت اليهودي نفتالي بينيت، الذي فهم ان نتنياهو يتجه للسيطرة على وسيلة إعلام أخرى. وقال بينيت إنه فحص ووجد في الشــركة الكثير من الأشــخاص العاملين من اليمين، وأيضا الكثير من اليسار. وهذا يعني أن هناك من يفحص الهوية السياسية للعاملين هناك. وإذا كان هناك من هو بحاجة لإثبات أن شــركة كهذه لا يمكنها أن تكون خالية من التأثيرات السياسية كليا، فها هو الاثبات لديه.

إن من خــرج من هذه القضية مصابــا، كان رئيس اتحاد النقابات نيســانكورين، فالشـركة ســتبدأ العمل في مطلع العام المقبل، لأنه أراد تأجيل عمل الشركة كي يؤجل انهاء عمل العاملين الحاليين في سلطة البث. ويقولون في وزارة المالية، التي اعترض وزيرها موشيه كحلون على تأجيل بدء عمل الشركة، إن نيسانكورين تحالف مع نتنياهو لخرق اتفاقية قائمة، وإذا تمسك بموقفه فإنه سيضر في احتمالات اتفاقيات مستقبلية مع وزارة المالية.

إن سيطرة نتنياهو على وسائل الإعلام تهدف إلى توطيد قوته في وسائل الإعلام، في مواجهة المعارضة، ولكن أيضا في مواجهة المعارضة الداخلية له في الحكومة، التي تقلقه بدرجة لا أقل ولربما أكثر.

(ترجمة بتصرف عن "ذي ماركر")



تغطيـة خاصــة

# الحريديم انتصروا في معركة الحفاظ على انغلاق مجتمعاتهم!

\*الحكومة الإسرائيلية الحالية تلغي كافة القوانين والإجراءات التي أقرتها حكومة نتنياهو السابقة بهدف خفيّ هو تفكيك مجتمع المتدينين المتزمتين (الحريديم) من الداخل \* إلغاء ضمني للتجنيد الإلزامي لشبان الحريديم قبل دخوله إلى حيز التنفيذ \*إعادة ميزانيات التعليم للحريديم من دون شرط تعليم المواضيع الأساسية \*اليمين المتشدد أيقن عدم قدرته على ضمان ثبات حكمه من دون الحريديم\*انتصار الحريديم "بهدوء" يؤجل انفجار الأزمة بينهم وبين الصهيونية العلمانية

### كتب برهوم جرايسي:

بادرت الحكومة الإســرائيلية قبل انتهاء دورة الكنيســت الصيفية مؤخرا، إلى تشريع قانون يلغي القانون الذي يشترط تعليم المواضيع الأساسية في شبكات مدارس جمهور المتدينين المتزمتين (الحريديم)، من أجل الحصول على تمويـــل كامل من وزارة التربية والتعليم. وكان هذا القانون قد أقرته حكومة بنيامين نتنياهو الســابقة، التي استبعدت كتلتى الحريديم، ضمن سلســلة قوانين وإجراءات، كان الغرض منهـــا محاولة تفكيك جمهور الحريديـــم المنغلق على نفســه، ودفع الرجــال للانخراط في ســوق العمل. فهذا الجمهور بوضعيته القائمة يشــكل تهديدا اقتصاديا واجتماعيا على مستقبل إسرائيل، والمؤسسة الحاكمة تبحث طيلة الوقت في الأساليب التي من الممكن أن تفكك هذا الجمهور.

وفي الآونة الأخيرة بدأت سلسـلة من التقارير تعتــرف بحجم الحريديم من إجمالي السكان، إذ أن كل التقديرات الرسمية السابقة كانت تقل في تقديراتها بفجوة كبيرة، بينما عددهم اليوم وفق تقديرات ترتكز على تقاريــر متنوعة، اكثــر من ١ر١ مليون نســمة، ما يعنــي ٥ر١٣٪ من إجمالي الســكان، وقرابة ١٦٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين. وتعيش نسبة عالية جدا منهم، خاصة الحريديم الغربيين (الأشكناز)، في مجتمعات منغلقة على نفسها، وفي أحياء وبلدات خاصة بها.

وما يساند الاستنتاج بشأن عددهم اليوم، هو ما نشرته صحيفة "هاَرتس" الإســرائيلية قبل أيام، إذ قالت إنه وفق المعطيات الرســمية، فإنه في العام الدراسي ٢٠١٨ من المفترض أن يكون في جهاز تعليم الحريديم، بمعنى من عمر ٦ سنوات وحتى ١٨ عاما، ٤٤٠ ألف طالب وطالبة، وهذا يعني أن عدد الذين هم دون ســن ١٨ عاما لدى الحريديم، هو قرابة ٦٤٠ ألفا بالحد الأدنى، وهؤلاء يشكلون حوالي ٥١٪ إلى ٥٢٪ من إجمالي الحريديم في إسرائيل، نظرا لنسبة التكاثر العالية- ٨ر٣٪. وهذا يعني أن عدد الحريديم الإجمالي سيتجاوز ٢ر١ مليون نسمة في العام ٢٠١٨.

ويعيش الحريديم في نمط حياة تقشــفية قائمة على الشــرائع، وغالبية الرجال منهم لا تنخرط في سوق العمل المفتوحة، إذ تقدّر نسبة المنخرطين في ســوق العمل مــن الرجال بحوالي ٤٠٪، في الشــريحة العمرية من ١٥ إلى ١٤ عامــا، بينما النســبة في الجمهور الواســع تصل إلى ٧٢٪، أما بين نســاء الحريديم فتصل نسبة انخراطهن في سوق العمل إلى ٥٢٪. وهذا الانقلاب في المعطيات نابع أيضا من خلفيـــات دينية، إذ أن الرجال يمضون أوقاتهم في معاهد دينية. ونشير أيضا إلى أن الحريديم يرفضون الخدمة العسكرية الإلزاميــة لشـبانهم من منطلقات دينيــة محضة رغم مواقفهــم اليمينية المتشــددة، وبالأســاس التيارات التي تشــارك فــي العملية السياســية

وينبع القلق الإسرائيلي من أمرين أساسيين بذات القدر من الأهمية: الجانــب الاقتصادي والجانب الاجتماعي. وهذا القلق هو الدافع الأســاس من وراء سلســلة مــن المبادرات، التي كانــت في المحصلة تهــدف إلى إحداث انقلاب في مجتمع الحريديم، وجعله مفتوحا على العالم. وهذا ما يدركه كبار الحاخامات الذي يعملون على صد مثل هذه المبادرات.

فمن ناحية اقتصادية ترى المؤسسة الحاكمة، ومعها م رسـمية وخاصة، أن جمهور الحريديم المتنامي بنسـبة تكاثر ٨ر٣٪، ليس منتجا بموجب مفاهيم اقتصاد الســوق. فعدم مشــاركتهم في سوق العمل والانتــاج يبقيهــم شــريحة ضعيفة اقتصاديــا تعتمد علــى المخصصات الاجتماعيــة، ما يشـكل عبئًا على الخزينة العامة. كذلك فإن هذه الشــريحة ليست مستهلكة بموجب مفاهيم الاستهلاك العصرية، نظرا لحياتها التقشفية، وانحسار استهلاكها في الاحتياجات الاستهلاكية التي تنتجها غالبا شركات تحت اشراف شــرائع الحريديم الدينية وأيضا لضعف قدرتها الشــرائية. بكلمات أخرى هـــذا جمهور ليس منتجا وليس مســتهلكا، وكلما ازدادت نسبته في المجتمع انعكس تأثيره سلبا على وتيرة النمو الاقتصادي. ولربما أن مــن أقوى الدلائل علــى القلق الاقتصادي مــن الحريديم، هو أن التقارير الصحافية الأوسع التي تعالج شـكل تعامــل الحكم مع الحريديم، تنتشر في الصحافة الاقتصادية بالذات.

أمــا على الصعيد الاجتماعي، فإن تكاثر هذا الجهور من شــأنه أن ينعكس سلبا على نمط الحياة العلماني في المدن الكبرى، إذ أن بعض المدن باتت

تحت سـطوة الحريديم، مثــل "روش هعاين" عند مداخــل القدس الغربية، ولاحقا مدينة أســدود. ونجحت الحكومات الإسرائيلية قبل عقدين، في إغراء الحريديم بمستوطنات خاصة بهم في الضفة الغربية المحتلة، رغم رفضهم قبل ذلك أخذ دور في الاستيطان. وحتى الآن لهم تسع مستوطنات، وهم باتوا يشكلون ثلث المستوطنين، ولكنهم يشكلون ٤٠٪ من مواليد المستوطنات. وأكبر المســتوطنات هي للحريديم: "بيتار عيليت" و"موديعين عيليت". وما يميز هذه المستوطنات أن غالبيتها الساحقة جدا قريبة من خط التماس بين الضفة ومناطق ١٩٤٨، وبالذات في محيط القدس شمالا وشرقا وجنوبا.

وتسـعى الحكومة إلى توطين الحريديم في الداخل، إلا أنه من المشـكوك فيه أن ينجح المخطط كما هي حال المســتوطنات في محيط القدس. وتخطط الحكومة لتوطين عشــرات آلاف الحريديم في تجمعين: الأول قرب مدينة أم الفحم (المثلث) في المســتوطنة الجديدة "حريش"، وثانيا بناء حي ســكني لهم في مدينة نتسـيرت عيليت الجاثمة على الأراضي المصادرة من مدينة الناصرة والقرى المجاورة.

وتحاول الحكومات من خلال هذا التوطين المنفصل، أن تبعد الحريديم عن المجتمعــات العلمانية المفتوحة والعصرية كـــي لا يؤثروا على نمط الحياة مســـتقبلا وكي لا يفرضوا قيودهم الدينية على تلك المدن. وهذه رغبة أيضا لدى الحريديم، ليسيطروا على نمط حياتهم في مستوطنات ومدن بأكملها.

#### أساليب الكسر التي فشلت حاليا

في السنوات الأخيرة سعت حكومات إسرائيل إلى هدف "خفي" هو تفكيك مجتمــع الحريديـــم وجعله ينخرط بمئـــات ألوفه في الحيـــاة العامة وخاصة اقتصاديا، وذلك في ثلاث مسارات مركزية متوازية:

١- مسار تعليم المواضيع الأساسية

استهدف هذا المسار إلزام شبكات التعليم المدرسية الخاصة بتيارات وطوائف الحريديم المتعددة بتعليم المواضيع الأساســية في مدارســهم، بمعنــى اللغات والرياضيات. والغرض هو انفتاح الأطفال والأجيال الناشــئة على عالم المعرفة العصرية، إذ أن لهذه المدارس منهاجها الخاص، حتى في اللغــة العبرية، إذ تبتعد عن اللغة العصريــة، وعن أدوات التعليم العصرية، فيما تعليــم اللغة الانجليزية هو في ما ندر، وبدلا منها ينتشــر تعليم لغة "الييديــش"، بالذات في مدارس الأشــكناز، وهي لغــة ابتكرها اليهود في أوروبا، خاصة ألمانيا والنمسا، تمزج بين العبريــة والألمانية، مع الكثير من التلاعب بأحرف الكلام. أما الرياضيات والحســاب، فـــإن هذه المدارس تعلم

وتعرف المؤسســة الحاكمة أن عدم تعليم المواضيع الأساسية، ناهيك عن العلــوم التي لا مكان لها اطلاقا في تلك المدارس، يقف عقبة أساســية أمام انخراط طلاب الحريديم لاحقا في معاهــد التعليم العالي، وانخراطهم لاحقا في سوق العمل. وبحسب آخر احصائيات فإن نسبة الحريديم من بين إجمالي طلاب الجامعات والكليات، لا يصل إلى ٢٪، بينما هم يشــكلون نسبة ١٢٪ من الشريحة العمرية للتعليم العالي.

وبحسب تقارير أخيرة، ففي إسرائيل حاليا قرابة ٧٠ ألف شخص خرجوا من مجتمع الحريديم، وغالبيتهم الساحقة إلى المجتمع العلماني، والباقي إلى التيـــار الديني الصهيوني، الذي يبدو أكثر ليبرالية دينيا من الحريديم. كما أن ٢٠ ألفا من هؤلاء في جيل الشباب والتعليم العالي، إلا أنهم يجدون صعوبة

في مواصلة تعليمهم أو الانخراط في أماكن عمل عصرية. وتقول صحيفة "هاَرتس" في مقال لأسرة التحرير قبل أيام "إن عدم تعليم المواضيع الأساسية في المدارس الأصولية للبنين هو خطوة انتحار اقتصادي وطنـــي. فالدولة تمول المدارس بأموالها، وهذه تربي الجيل التالي من الناس الجهلة والفقراء. وتخطئ الدولة من ناحية الواجب الاخلاقي لدولة الرفاه، في أن تضمن بأن يكون كل طفل متساويا في الحقوق، فهي بهذا تخلد استمرار تخلف إســرائيل مقارنة بالدول المتطورة. وهكذا تواصل إســرائيل التدهور من ناحية أخلاقية، اقتصادية واجتماعية. نتنياهو يعرف هذا بل ويقود هذا الميل، كالمعتاد، لغرض البقاء السياسي".

وكانت حكومة نتنياهو السابقة قد ربطت التمويل الكامل لهذه المدارس، بقدر التزامها بتعليم المواضيع الأساسية، ما خلق صداما كبيرا بين قيادة الحريديـــم والحكومة. وفي الأســبوع الماضي، كما ذكر أعلاه، أقر الكنيســت



قانونا يلغي هذا الشـرط ليعيد إلى المدارس الحريديــة كامل التمويل، من دون شرط تعليم المواضيع الأساسية.

٢- مسار حجب مخصصات اجتماعية

قلصت حكومة نتنياهو الســابقة المخصصـــات الاجتماعية التي تدفعها حكومات إســرائيل على مر الســنين لعشــرات آلاف طلاب المعاهد الدينية لدى الحريديـــم، وحينما نقول طلابا فهم من كل الأجيـــال بعد جيل التعليم المدرسي، من الشــباب وحتى جيل الشيخوخة، فهؤلاء يمضون أوقاتهم في المعاهـــد الدينية، تحت غطاء "دراســة التوراة"، دون أن ينخرطوا في ســوق

وعلــى مدى الســنين، بحثت المحاكم الإســرائيلية مرارا قضيــة التمويل الحكومي لهؤلاء "الطلاب"، ردا على التماســات أطر شعبية علمانية، وصدرت عدة قرارات تلزم حكومات إســرائيل بوقفها، إلا أن هذا كان جزئيا. وقد جاءت حكومة نتنياهو السـابقة فقررت تقليص المخصصات لهؤلاء "الطلاب"، وهو ما حصل جزئيا ولفتــرة محدودة إبان حكومة أريئيل شــارون (٢٠٠٣- ٢٠٠٥) حينما كان نتنياهو ذاته وزيرا للمالية.

وكان الهدف الضغط على رجال الحريديم للتوجه إلى سوق العمل والانخراط فيه. لكن مع تشكيل الحكومة الحالية تم إلغاء كل القرارات السابقة، وعادت المخصصات إلى مستواها السابق.

٣- مسار الخدمة العسكرية

مســألة الخدمة العسكرية هي الأكثر جدلا في الشارع الإسرائيلي، وبحسب إحصائيات سنوية للجيش فإن نسبة الذين ينخرطون في جيش الاحتلال ممن يسـري عليهم قانون التجنيد الالزامي، بمعنى كل اليهود، والشـبان الذكور من الطائفة العربية الدرزية (بضع مئات ســنويا)، بالكاد تتجاوز نسبة ٧٠٪، والغالبية الساحقة من الذين لا ينخرطون هم من الحريديم شبانا وشابات، وتحريرهم يتم بأمر عسكري دوري، وهذه النسبة آخذة بالازدياد.

ورفــض الحريديـــم الانخراط فــي الجيش نابــع من منطلقــات دينية رغم مواقفهم السياسية اليمينية، ولكن إلى جانب هذه المنطلقات، هناك خوف لدى قادة الحريديم من أن تكون الخدمة العسكرية مدخلا للحريديم لمغادرة مجتمعهـــم المنغلق نحـــو العالم المفتـــوح، وبالذات العلمانـــي، فكلما كان الانفصال بين المجتمعين أشد، حافظ الحريديم على انغلاق مجتمعاتهم.

وقد سنّت حكومة نتنياهو السابقة، بمســار تشريعي سريع نسبيا، قانونا يفرض الخدمة العسكرية على شــبان الحريديم، ولكن تدريجيا حتى العالم ٢٠٢٠. ومســألة التدريـــج جاءت بالذات مـــن نتنياهو والليكـــود، في محاولة للتخفيف من حدة مطلب كتلة "يوجد مستقبل" العلمانية، ومن كتلة تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، التي يسيطر عليها التيار الديني الصهيونــي. وأراد نتنياهو وحزبه من التدريج، إبقــاء الباب مفتوحا للتراجع عن القانون، في حال احتاج الحريديم في حكومته. وهذا بالفعل ما حصل في الحكومة الحالية، التي سـارعت إلى ســن قانون يلغي عمليا القانون السابق، ويعيد الإعفاء للحريديم.

وهــذه القضية خلقــت أجواء مشــحونة تظهر لأول مرّة بهــذه الحدة بين الحريديم والتيار الديني الصهيونــي، إلا أن قادة التيار الديني الصهيوني استوعبوا لاحقا الأزمة، ورفضوا الدخول بمسار صدامي مع "الحريديم" ودعموا

قبل أيام قليلة أعلن الجيش الإسرائيلي أنه نجح في الآونة الأخيرة في ضبط ٤ آلاف شاب، كانوا قد أبلغوا الجيش أنهم من طلاب المعاهد الدينية التابعة للحريديم، كي يسرى عليهــم الاعفاء من الخدمة العسـكرية، إلا أن أجهزة الرقابة ضبطتهم في صفحاتهم الاجتماعية، خاصة في شـبكة الفيسـبوك، بمظاهـــر اجتماعية علمانية كليا، ومناقضة بالمطلق لطبيعة حياة الحريديم، مثل نشر صورهم بلباس السباحة، وفي شواطئ بحر مختلطة للرجال والنساء، وحتى منهم مـن هم منخرطون ضمن مجموعات مثليــي الجنس وغيرها من المشاهد. وأعلن الجيش أنهم سيلزمهم بالخدمة العسكرية.

## تأجيل الأزمة المفترضة

بــات واضحــا أن الحريديـــم، ومن خلال ذراعهــم البرلمانيـــة، انتصروا في المعركة للحفاظ على انغلاق مجتمعاتهم. ولكن هذا لا يعني نهاية المطاف، وإذا استمر الوضع القائم في هذا المجتمع على حاله، ستتفاقم الأزمة بينهم وبين المؤسســة الحاكمة في الســنوات المقبلة مع تزايد نســبتهم من بين السكان، وبشكل خاص بين اليهود الإسرائيليين.

وإذا اعتمدنا سلسلة التقارير الاقتصادية الحالية، والتوقعات المستقبلية، فإن هذا الجمهور كلما تزايد، سيزداد عبئه على الخزينة العامة، ومن ثم على الحياة العامة، وبالتالي ســتعود العلاقة من جديد إلى المسار التصادمي بين الجانبين ربما في غضون عقد من الزمن أو أكثر بقليل.

# تذكير

# تزايد أعداد الحريديم وتأثير ذلك على وجهة إسرائيل!

تعريف: في خريف ٢٠١٥ نشر ألوف بن، رئيس تحرير صحيفة "هاَرتس" الإســرائيلية، مقالة في مجلة "ذي ماركر" الشــهرية، شــدّد فيها على أن تفكك "النواة الصلبة" في المجتمع الإسرائيلي وارتفاع الوزن الديمغرافي لمن أســماهم "أقليـــات" أكثر تأثيراً على مســتقبل إســرائيل من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير المالية موشيه كحلون وعائدات الغازا وأشار إلى أن تزايد أعداد الحريديم والعرب مقابل تراجع أعداد العلمانيين-تغييرات ديمغرافية في المجتمع الإسرائيلي سوف تتعمق خلال السنوات

وكتب بن في هذا المقال المهم الذي سبق أن تطرقنا إليه ونعيد التذكير

من يريد أن يفهم الاتجاه الذي تسـير فيه إسـرائيل، لا يحتاج للاستماع إلــى خطابات رئيس الحكومــة بنيامين نتنياهو، ولا إلــى تحليل توقعات المسـتثمرين في أسواق المال. فهو يستطيع اختصار الوقت والاتجاه فورا إلى كتاب الإحصاء السنوي الذي ينشره مكتب الإحصاء المركزي، لقراءة الجدول الــذي يعرض "توقعات توزيع الطــلاب والطلب على المعلمين في جهاز التعليم الابتدائي".

ففي ذلــك الجدول، يعرض مكتب الإحصاء أعداد الطلاب في الصف الأول الابتدائــي، وتوزيعهم على أجهــزة التعليم المختلفة: الجهاز الرســمي، والجهاز الرسمي الديني (التيار الديني الصهيوني)، وجهاز المتدينين اليهود المتزمتيــن "الحريديم"، والجهاز العربي، مع توقعات للســنوات

إن المعطيـــات والتوجهات في ذلك الجدول واضحـــة، فالنواة العلمانية في المجتمع الإســرائيلي تتفكك وتتقلص، ومن حولها تتسع "مجموعات الأقليات": الحريديم، والمتدينون القوميون (الصهاينة)، والعرب.

والشخصية التقليدية التي تظهر في البرامج التلفزيونية، وفي الثقافة الشــعبية الأكثر انتشارا، وفي نماذج الأســئلة حول الشعور العام في يوم الاستقلال، وفي الأسئلة التي يطرحها (النائب) يائيــر لبيد (حينما كان

يغير الواقع وإنما يدفع به جانبا. صحافيا)، على من يقابلهم: "كيف هي إسـرائيل بنظرك؟"، تتلاشى كلها تدريجيا. وبدلا منها ستحل صورة "القبائل" المتفرقة عن بعضها البعض، بحسب تعبير رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، فهذه القبائل لا تتخالط في ما بينها، وتفضل كل قبيلة أن ترى نفسها، وأن تتجاهل الآخرين.

إن تفكك النواة المركزية للمجتمع الإسرائيلي التي كانت أساس الاســتيطان اليهودي قبــل قيام الدولــة، مقابل تعزز الأقليــات، هما من العوامل الأكثر تأثيرا على السياســة والاقتصاد في إســرائيل، أكثر بكثير من التأثير الذي يمارسه نتنياهو ووزير المالية موشيه كحلون، ومن مخطط صفقة الغاز مع المحتكرين، وأكثر أهمية من الاتفاق بين الدول العظمى مع إيران. فقد أشارت الانتخابات الأخيرة إلى انتصار القبلية، إذ عاد الحريديم ليكونوا مركز ثقل أساسياً في الائتلاف الحكومي. واتحد العرب لإقامة كتلة هي الثالثة من حيث الحجم في الكنيست، وخســر المتدينون القوميون (الصهاينة) من قوتهم في صناديق الاقتراع، ولكنهم عززوا قوتهم كجهة قيادية تعتبر الأكثر تأثيرا في الحكومة.

النفايات، أو أنه تمت إعادتها إلى الحكومة.

في "خطاب القبائل" الذي ألقاه ريفلين في شــهر حزيران ٢٠١٥، ذكر أنه في النشـرة الجوية التي تعرض في نشــرات الأخبار التلفزيونية، لا توجد على الخارطة بلدات حريدية، أو بلدات عربية. فأية أوهام لطيفة: إذا لم نــر أم الفحم (المدينة العربية) وموديعين عيليت (مسـتوطنة في الضفة للحريديم) على شاشة تلفزيون البيت، فلربما سننسى وجودهم!. وفي الرأى السائد لدى العلمانيين من المريح تجاهل الأقليات، ولكن تجاهلا كهذا لن

خلال ولاية الحكومة السابقة، حاول نتنياهو ويائير لبيد، سوية مع نفتالي بينيت، إضعاف العرب والحريديم، وضربهم سياســيا واقتصاديا. فقد تم تقليص الميزانيات للحريديم، وهددوهم بتجنيد شبانهم- "المساواة في تحمل العبء"- بينما حاولوا التنكيل بالعرب من خلال تقييد حرية التعبير، ومخطــط برافر لطرد عشــرات آلاف البدو من القرى غبــر المعترف بها في النقـب. وقاومت الأقليات هذه المخططات التي تم إلقاؤها لاحقا إلى ســلة

قبــل جيل واحـــد، تعلم ٦٠٪ من أولاد إســرائيل في المدارس الرســمية العلمانية. وقبل عامين انخفضت هذه النسبة إلى ٥ر١٤٪، من تلاميذ الصف الأول ابتدائي، ولكن ماذا بعد؟ بحسب مكتب الإحصاء المركزي، في الوقت الــذي من المتوقع ان يتقلص فيه التعليم الرســمي العلماني، فإن الصف الأول في مدارس الحريديم ســيزداد عدد الطلاب سنويا فيه بنسبة ٣ر٤٪، بينما في المدارس العربية ســتكون الزيادة بنســبة ٥ر٢٪، وفي المدارس

الرســمية الدينية ٢٪، وبموجب تقديرات الجدول، فإنه بعد أربع ســنوات سـيكون فقط ٢ر٣٧٪ من تلاميذ الصف الأول الابتدائي في إســرائيل في مدارس رسمية علمانية يتعلمون فيها بالعبرية. إن هــذا الانقــلاب الديمغرافــي يتغــذى بالأســاس من غــرف الولادة: المتدينــون، الحريديم، والعــرب يقيمون عائلات في وقــت مبكر أكثر من العلمانيين، ويلدون أولادا أكثـر. وهناك عوامل أخرى للتغيير: الهجرة إلى إســرائيل تقلصت، والهجرة من إسرائيل إلى الخارج، مثل سفر طويل الأمد إلى الخارج لغرض الدراســة والعمل، أو الســعي للحصول على جواز ســفر

التي يعتمرها المتدينون من التيار الديني الصهيوني)، ولا ميزة لابســي السترات الدينية (الحريديم) ولا ميزة الناطقين باللغة العربية. إن هذا التطور يضع أمام إسرائيل تحديات ليست بسيطة، فقبل كل شيء لا يوجد اتفاق حول الطابع القومي المشترك والموحِّد.

أوروبي، باتت ميزة العلمانيين وليس معتمري القلنسوات (القبعة الصغيرة

إن صيغة "دولـة يهودية وديمقراطية" ليسـت مقبولة على الحريديم والعرب الذين لا يرفعون العلم، ولا ينشــدون النشيد الإسرائيلي "هتكفا"، طالمـا أنهم أقليــات صغيرة ومســتضعفة، ويواصل مركــز البلاد (معقل العلمانيين) تجاهلهم منذ سنين.

لكـن حينما يكون نصف تلاميذ الصـف الأول في الصف الأول الابتدائي منتمين إلى القبائل غير الصهيونية، فإن النشيد الوطني "هتكفا" والعلم الإسرائيلي سيعلقان في مشكلة.

إن الرئيس ريفلين هو السياســي الوحيد الذي يتكلم عن هذه المشكلة، ويعرضها بكامل حدتها، ولكـن الحل الذي يطرحه- ضم المناطق (المحتلة منذ العام ١٩٦٧)، ومنح مواطنة كاملة لسـكانها اليهود والفلسـطينيين-

إن المشاركة القليلة في سوق العمل، من رجال الحريديم، ومن النساء العربيــات، ورفــض الحريديم تدريس المنهاج المدرســي الأساســي في مدارســهم، مثل اللغة الانكليزية، وتعليــم الرياضيات للفتيان من الصف الســادس وما فوق، والتمييز واســتضعاف جهاز التعليم العربي، كل هذا يشكل خطرا بتخفيض نسب النمو الاقتصادي.

يردع الكثيرين مرحليا ولا يبدو حلا عمليا.

وإذا لا يحدث انقلاب في هذا المسار، فسيتقلص عدد العاملين الذين يدفعون الضرائب وسيلقى على عاتق الدافعين دعم شرائح ضخمة تحتاج للمخصصات الاجتماعية، ولربما أن عائدات الغاز سـتخفي المشكلة قليلا، لكن هذه العائدات لن تجعل من إسرائيل المملكة السعودية.

وسـيكون مــن الصعب علــى الجيش الإســرائيلي الادعــاء بأنه "جيش الشعب"، حينما تكون غالبية الشبان العرب والحريديم، والشابات المتدينات، معفيين من التجنّد في الجيش. وهو بالضرورة سيتحول إلى جيش مهني، وهذا مســـار واضح وبارز للعيان منذ الآن، على الرغم من نفي رؤساء الأجهزة الأمنية.

أمام الانقــلاب الديمغرافي الجاري فإن الجدل حــول حجم عائدات الغاز، وحول الإصلاحات في البنوك، يبدو أشــبه بفقاعات هوائية على وجه طوفان

إن الســـؤال الـــذي يجــب أن يُشــغل كل إســرائيل، وبالتأكيـــد القيادة السياسية فيها، هو: كيف ستحيا دولة متفرقة لقبائل متخاصمة، وتعاني من قلة مشاركة في سوق العمل، وقلة تحصيل علمي، بينما النواة الصلبة التي أقامت الدولة تتفكك؟. ولا يوجد سؤال أكثر أهمية منه، وببالغ الأسف لا يوجد لدى أي شـخص حــل، أو حتى فكرة لطابع قومــي معدّل يمكنه أن

متابعات

## دراسة جديدة لـ«معهد أبحاث الأمن القومي»:

# الفشل الدولتي في الشرق الأوسط يحول دون موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية!

رأت دراســة جديــدة أن على إســرائيل إعادة النظر في إســتراتيجيتها السياسية والأمنية، على ضوء الزلزال الذي لا يزال يضرب الشرق الأوســط، في أعقاب ثــورات "الربيـــع العربي"، منذ خمســة أعــوام ونيّف، ولا تظهــر نهايته في المســـتقبل المنظور. فهذا الزلزال، بحســب الدراســة، قوّض المنطق الجيو – سياسي الذي كان ســائدا في الحيّز العربي، واستند إلى دول كانت قائمـــة بموجب نموذج الدولـــة القومية، التي تشــمل حكما مركزيا اســتبداديا وحدودا

ووفقا لهذه الدراســة، التي صدرت مؤخرا في الدولتي" عــن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، وأعدها الباحثان كوبي ميخائيل ويوئيل غوجانسـكي، فإن "للتحولات في الحيز العربي تبعات تتجاوز حدود الشــرق الأوســط. فأوروبا مغمورة بملايين اللاجئين، ونشــأت أزمة خطيـــرة وضعت صلابـــة الاتحـــاد الأوروبي أمام امتحان كبير، واشــتدت المواجهة بين روســيا والولايات المتحدة، وبات الإرهاب، الذي مصدره في الشرق الأوســط، يشكل تهديدا خطيرا على الدول الغربية، وبضمنها دول أميركا الشمالية". وتوقعــت الدراســة بــأن يتصاعـــد انعـــدام الاســـتقرار في الشــرق الأوســط، فـــي الأعوام الخمســة المقبلــة، وأن الــدول العربيــة، مثل الأردن والمغرب والسعودية ودول الخليج، التي "ما زالت اليوم تعمل بشــكل معقول ســتتحول هي أيضــا إلى دول فاشــلة وحلبــة مواجهات متصاعدة"، الأمر الذي ســيؤثر بشكل كبير على اقتصاد المنطقة كلها.

وكتب رئيس "معهد أبحاث الأمن القومى"، عاموس يدلين، وهو الرئيس الســابق لشــعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، في تقديم الكتاب، أن "هدف هذا الكتاب هو اســتعراض صــورة الواقع في الشــرق الأوســط مــن زاوية ظاهرة 'الدول الفاشــلة'، والوقوف عند أســباب ومميزات هذه الظاهرة في كل واحدة من الدول العربية وانتشــارها في الحيز. ويحاول المؤلفان تقييم دلالات وتبعات هذه الظاهرة في السياق الإقليمـــي والدولي عموما وفي ســياق تســويـة محتملة تقوم بها إسـرائيل مع الفلسـطينيين

وشــددت الدراســة على أنه "يوجــد لظاهرة الدول الفاشــلة في الشرق الأوسط تأثير مباشر على طبيعة التهديدات الإقليمية التى يتعين علـــى إســرائيل مواجهتها". والأمــر الأبرز في الوضع الجديد في المنطقة بالنسبة لإسرائيل، هو أنها لم تعد تواجه دولا أو جيوشـــا نظامية، وإنما منظمات غير دولتيــة. وقد عبرت عن ذلك وثيقــة "إســتراتيجية الجيش الإســرائيلى"، التي نُشــرت في شــهر آب من العـــام الماضي: "التهديـــدات على دولة إســرائيل هي التالية: دول بعيـــدة، أي إيران، وقريبـــة، أي لبنان، ودول فاشلة وفي مســار تفكك، أي سورية، ومنظمات غير دولتية، مثل حزب الله وحماس، أو منظمات إرهابية لا علاقة لهـــا بدولة أو مجتمع معين، أي الجهاد العالمي والجهاد الإسلامي الفلسطيني وداعش وغيرها".

وأشــارت الدراســة إلى توجهــات "متفائلة" في إســرائيل، ترى أن ثمة فرصا لإســرائيل في الوضع الجديد، مثـل بناء علاقات مـع أقليات في المنطقة يمكن أن تحصل على اســـتقلال أو حكم ذاتي في المســتقبل. لكن الدراسة أشارت إلى صعوبة تحقق ذلك، لأن الدروز في ســورية يدعمون النظام في دمشق، وإقامة علاقات قوية مع الأكراد فــي العراق وســورية تهدد علاقات إسـرائيل مع تركيا. مـن جهة ثانية، أشـارت الدراســة إلى إمكانيــة تحسـين العلاقات مع "الدول السنية المعتدلة"، أي السعودية ودول الخليـــج، إضافة إلـــى مصــر والأردن، وذلك على خلفية تقاطع مصالح ووجود "أعداء مشتركين"، هم إيـــران والحركات الجهاديـــة وحتى الإخوان

## ما هي "الدولة الفاشلة"؟

ثمة عدة تسميات وتعريفات ومميزات وضعها خبراء فــى العلوم السياســية لظاهــرة "الدولة الفاشلة". وإضافة إلى هذا المصطلح هناك مصطلحات "دولة هشة"، "دولة منهارة"، "فشل دولتــي"، "دولة الأزمــة" و"دولة هشــة نتيجة

ويتم تعريف دولة بأنها "فاشلة" عندما تظهر فيها قدرة متدنيـــة أو حتى معدومة على توفير الأمن لمواطنيها، كأفراد ومجموعة. وتتميز دولة كهذه بقدرة حكم متدنية من جانب الحكم



إسرائيل تتجاهل واقع الاحتلال وممارساته

المركزي نتيجة لضعفه. وحكم ضعيف هو حكم تكون شــرعيته محــدودة أو أنه فاقد للشــرعية وليــس قادرا على احتكار ممارســة وســائل قوة لتطبيــق حكمه. والدولــة تصبح فاشــلة عندما تصاب مؤسساتها وصلاحياتها تجاه الداخل والخارج بفشل مطلق وتنهار.

ولفتت الدراســة إلــى أن "شــرطا ضروريا من أجل ممارســة الحكم في مجتمعات ديمقراطية هو الشــرعية. وبغياب الشرعية، النابعة من ثقة الشعب بالمؤسسات والقيادة، فإنــه لا يمكن تحقيق القــدرة على الحكم. وســبب ذلك هو أن القدرة على الحكم تســتوجب فــي أحيان كثيرة تعريف أهداف واستخدام وسائل تمس بحقوق المواطنيــن وحريتهم وجــودة حياتهم. ومس كهــذا يســتوجب موافقة المواطنين مسـبقا أو لاحقا. وفي الدول الاستبدادية بالإمكان السيطرة مـن دون الحصول على ثقة الجمهور وبواسـطة ممارسة وســائل إكراه وقمع واســتبداد. ويثير الحكم الدكتاتوري إحباطا واغترابا، وهذا يُترجم، عندما تسنح الظروف، إلى احتجاجات ومقاومة وعنف من جانب مجموعات اجتماعية تشعر أنها مسلوبة ومستبعدة عن مراكز القوة والتأثير".

وتتميز دولة تتجه نحو الانهيار بشــلل مراكز صناعة القرار وبتفتت التماســك الاجتماعي، ولا تعود قادرة على ممارسة سيادة أمنية وسلطوية في مناطق ســيادتها. وفي ظروف كهذه تتوقف الدولة، في نظر ســكانها، عــن كونها ذات علاقة بالنواحي الاجتماعية – الاقتصاديــة. وغالبــا ما تتحــول دولة إلى فاشــلة بصــورة تدريجية ومتواصلـــة وليس كحـــدث فجائـــي. ويمكن أن تتحـول دول تعاني مـن تجزئــة داخلية، على خلفيـــة دينيـــة أو طائفيـــة أو عرقيـــة، وتتميز بمؤسسات ضعيفة أو مشلولة عن العمل، إلى دول فاشــلة. وتجري الأمور فــي دول كهذه من خلال دائرة ســحرية، بحيث يصعّد ضعف المؤسسات تجزئة الدولة، وهذه التجزئة تضعف المؤسسات وشرعيتها. ولكن بشكل ينطوي على تناقض، فإن دائرة سحرية كهذه يمكن أن تساهم في تقوية أنظمة استبدادية، حتى لو كانت تعاني من فشل

وأشــارت الدراســة إلى أن "الفشــل الدولتي" موجــود في محور يربط بين وضعين أساســيين. الوضع الأول يعكس أزمة متصاعدة، والثاني تكون فيه الدولة في حالــة انهيار، أي في ذروة أزمتها. ويميز الوضع الأول الــدول التي تكون مؤسســات الحكم فيها غير قادرة على منع أزمة داخليـــة وحتـــى أنها تســهم في اســتفحالها بواسطة سياســة تــؤدي إلــى عدم مســاواة اجتماعيـــة واقتصادية وسياســية متطرفة بين مواطني الدولة. "وتتميز دول كهذه بمستويات متدنية من التطور البشــري والاجتماعي، وبقدرة متدنية على الحكم وصراعات داخلية تقلل من قدرة السلطة المركزية على تزويد خدمات أساســية للمواطنيــن. ومثال لــدول كهذه هي

العراق ولبنان والسلطة الفلسطينية". ومثال على الدول في حالة انهيار هي سورية وليبيا واليمن، حيث ليس باستطاعة السلطات فيها توفير الأمن والخدمات الأساسية للمواطنين، ولا تكون قادرة

وتوجد لكافة "الدول الفاشــلة" ثلاثة مميزات بــارزة ومشــتركة، وهــي حكم ضعيــف وفاقد للشرعية، وفقر عميق، وصراع داخلي متواصل. ووفقا للدراســة، فإنــه "كلما كان مســتوى أداء مؤسسات الدولة متدنيا أكثر وكلما كان مستوى الشرعية التي يمنحها الجمهور لمؤسسات الحكه متدنيا أكثر وكلما كانت الضائقة وقوة الصراعــات الداخلية والخارجيــة أعلى، يتدهور مكان الدولة على المحور الذي يمثل مستوى الفشل الدولتي".

وأضافت الدراسة أن الجانب الآخر لهذه المعادلـــة، هو أنه "كلما كانـــت الدولة أقرب إلى الطرف السلبي لمحور الفشل، يــزداد احتمال

انهيار مطلق".

القانون في أيديها والعمل وفق مشيئتها.

وتسهم العولمة، خاصة في العقدين الأخيرين، في تدهور دول العالم الثالث في مؤشر الأداء إلى أدنى درجات الدول الفاشلة. كذلك تتميز الدول الفاشــلة بالفســاد. والأخطر من ذلك هو فقدان الأمن الشـخصي في دول كهــذه. ونتيجة لعدم قـدرة الدولة على تزويد مواطنيهـا باحتياجات

على السيطرة بشكل فعلي في أراضي الدولة.

انتشار وسيطرة جهات غير دولتية وأخرى من التي تسـعى إلى أن تكون بديلا للدولة. وغالبا ما تكون هذه مجموعات متنوعة تتميز بأيديولوجية ثوريـــة ودينية ومتطرفة، تحاول الســيطرة على الحكم أو على الأقل التأثير عليه وبلورته بوسائل عنيفة. وأحيانا تسـتعين هــذه الجهات، التي تسعى للسيطرة على الحكم، بأوصياء خارجيين. ويســرّع تدخل خارجي كهذا، في غالب الأحيان، تدهور الدولة على محور الفشـــل الدولتي باتجاه

يشار إلى أن المعايير التي تستخدم لتحديد موقع أي دولة في مؤشر الدول الفاشلة، هي أيضا بمثابة مؤشرات تحذير لتشخيص مسبق لعملية الفشل الدولتي. ويرى خبراء في العلوم السياسية أنه بالإمكان استغلال مؤشرات تحذير كهذه من أجـل تنفيذ عمليات وقاية مسبقة على شـكل مساعدات دولية من أجل إعادة الدولة المتدهورة إلى مسار ســليم. وأحد مؤشرات التحذير الهامة هو ضعف الســلطة المركزية وتزايد قوة جهات كثيرة تستولي على صلاحياتها. ومؤشر آخر هو بدء أذرع اســتخدام القوة التابعــة للدولة بأخذ

من جهة أخرى، أكدت الدراســة على أن "الدولة الفاشــلة تتحول من مشــكلة محلية إلى مشكلة عالمية. فالإرهاب لا يبقــى أبدا في حدود الدولة الفاشــلة فقط، كما أن حشود اللاجئين النازحين يتوزعـون فـي نهاية الأمـر فـي دول عديدة. وبكلمات أخرى، فإن أية دولة فاشـلة تمس عمليا بالنظام العالمي بهذا القدر أو ذاك".

أساســية، تظهــر منظمات وحــركات تأخذ على

عاتقها قسما من مهام الدولة. لكن غالبا ما تكون هذه جهات لديها مصالح اقتصادية وسياسية ودينية وما إلى ذلك، ورغم أنها تزود خدمات للمواطنين لكنها تهتم أكثر بمصالحها الذاتية. كما أن الدول الفاشلة "تشكل أرضا خصبة لمنظمات إرهابية وإجرامية تنشط دون عائق".

وتوقعت الدراسة ألا تغيب ظاهرة الدول الفاشلة عن العالم في المستقبل المنظـور، وأن الصدام بين الــدول المســتقرة والدول الفاشــلة حتمي ولا يمكن منعه. وأحد أسباب صدام كهذا هو "التهديد الأمني من جانب الدول الفاشــلة. ففي أراضيها تنشط، ومنها تنطلق، منظمات إرهابية تنجح في تصدير الإرهاب إلى دول مستقرة، حتى عندما لا توجد حدود مشتركة بينها".

## الدولة الفلسطينية

اعتبرت الدراســة أن إســرائيل لا يمكنهـــا الموافقة على قيام دولة فلسطينية في ظل هذه التطورات. وجاء فيها "إذا قامت دولة فلسطينية فاشلة، في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية)، يمكن أن تتحول أراضيها أيضا إلى قاعدة نشاط لجهات تنتمي للدولة الإســـلامية. وفي قطاع غزة تنشـط جهات كهذه بصورة علنيـــة، بينما هي موجودة في مناطق يهودا والسامرة، لكن نشاطها ما زال ملجوما بسبب وجود الجيش الإسرائيلي. ودولة فلسـطينية تكون فاشـلة مثل سورية أو العراق ستشكل خطرا على جميع جيرانها. فهي ستشكل خطرا على إسرائيل بسبب قربها من مراكز التجمعات السـكانية في إسرائيل وبسبب وجود أقلية فلسطينية كبيرة داخل الخط الأخضر، وهــي أقلية يوجد في هامشــها تأييــد للدولة الإسلامية. وهي ستشكل خطرا على الأردن، الذي أغلبية سكانه هم فلسطينيون ويوجد فيه اليوم نواة تأييد كبيرة لداعش. وهي ســتزيد من شدة مشـاكل مصر، التي تواجه اليوم نشاط منظمات إرهابية في سـيناء والتي تحصل على مسـاعدة

كبيرة من حماس". وأوضحت الدراسة أنه "توجد لإسرائيل مصلحة بالغة الأهمية في اســتقرار مصر والأردن، إذ أن اتفاقيتي السلام بينها وبينهما هي مرساتها الإستراتيجية في الحيز". اللافت في الدراســة لدى تناولهـــا الوضع في

الضفة الغربية وقطاع غزة، أنها تتعامل بنوع من

الديماغوغية مع موضوع الدولة الفلسطينية. فالباحثان لا يتطرقان إلى تقارير دولية حول أهمية قيام دولة فلسطينية مستقلة من أجل المســاهمة في تهدئة التوترات فـــي المنطقة. كذلك تعتبر الدراسة أن الأسباب الأهم للتأخر في الأداء الفلسطيني هي عوامل فلسطينية داخلية، وتتجاهل استقواء إسرائيل مقابل الضعف الفلسـطيني، سـواء كان ذلك من خلال التوســع الاســتيطاني الرهيب في الضفــة والقدس أو من خلال القــوة المفرطة المرعبة التي تســتخدمها إســرائيل ضد قطاع غــزة وتشــديد الخناق على

أبعدت قياديي فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية عن امتيازات الحكم ومواقع التأثير، وأصبح فياض عدوهــم، ولم يهــدأ لهم بال حتــى تمكنوا من تصفيته سياسيا ودفعه إلى الاستقالة".

وتابعــت الدراســة: "لكن جهــود فياض هذه

السرائيات

إعداد: بلال ضاهر

واعتبرت الدراســة أنه "لا توجــد أية نية لدى حمــاس للتنازل عن ســيطرتها علـــى قطاع غزة، لأنها تشكل الذخر الإستراتيجي الأهم بحوزتها. وبنظر حماس، السيطرة على غزة هي خشبة القفز لسيطرة مستقبلية على السلطة الفلسطينية... واحتمالات توصل الفلسـطينيين إلى إجماع من أي نوع وتحقيق قدر معين من التكتل الاجتماعي ضئيلــة. وبغيــاب هــذه الأمور ســتكون هناك صعوبـــة أمام الفلســطينيين، وفي المســتقبل

أيضا، في إقامة كيان سياسي يؤدي مهامه". ووفقا للدراسة، فإنه من أجل منع تحول دولة ما إلى دولة فاشلة، تؤكد الأدبيات التي تتناول هذه الظاهرة على وجود أهمية بالغة لبناء المؤسسات وترسيخ القدرة على الحكم، وخاصة الحرص على الحفاظ على القانــون. ومن أجــل تحقيق ذلك، يتعين على الدولة التأكد من أن ممارســة القوة تكون حكرا بيديها فقــط. إلى جانب ذلك، تولي هذه الأدبيات أهمية كبيرة لخطوات ديمقراطية، لكي يتمكن جميع المواطنين من المشـــاركة في العملية السياسية، ولصياغة دستور يضع البنية التحتية لانتخابات حرة.

وبحسب الدراســة، فإنه إضافة إلى الانقسام الحاصل بين الضفة والقطاع، "تنشط في الضفة الغربية أيضا منظمات مسلحة تتحدى السلطة الفلسـطينية وتنجح فــي إدارة مناطق بأكملها لا تتمكن أجهزة الأمن الفلسـطينية من الدخول إليها. وعلى الأرجــح أنه من دون عمليات الإحباط المتواصلـــة التـــي ينفذها الجيش الإســرائيلي والشــاباك لتحولــت الضفة الغربيــة إلى قاعدة نشاط لتنظيمات إرهابية تخرج منها عمليات دائمة ضد إســرائيل... وعمليا، أثبتت الســلطة الفلسـطينية بصورة منهجية عدم رغبة أو عدم قدرة على تأسيس احتكار ممارسة شرعية للقوة، وهو عنصر أساس في تعريف الدولة الناجحة".

سكانه بواسطة الحصار. وعموما لــم تتطرق

الدراســـة إلى الاحتلال وممارســـاته على مدار ٥٠

عامـــا، والمؤامرات التـــي حاكتها إســرائيل ضد

الفلسطينيين، كأفراد ومجموعة وسلطة وطنية.

وفي مقابل ذلك، اقتبسـت الدراســة من أقوال

المستشرق أهرون ميلر، بأنه "هل العالم بحاجة

إلى دولة فلسـطينية ضعيفة أو فاشلة؟". كذلك

اقتبســت أقوال وزير الخارجية الأميركي الأسبق،

هنري كســينجر، وتساؤله عن "المنطق في إقامة

دولة عربية فاشلة في فلسطين، ستنضم إلى

الدول العربية الفاشـلة الأخــرى. إن هذه خطوة

خطيرة على ضوء تزايد قوة إيران والدولة

الإســـلامية التي تتغلغـــل إلى كل دولـــة عربية

وقالـت الدراســة إنــه كان واضحا لإســرائيل

ومنظمة التحرير الفلسـطينية منذ التوقيع على

اتفاقيات أوسلو، أن السلطة الفلسطينية لا يمكن

أن تُبنى وتتطـور من دون مسـاعدة دولية، وأن

المجتمع الدولي ضخ مساعدات واسعة النطاق

منذ تأسـيس السـلطة الفلسـطينية، في أيار

العام ١٩٩٤. وادعت الدراســة أنه "طوال ســنوات

حكم (الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر) عرفات

واجه المجتمع الدولي صعوبـــة في إجراء مراقبة

نوعية حول شكل اســتخدام أموال المساعدات،

إذ أن عرفات تمسك بالثقافة السياسية الثورية

ورفــض الانتقال مــن مرحلة الثــورة إلى مرحلة

الدولة. وحرص عرفات على وجود أجهزة متنافسة

كثيرة، وخاصة أجهــزة أمنية، من أجل منع وضع

تزداد فيه قوة جهاز مـا ويهدد مكانته... وعمل

على وجود عــزل بين المنظمــات والأجهزة التي

أقامهـــا. وبواســطة تنمية الخصومــة بين هذه

الأجهزة، نجح في ضمان سيطرته المطلقة عليها

وبحسب الدراسـة فإن "عرفات رسـخ بطريقة

أدائــه الفســاد وانعــدام النجاعة والشــفافية

وزاد مـن شـعور المواطنيـن بالاغتـراب حيال

السلطة الفلسطينية وقيادتها". وأضافت أن

انتخاب الرئيس محمود عباس رئيســا للســلطة

الفلسـطينية "لم يؤد إلى حدوث تغيير جوهري

لكن الدراســـة أشــارت إلى "بــروز براعم تغيير

لدى تعيين سلام فياض في منصب وزير المالية،

وتحولت إلى أمــل حقيقي بعد تعيينه رئيســا

للحكومة". لكن سيطرة حركة حماس على قطاع

غـزة، فــي العام ٢٠٠٧، والانقســام بيــن الضفة

الغربيــة وقطــاع غزة فــي أعقاب ذلــك، "عرقل

بالكامــل قدرة تأثير حكومة فياض على ما يحدث

في القطاع... ورغــم ذلــك، رأى المجتمع الدولي

في فياض شــريكا وفيا لكل ما يتعلق باستغلال

السلطة لأموال المساعدات، إذ أنه خلال ولاية

فياض في رئاسة الحكومة جرى بذل جهد حقيقي

فــي بناء مؤسســات الدولــة التي فـــي الطريق،

وتأهيــل قوات الأمن، وتحســين أجهــزة تطبيق

النظام وسلة القانون وتحسين جباية الضرائب".

وعلى مواردها".

في طريقة أداء السلطة".

فاشلة من أجل توسيع مناطق نفوذها".

## استخلاصات الدراسة

اعتبرت الدراسة أن "الدول الفاشلة في الشرق الأوســط تشــكل خطــرا علــى مكانة إســرائيل السياسية أيضا". وفسر الباحثان هذا الادعاء بأن المواطنين المسلمين في أوروبا وأميركا ينضمون إلى المنظمات الجهاديــة المتطرفــة التـــي تحارب في ســورية والعراق وليبيـــا. وبعودتهم إلــى دولهــم، في الغــرب، يكونون قــد أصبحوا "إرهابيين مدربين" ومليئين بمشاعر الكراهية للغــرب. و"تصاعد الإرهاب الجهــادي في أوروبا يدفع على الأقل قسما من زعماء الدول هناك إلى إبداء موقف صارم أكثر تجاه إسرائيل. وينبع هذا الموقف من الرغبة في مصالحة المجتمعات المسلمة التي يتزايد حجمها في أوروبا، وأيضا بسبب المفهوم الخاطئ بأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو أحد أسباب التدهور في الشرق الأوســط وأن تســوية إســرائيلية – فلسطينية ســـتؤدي إلى تهدئـــة وتراجع ضغـــوط الهجرة والمخاطر الأمنية".

وأضافت الدراســة أن الفشــل الدولتي الحاصل في العديد من دول المنطقة "تحول إلى تحد إســتراتيجي هام بالنسبة لإسرائيل. ويحتم هذا التحدي الإســتراتيجي على إســرائيل أن تعيد تعريــف مصالحها الإســتراتيجية في مقابل كل واحدة مــن جبهات الحيـــز الإقليمي وتحســين صنــدوق الأدوات الذي بحوزتهـــا لغرض تطوير إستراتيجيات تســمح بردود ملائمة... وقد يصبح التحدي الإســتراتيجي معقدا وخطيــرا أكثر إذا تحولت السلطة الفلسطينية إلى دولة فاشلة".

ولفتت الدراســـة إلى أنه في ظل الوضع الناشئ فــي المنطقة، وخاصــة في دول الدائــرة الأولى والأقرب، أي لبنان وسورية وسيناء، "تنشط جهات عديدة، ولا يشكل أي منها 'عنوانا' بالإمكان ردعه أو معاقبتـــه أو إجراء نوع مـــن الحوار معه. وعندما لا يوجد من يمكن ردعه، تفقد إســرائيل قدرتها على الردع، التي هي أحد أســس مفهومها للأمن

وأخيــرا، فيما يتعلــق بالصراع الإســرائيلي – الفلسطيني، قالت الدراسة إنه "يبدو أنه نضجت الظروف الآن لإطلاق مبادرة إسرائيلية لاستئناف العمليــة السياســية على أســاس فكــرة عملية مسؤولة لبناء دولة فلسطينية مستقلة... وينبغي أن نتذكر أن اســتمرار الوضع القائم قد تكون له عواقب شــديدة على اتفاقيتي السلام (مع مصر والأردن) وعلـــى احتمـــال التوصل إلى تســويـات سياسية أخرى مع جيراننا".



تغطيـة خاصـة

تحليلات:

# تأجيل افتتاح «هيئة البث العام»-جزء من مساعي نتنياهو للسيطرة

قــال رئيــس تحالــف «المعســكر الصهيونـــي» زعيم المعارضة عضو الكنيســت إســحاق هيرتسوغ إن رئيس الحكومــة بنيامين نتنياهو يعمل علـــى كم أفواه كل من يخالفه الرأي، وطالبه بالتخلي عن حقيبة الاتصال.

وجاءت أقوال هرتسوغ هذه خلال جلسة خاصة عقدتها الهيئــة العامة للكنيسـت في مناسـبة إحيــاء الذكرى السنوية لوفاة زعيم الحركة التنقيحية الصهيونية زئيف جابوتنسـكي الأسـبوع الماضي. وشهدت الجلسة نقاشاً صاخباً على خلفية الجدل المتعلق بالتعددية في وســائل الإعلام. وتكلم فيها رئيس الحكومة فقال إن الهدف الحقيقي لهذا الجدل هو منع التنافس في ســوق وسائل الإعلام، وأشــار إلى أن الديمقراطية تحتم ألا يتم فرض مضامين وسائل الإعلام على المواطنين.

وصادق الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة الأسبوع الماضي على تعديل قانون هيئة البث العام الإسرائيلية الجديـــدة [هيئة الإذاعة والتلفزيون التابعة للدولة] التي من المقرر أن تحل محل سلطة البث الحالية.

وينص التعديل الجديد على إرجاء افتتاح هيئة البث الجديدة حتى يوم ٣٠ نيسان ٢٠١٧، لكنــه يجيز لإدارة الهيئــة تبكير موعد الافتتاح حتى يــوم ١ كانون الثاني المقبل بعد الحصول على موافقة وزيري الاتصال والمالية بشرط تقديم إشعار مسبق مدته ٤٥ يوماً.

ويقضي التعديـــل بأن تقوم الهيئـــة الجديدة بإطلاق معظم بثها من القدس اعتباراً من مطلع تموز ٢٠١٧ وإطلاق جميعــه منها بعد عام من هــذا التاريخ. وفي حال إخلال هيئــة البث العام بذلك ســتفرض عليهــا غرامة إدارية تراوح بین ۲ و۱۲ ملیون شیکل شهریاً.

وقبل ذلك تواصلت تفاعلات القرار اللذي توصل إليه نتنياهو، مع رئيس نقابة العمال العامة (الهسـتدروت)، آفي نيســانكورين، والقاضي بتأجيل افتتاح «هيئة البث العامة» الجديدة في إســرائيل، وخاصة بعدما أعلن وزير المالية، موشـيه كحلـون، معارضته الشـخصية الحازمة ومعارضة حزبــه «كولانو (كلنا)» (بممثليــه في الحكومة وفي الكنيسـت) لهذا التأجيل، لما فيه من «إهدار للمال العــام». كما أعلــن وزراء آخرون، أيضــا، معارضتهم هذا التأجيـــل، في مقدمتهم وزير التربيـــة والتعليم، نفتالي بينيت، ووزيــرة العدل، أييلت شــاكيد (كلاهما من حزب «البيــت اليهودي»)، فضلا عن وزيــر الأمن الداخلي غلعاد إردان (الليكود)، الذي كان المبادر إلى ســنّ قانون «هيئة البث العام» الجديدة إبان توليه منصب وزير الاتصال في العام ٢٠١٤ (في الحكومة الإسرائيلية رقم ٣٣). وإلى جانب هــذه المعارضة مــن داخل الحكومة، لاقــى هذا التأجيل معارضة شــديدة تكاد تكون شــاملة مــن جانب أعضاء الكنيست من كتل حزبية اتهموا نتنياهو بالسعي من وراء هذا التأجيل المتكــرر إلى «دفن البث العام نهائيا». كما عارضته، أيضا، قطاعات واســعة جدا من العاملين في مجال الإذاعة والتلفزيون، الإعــداد والتقديم والإنتاج، إذ تظاهر العشــرات منهم أمام مكتب رئيس الهستدروت فى تل أبيب معبرين عـن معارضتهم التأجيل ومؤكدين أنه «يمسّ بمصادر رزقهم حدّ تعريضهم للبطالة والفقر والجوع». وصعـــد هؤلاء إلى الطابق العلـــوي حيث مكاتب رئيس الهستدروت وحاولوا اقتحامها، وحين تبين أنه غيــر متواجد فيها، أجروا اتصالا هاتفيا معه وطرحوا على

## نتنياهو يفاجئ الجميع!

مسامعه موقفهم المعارض لهذا التأجيل.

وكان رئيس الحكومــة، نتنياهو، من خلال منصبه الآخر وزيراً للاتصال، قــد توصل في الخفاء وبســريّة تامة إلى اتفاق مـع رئيس الهسـتدروت، نيسـانكورين، يقضي بتأجيل افتتاح «هيئة البث العامـــة» الجديدة إلى بداية العام ٢٠١٨، وليس إلى بداية تشرين الأول القريب (٢٠١٦)، كمـا كان مقررا من قبل. ويعني هــذا القرار، أيضا، تأجيل إغلاق «سلطة البث» الحالية (المسؤولة عن البث في القناة التلفزيونيـــة الأولـــى والقنوات الإذاعية الرســمية، وفي مقدمتها القناة الإخبارية «ريشت ب»). وهكذا، في خطوة مفاجئــة وصادمة للجميــع على الإطــلاق، أوكل نتنياهو لنيسانكورين مهمة الإعلان عن هذا الاتفاق وكأنه توصل إليه مع مدير عام وزارة الاتصالات، شلومو فيلبر، التي يقف على رأســها نتنياهو نفسه، كما ذكرنا. وبرّر نيسانكورين هذا القرار بالقول إن «البث العام البديل من خلال الهيئة الجديدة ليــس جاهزا بعد. وحرصاً علــى عدم حصول أي انقطـاع في البث العام، بل إنتاج بث عام متواصل وكامل، سيتم تأجيل إغلاق سلطة البث». وفور إعلان هذا القرار، الــذي وُصف بأنه «دراماتيكي»، أعلنت وزارة الاتصال أنها بدأت بتوزيع مسودة التعديل المقترح على «قانون هيئة البـث العام» على الوزارات الحكوميــة المختلفة. ويقضي التعديل بتأجيل موعد البدء بتشــغيل هيئة البث العام الجديدة من ٣٠ أيلول ٢٠١٦ إلى مطلع كانون الثاني ٢٠١٨

ومما زاد من حجم المفاجأة والصدمــة الناجمتين عن قرار نتنياهو هذا، أن رؤســاء «هيئة البث العام» الجديدة ومديريها يؤكدون عكس ما ادعاه نيسانكورين تماما ـ أن هذه «الهيئة» ستكون جاهزة تماما لإطلاق البث العام الجديد في إســرائيل مع حلول تشرين الأول ٢٠١٦. وهو ما يدحض قول نتنياهو نفســه في الكنيست، قبل ساعات قليلة من إعلان نيسانكورين، بأن «هيئة البث العام لا تلتزم

ـ أي تأجيل مدته ١٥ شهراً.

على وسائل الإعلام الإسرائيلية!

بالجدول الزمني المقرر»! وهـــذا الادعاء رفضه، أيضا، عدد من الصحافيين، من مؤسســات إعلامية مختلفة، تعاقدوا مع هيئة البث العام الجديـــدة للانضمام إليها والانخراط في العمل فيها. وأكد هؤلاء أن هيئة البث الجديدة ستجد صعوبة فائقة منذ الآن في تجنيد صحافيين آخرين، وذلك على ضوء الغموض الكبير الذي أصبح يكتنف مصير البث العــام الجديد. كما حــاول نتنياهو العــزف على «الوتر الوطني»، فتطرق إلى نية هيئة البث العام إطلاق بثها من مدينة موديعيــن وليس من مدينة القدس، وقال: «صوت إســرائيل من القدس ســيكون من القــدس وليس من أي مكان آخر. إنها قيمة عليا بالنسبة لنا»!

كتب سليم سلامة:

نشرت النيابة العامة في إسرائيل، أول من أمس الأحد،

تقريـــراً عاماً إلى الجمهور الواســع هـــو الأول من نوعه الذي

تصدره هذه المؤسسة منذ تأسيسها، مع قيام دولة إسرائيل

في العام ١٩٤٨. وتضمن التقرير معلومات تفصيلية واسعة

حول عمل النيابة العامة، وخاصة خلال العام المنصرم ٢٠١٥،

بما في ذلك عدد الملفات (الجنائية والمدنية) التي عالجتها

النيابــة والنتائج التي انتهت إليها، فضلا عن عدد العاملين

ومـن الواضح أن هذا التقرير لم يــأت صدفة، إطلاقا، وإنما

جاء على خلفية الانتقـادات العديدة والحادة التي تتعرض

لهــا النيابــة العامة في إســرائيل وما تكشــف من فضائح

وقصــورات في أدائهــا، وخصوصا خلال الســنوات الأخيرة.

ويأتي هذا التقرير بمثابــة محاولة واضحة من طرف النيابة

العامــة لمواجهة هذه الانتقادات ووقــف التدهور الحاصل

في مكانتها الجماهيرية والتراجع الواضح في مدى ثقة

الجمهور بها، كما أظهرته عدة اســتطلاعات للرأي العام في

وإضافة إلى هذا، جاء تقرير النيابة العامة غير المسبوق

هذا لكي يجســد الإنجـــاز الذي تقـــول النيابـــة العامة إنه

تحقق برسـم أحد الأهـداف المركزية التـي أعلنها النائب

العام للدولة (رئيس النيابة العامة) الحالي، شــاي نيتسان،

لدى تسلمه مهام منصبه هذا (في كانــون الأول من العام

٢٠١٣)، والمتمثل في «مشـروع تقصير مدة معالجة الملفات

التي تنتظر الاســتيضاح القانوني»، وذلك بغية «استيضاح

الحقيقة وإظهارها بالسرعة الممكنة»، مع الأخذ في الاعتبار

«المحدودية العددية في القوة البشرية وإلى حقيقة أن نحو

٣٠ ألف ملف جديد يتم فتحه كل سـنة، فإن الحديث يجري

وهذا ما يؤكده نيتســان نفســه، في كلمتـــه الافتتاحية

التـــي أوردها في مقدمـــة تقرير النيابة العامـــة الذي يبدو

أنها تنوي تحويله إلى تقليد سـنوي، إذ يشـير إلى أن «هذا

المشروع (تقصير مدة المعالجة)، الذي حددته لدى تسلمي

مهـــام منصبي هذا كأحــد الأهداف المركزية التي أســعى

إلى تحقيقها، أوصل خلال السنتين الأخيرتين إلى تحقيق

تقليص دراماتيكي في فترات معالجة هذه الملفات ـ تقليص

بنسبة ٥٣٪ في عدد الملفات التي يستغرق استيضاحها

أكثر من سنة واحدة (انخفض عددها من ٢٢٤٥ ملفا في

نهاية ٢٠١٣ إلى ١١٦٤ ملفا في نهاية ٢٠١٥) وتقليص بنسبة

٩٠٪ في عدد الملفات التي يستغرق استيضاحها أكثر من

ســنتين (انخفض عددها من ١٢٠١ ملف في نهاية ٢٠١٣ إلى

ويتوزع تقرير النيابة العامــة، الذي يمتد على ٤٨ صفحة،

على خمسة أبواب رئيسية هي: ١. بنية النيابة العامة للدولة؛

٢. القوى البشــرية في النيابة العامة؛ ٣. تحولات في النيابة

العامة خلال السنوات الأخيرة؛ ٤. النيابة العامة الجنائية؛ ٥.

ونقصر عرضنا هنا على الشــقّ الجنائي فــي عمل النيابة

العامة للدولة خلال السـنة الماضية، كما تجسـده معطيات

العرب في النيابة العامة ـ التقرير والحقيقة!

قبل العرض لأبرز ما تضمنه تقرير النيابة العامة من

معطيات مختلفة حول عدد الملفات الجنائية والمدنية

ومعــدلات الإدانة الجنائية في إســرائيل ـ وهـــو الموضوع

الأبرز، بدون شك! ـ تجدر الإشارة إلى ما أورده التقرير في باب

«القوى البشـرية في النيابة العامة»، تحت عنوان «دمج أبناء

الأقليات»، أي المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل.

يفاخر التقرير بأن زيادة بنسبة ١٣٪ قد طرأت خلال العام

٢٠١٥ فــي عدد «أبنــاء أقليات» العاملين فــي النيابة العامة

للدولــة، إذ بلــغ عددهم حتــى نهاية العــام المنصرم ١٢٠

شخصاً يشكلون ٧٪ من مجمل العاملين في النيابة العامة

للدولة في إســرائيل، مقابل ١٠٤ أشــخاص في نهاية العام

٢٠١٤. أي أن الزيادة بنسبة ١٣٪ التي يتحدث عنها التقرير

عن مهمة غير سهلة، على الإطلاق»!

۱۱٦ ملفا في نهاية ۲۰۱۵)».

النيابة العامة المدنية.

في النيابة العامة وأقسامها المختلفة.

السنوات الأخيرة.

#### السبب الحقيقي وراء هذه الخطوة

يجمع كثيرون جدا من المتابعين المعنيين بموضوع البــث العام في إســرائيل، مــن سياســيين وصحافيين ومحللين، على أن السبب الحقيقي وراء خطوة نتنياهو تأجيـــل إطلاق البث العام في إســرائيل (وإغلاق «ســلطة البـث»، بالتوازي والتزامـن) لهذه الفتـرة الطويلة جدا، نسبيا، بعيــد جدا عن السبب الذي عرضه هــو ورئيس الهستدروت («عدم استعداد هيئة البث العام الجديدة وعدم التزامها بالجدول الزمني») والذي يرفضه مســؤولو «هيئة البث العام» جملة وتفصيلاً.

وتجمع التقديرات علـــى أن نتنياهو يريد، من وراء هذه الخطـوة، دفن مبـادرة هيئة البث العـام الجديدة، التي تتعـزز قناعته يوما بعد يوم بأنها سـتكون عقبة كبيرة أمام مسـعاه للسيطرة على وسـائل الإعلام في إسرائيل. فمنذ سنة، تقريبا، أصبح من الواضح تماما أن نتنياهو، وخاصــة بواســطة الوزير المفــوّض على «ســلطة البث» (القديمة)، أوفير أكونيس، يحاول إجهاض الإصلاحات في

وســيتيح التأجيل الجديد لنتنياهو إسكات البث العام تماما. فسلطة البث (القديمة) تعيش أزمة خانقة وحالة احتضار، بينما سيف هيئة البث (الجديدة) مسلط على رقبتها وسيبقى كذلك حتى إطلاق البث العام الجديد. هذا من ناحية أولى. ومــن ناحية ثانية، تقف هيئة البث مـع موعد محدد لإطلاق البث العـام، موعد بعيد لكنه غير مضمون، يجعـل من الصعب عليها جدا تجنيد صحافيين وقوى بشرية مختلفة جيدة، وهو ما لم تنجح فيه بصورة مثيرة حتى الآن، إذ اســتطاعت تجنيد نحو ٢٢٠ عاملاً من أصل ٨٥٠ تسـعى إلى تجنيدهم، بل قد لا تصل مسـيرة إقامتها إلى نهايتها، مطلقا.

## هيئة البث العام الجديدة

تأسـس التلفزيون الإسـرائيلي في العام ١٩٦٨، كجزء من «سلطة البث» (راديو وتلفزيون) التي أقيمت بموجب «قانون سلطة البث» الذي سنّه الكنيست في العام ١٩٦٥. أمــا «هيئة البث» فقــد وُلدت في العــام ٢٠١٥، بموجب «قانون البث العام في إســرائيل» الذي سنه الكنيست في العام ٢٠١٤ ونشــر في الجريدة الرسمية يوم ٢٠١٤/٨/١١. وكان الهدف اســتبدال «ســلطة البث» القائمة بإغلاقها وإلغائها، بعد سنوات من العمل وبعد تراكم تقارير عديـــدة واتهامات كثيرة بتفشـــي الفســـاد فيها، وفي المقابل إطـــلاق بث عام جديد، من خلال هيئة البث وتحت إدارتها ومسؤوليتها.

خلال العقد الأخير، تم تعيين عدد من اللجان الشعبية والمهنيـــة التي فحصت أوضاع «ســلطة البــث» وقدمت توصيات عديدة بشأنها شملت إجراء إصلاحات وتغييرات مختلفة فيها، بنيوية ومضمونية. وقد جرت عدة محاولات لإجراء مثــل هذه الإصلاحات والتغييرات، شــملت توقيع اتفاقيات واستقالة أعداد من العاملين، لكن معظمها باء الفشل في نهاية المطاف.

ومن بين أبرز التقارير التي عالجت أوضاع «ســلطة البث» كان تقرير مراقب الدولة الذي صدر في أيار ٢٠١٤، والذي شــمل اتهامــات بالإهمال وســوء صرف الأمــوال العامة والتصرف بها، ناهيك عن نشر وتوزيع مناقصات دون أية ضوابط قانونية وبعيدا عن مقتضيات الشفافية في القطاع العام وغيرها مما وصفـه المراقب، في بعض الحـالات، بأنه «مخالفات خطيرة بشـكل خــاص، تلامس حدود السلوك الجنائي»!

وقبل نشر هذا التقرير، كان وزير الاتصالات آنذاك، غلعاد إردان، قد عيـن في تموز ٢٠١٣، لجنة استشـارة خارجية أوكل إليها مهمة فحص أوضاع «ســلطة البث» وما إذا كان من الصحيح والصحي إغلاقها. وبعد ثلاثة أشهر، أقام إردان لجنــة أخرى (لجنة لاندس) لفحــص مجمل موضوع البث العام وحدد لها ثلاثة أشهر لتقديم توصياتها. وفي آذار ٢٠١٤، عقد إردان مؤتمرا صحافيا أعلن من خلاله تبني وتنفيذ توصيات «لجنة لاندس»، وذلك بإنشاء «مديرية» تكون مهمتها العمــل على إغلاق «ســلطة البث» وإقامة هيئة جدية للبث، دون التسبب بوقف البث بل بالمحافظة على اســـتمراريته. وفي تموز ٢٠١٤، أقر الكنيست «قانون

وكان الموعد الأول الذي حدده القانون الجديد (من العام ٢٠١٤) لإغلاق «ســلطة البث» وإطلاق البث العام الجديد، من خلال هيئة البث، هو شـهر آذار ٢٠١٥، لكن تم تأجيله إلى آذار ٢٠١٦، ثم إلى تشرين الأول ٢٠١٦، والآن هذه محاولة التأجيل الثالثة حتى نيسان ٢٠١٧.

# على الأقل!﴿ التقرير يثبت ما أكدته وحذرت منه دراسات عديدة سابقة: نسبة قرارات الإدانة الجنائية في إسرائيل (٨٣٪) من لوائح الاتهام التي تقدمها النيابة العامة!) هي من الأعلى في العالم على الإ

وتـُفاخر بها النيابة العامة تتلخص في ١٦ شخصاً، فقط! يبلغ مجمــوع العاملين فــي النيابة العامــة للدولة ١٧٥٠ شـخصاً، يتوزعون على التخصصات والمجالات التالية: ٩٥٠ محاميا؛ ٢٥٠ عاملا إداريا؛ ٣٥٠ محاميا متمرّنا؛ ٦٠ طالبا

جامعيا؛ ٦٠ شــابة وشــابة ممن يؤدون «الخدمة المدنية» و

63 محققاً يعملون في «وحدة التحقيقات مع رجال الشــرطة»

تقرير هو الأول من نوعه للنيابة العامة الإسرائيلية منذ تأسيسها:

١٢٠ عربياً يعملون في النيابة العامة يشكلون

٨ر٦٪ من مجموع العاملين فيها!

\*التقرير يفاخر بـ«حصول زيادة بنسبة ١٣٪ في عدد العرب في النيابة خلال السنة الأخيرة»(١٦ شخصاً!)، بينما يتجاهل أنهم

يشكلون أكثر من ٢٠٪ من مجموع المواطنين في الدولة، أي أن عددهم «الطبيعي» في النيابة العامة ينبغي أن يكون ٣٥٠ شخصا

وبالعودة إلـى المعطيات عن العرب، يتضــح أنهم أصبحوا يشـكلون الآن (بعد الزيـادة المذكورة خلال السـنة الأخيرة) نسبة ٨ر٦٪ (هي النسبة الدقيقة، فعلا، وليس ٧٪ كما ثبتت النيابة العامة في تقريرها الرسـمي!) من مجمل العاملين في النيابة العامة، بينما يشكل العرب الفلسطينيون أكثر من ٢٠٪ مــن مجموع المواطنين في الدولــة. أي، أن عددهم «الطبيعي»

في النيابة العامة ينبغي أن يكون ٣٥٠ شخصا، على الأقل! ولكــن هؤلاء الـــ ١٢٠ العــرب العامليــن الآن فــي النيابة العامــة موزعون علــى النحو التالــي ـ كما يفصّــل التقرير الرسمي: ٤٩٪ منهم (٥٩ شخصا) محامون؛ ٢٨٪ (٣٤ شخصا) محامون متمرّنون؛ ٨٪ (١٠ أشـخاص) موظفون إداريون؛ ٦٪ (٧ أشـخاص) يــؤدون «الخدمة المدنية»؛ ٥٪ (٦ أشـخاص) محققون؛ و ٤٪ (٥ أشخاص) طلاب جامعيون.

وبالانتباه إلى حقيقة أن «المحامين المتمرنين» (١٠ أشــخاص) و»مؤدّي الخدمة المدنية» (٧ أشــخاص) و»الطلاب الجامعيين» (٥ أشـخاص) ـ جميعهم يعملون بصورة مؤقتة ومرحليــة، غير ثابتة، نجــد أن مجموع «العامليــن الثابتين والدائمين» من المواطنين العرب الفلســطينيين في النيابة العامة للدولة لا يتعدّى الـ ٩٨ عاملا، لا يشــكلون سوى ٦ر٥٪ فقط من مجموع العاملين في النيابة العامة في إسرائيل!

## رقم قياسي في قرارات الإدانة الجنائية

تضمن تقرير النيابة العامة جملة من المعطيات الرسمية، لا شــك في أن أبرزها وأكثرهــا أهمية هو مــا يتعلق بعدد قرارات الإدانة الجنائية ونسـبتها في إسرائيل، وهي إحدى النسـب الأعلى فـي العالم علـى الإطلاق. وفي هــذا، تأتي معطيات النيابة العامة الرسمية لتؤكد ما كانت قد خلصت إليه دراســات أكاديمية عديدة أجريت في البلاد في سنوات سابقة حول هذا الموضوع.

فقد أكدت معيطات النيابة العامة أن ٨٣٪ من مجموع لوائح الاتهام الجنائية التــي قدمتها النيابة العامة إلى المحاكم المختلفة في إسـرائيل (من شتى الدرجات القضائية) خلال العــام المنصرم ٢٠١٥ (وبلغ مجموعهــا: ٥٣٣٩ لائحة اتهام) انتهت بقــرارات إدانة وتجريم المتهميـــن، بينما لم تنته ســوى ٤٪ منها فقــط بقرارات تبرئــة قضائيـــة أو بتراجع النيابــة العامة عن لوائح الاتهام (ســحب لوائــح الاتهام)، وهو ما يشكل اعترافا ببراءة المتهم، قبل خوض المحكمة في مناقشــة الملف (لائحة الاتهام) والاستماع إلى ادعاءات الأطراف ذات الشأن. أما الملفات (لوائح الاتهام) التي انتهت بالإدانــة فتوزعت على النحو التالــي: ١٥٪ منها (٨٠٠ لائحة اتهام) قــرارات إدانة قضائية توصلــت إليها المحاكم بعد جلســات عديـــدة للنظر في لائحـــة الاتهام والاســتماع إلى الشهود؛ و٦٨٪ منها (٣٦٣٠ ملفا) انتهت بـ»صفقات ادعاء» بيـن النيابة العامـة والمتهـَم / ين (بواسـطة محاميه/م)، وهى التي عادة ما تقبلهـــا المحكمة وتقرّها كحكم قضائي يتضمن إدانة المتهم بمخالفات مخففة عن تلك الأصلية في لائحة الاتهــام، مقابل اعترافه بالتهمة وإعفاء المحكمة وطواقم المحامين من إجراء مداولات قضائية وجلسات لإثبات البينات. ومـن المعروف والمهم بالتذكير أن الإدانة بموجب «صفقة ادعاء» هــي، في نهاية المطاف وفي التبعات، إدانة

قضائية تامة لا انتقاص منها. أمــا لوائح الاتهام الأخــرى من بين التــي قدمتها النيابة العامــة خلال العام الماضي، غير تلــك التي انتهت بالإدانة (٨٣٪ منهـــا) فقد انتهت بما يلـــي: ٦٪ (٣٢٠ لائحة اتهام) ـ بــدون إدانة جنائيــة (أي، قرار المحكمة بــأن المتهم قد ارتكب المخالفة، فعلا، لكنها تمتنع عن إدانته جنائيا)؛ ٤٪ (٢١٣ لائحــة اتهام) ـ قرار حكم بالبـراءة أو «تراجع عن لائحة الاتهام»؛ ٣٪ (١٦٠ لائحة اتهام) ـ وقف الإجراءات القضائية؛

و ٤٪ (٢١٣ لائحة اتهام) ـ نتيجة أخرى. ومـن بين المعطيات المركزية الأخرى اللافتة التي عرضها

تقرير النيابة العامة، أيضا: ـ تعالــج النيابة العامــة، في العادة، نحــو ١٠٪ من مجمل الملفات الجنائيــة، وهي التــي تتعلق أساســاً بمخالفات جنائية خطيرة يتضمنها كتاب القوانين الإسرائيلي. أما الملفات الأخرى، فهي ضمن صلاحيات «قسم الادعاء في شــرطة إســرائيل»، الذي يتولى مهمة معالجتهـــا، بصورة أساسية. وتشهد السنوات الأخيرة زيادة متواصلة في عدد ملفات التحقيق التي يتم تحويلها من الشــرطة إلى النيابة العامة، ما يعني زيادة متواصلــة، بالتالي، في عدد الملفات الجنائية التي تفتحها النيابة العامة.

ويشـار، هنا، إلى أن «ملف النيابة» قد يحتوي (يعالج) أكثر من ملف تحقيق (بوليسي) واحد وأنه قد يولَّد أكثر من لائحة

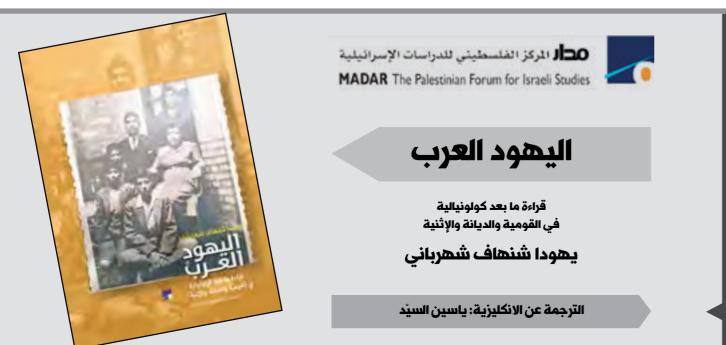
ـ فـــى العـــام ٢٠١٥، حوّلــت الشــرطة ٣٧٢٧٢ ملف تحقيق جنائي إلى النيابة العامة التــي قامت، بدورها، بفتح ٢٩٧١٢ ملفا جنائيا اســتنادا إلى ملفات التحقيــق تلك ومن بينها. رُبع الملفات التي حوّلتها الشــرطة إلـــى النيابة العامة (أي ٩٣١٨ ملفاً)، سواء كانت مرفقة بتوصية لتقديم لائحة اتهام أم بدون توصية كهذه، تم تقديم لوائح اتهام بشــأنها في

- بلــغ مجموع لوائح الاتهام المختلفة التي قدمتها النيابة العامة خـــلال العام الماضـــي، ٢٠١٥، أكثر مــن ٥٣٣٩ لائحة اتهام (أقــل من عددها في العام الســابق، ٢٠١٤، بنحو ٣٠٠ لائحــة اتهام)، ٥٤٪ منها (٢٨٨٣ لائحــة اتهام) إلى محاكم الصلح؛ ٣٥٪ (١٨٦٨ لائحة اتهام) إلى المحاكم المركزية؛ ٨٪ (٤٢٧ لائحـــة اتهام) إلى محاكم الصلح للشــبيبة و ٣٪ (١٦٠ لائحة اتهام) إلى محاكم السير.

ـ توزعت لوائح الاتهام التــي قدمتها النيابة العامة خلال العام الماضـــي (ومجموعهـــا، كما ذكرنا، هـــو: ٥٣٣٩ لائحة اتهام) على المجالات التالية: ٤١٪ منها (أي ٢١٨٩ لائحة اتهام) كانت بشأن مخالفات مختلفة في مجال العنف، وكان الجـــزء الأكبر منها في لواء القدس بينمـــا كان الجزء الأصغر منهـــا في لواء تل أبيــب؛ ١٣٪ منهـــا (أي ١٩٤ لائحة اتهام) كانت على مخالفات في مجال الاعتداءات الجنسية المختلفة، وكان الجــزء الأكبر منها في لواء المركـــز؛ ١٢٪ منها (أي ٦٤١ لائحة اتهام) كانت على مخالفات في مجال الغش والاحتيال؛ ٨٪ منها (أي ٤٢٧ لائحة اتهام) كانت على مخالفات في مجال التعدي على الممتلكات.

- من بين جميع المشــتبه بهم الذين فتحت النيابة العامة ملفات جنائية بحقهم في سـنة ٢٠١٥ (٣٥٦٢ متشبها به) كانت هنالـك ٦٩٣ امرأة فقط (يشـكلن ١٪)، مقابل ٦٢٨٦٩ رجلاً (يشكلون ٩٩٪). والنسبة ذاتها بقيت أيضا في عدد المتهمين الذين قدمت النيابة العامة بحقهم لوائح اتهام. ـ فــي التوزيعـــة الجغرافيــة للوائح الاتهام حسـب مجال المخالفات الجنائية، يبين التقرير أن: النسبة الأعلى من لوائح الاتهام بشــأن مخالفات مختلفة فــى مجال العنف كانت في ألوية القدس، حيفا والشمال؛ النسبة الأعلى من لوائح الاتهام بشــأن مخالفات في مجال الاعتداءات الجنسية كانت في لواء المركز؛ النسبة الأعلى من لوائح الاتهام بشأن مخالفات في مجال المخدرات والاحتيال كانت في لواء تل أبيب. أما النسبة الأعلى من لوائح الاتهام بشأن مخالفات تتعلق بـ»المسّ بأمن الدولة» فكانت في لوائيّ القدس والجنوب.

ـ أغلقت النيابـــة العامة للدولة، في ألويتها الســـتّـة (لواء الشــمال ـ مقره فــي الناصرة؛ لواء حيفا؛ لــواء تل أبيب؛ لواء المركز ـ مقره في تل أبيب؛ لواء القدس؛ ولواء الجنوب ـ مقره في بئر السبع) خلال العام ٢٠١٥ نحو ٢٥٧٠٠ ملف دون تقديم لوائح اتهام بشــأنها: ٢٧٪ منها (٥٦٥٤ ملفاً) تمت إعادتها إلى «قســم الادعاء في الشــرطة» لمعالجتها أو لاســتئناف معالجتها، و ٧٨٪ منها (٢٠٠٤٦) تم إغلاقها في النيابة العامة نفســها ومِن قبلها هــي ـ ٥٩٪ (١١٨٢٧ ملفا) بدعوى «عــدم توفرالأدلـــة»؛ ۲۲٪ (٤٤١٠) بدعوى «ملابســات القضية لا تبرر تقديم لائحة اتهام» و١٢٪ (٢٤٠٥ ملفات) بدعوى «انعدام التهمة».





# انضمام مغني الراب اليميني المتطرف «الظل» إلى حزب «الليكود» يثير جدلا واسعاً

# دان مريدور: ضم «الظل» والهجوم على وسائل الإعلام يعكسان الروح الحقيقية السائدة في الليكود الآن!

أثار احتضان حــزب «الليكود» لمغني الراب اليميني المتطرف يوآف إلياسي المعروف بلقب «الظل»، الأسبوع الماضي، جدلا واسـعاً في أوساط هذا الحزب خاصة وفي الســاحة السياســية ـ الحزبية الإسرائيلية عامة، فيما طالبت مجموعة من أعضاء الحزب ونشـطائه رئيسَ الحزب ورئيــسَ الحكومة، بنيامين نتنياهو، في رسالة خاصة وجههوها إليه، بمنع ضـم «الظل» إلى الحزب «حفاظا على صورته»، إذ إنه (الليكود) «لا يُعتبر يميناً متطرفا»! بينما اعتبر أعضاء كنيست كانوا أعضاء في «الليكود» من قبــل وانتقلوا إلى أحــزاب أخرى أن انضمام «الظل» إلى حزب الليكود الحالي «ليس مفاجئا وليس مثيرا» (تســيبي ليفني) وأن «الظــل هو الوجه الحقيقي لليكود الذي هرب منه تلامذة جابوتنسكي منذ زمن بعيد» (يوئيل حسون).

في المقابل، اعتبر عضو الكنيســت أورن حزان، الذي "جنَّد" مغني الراب إلى عضويـــة الليكود أن "انضمام الظـل يعني إضافة قـوة هائلة إلى الليكـود"! بينما قال "الظل" إنــه يخطو هذه الخطوة "لأنني أريد إعادة الليكود إلى ما كان عليه في السابق ـ يمين خالص"!

وقد قوبــل انضمام "الظــل" إلى الليكود باســتياء وقلق كبيرين من جانب عدد من قادة الليكود الحاليين والسابقين الذين رأوا في ذلك "استمرارا لمحاولات جرّ الليكود إلى مزيد من التطرف والشعبوية التعصبية". ومن بين القادة الحاليين، برزت بشكل خاص معارضة عضوي الكنيســت تساحي هنغبي وبيني بيغن، إذ أكد الأخير أن "دســتور الليكود يتيح عــدم الموافقة على انضمام شخص ما إلى الحزب، وينبغي تطبيق ذلك على

وأضـاف بيغن: "مـن المحظور ضم شـخص يمارس البلطجيــة ويفاخر بهـا ويحرّض الآخرين على سـلوك مماثل. وحين يقدم ترشـيحه إلى الليكود، فإنه يلقي بظله عليّ أنا أيضا".

أما الوزير وعضو الكنيست السابق دان مريدور، أحد القادة البارزين السـابقين لليكود، فقد اعتبر أن "الظل يجســد فظاظة غيــر مقبولــة. كنت أتوقع مــن قيادة الليكود تشكيل قدوة للسلوكيات الأخلاقية والتربوية وليــس للتعاطف مع مثل هذه الظواهر. وأنا شــخصيا كنــتُ قد قلت فــي حينــه: كل مَن يصــوّت لفيغلين (موشيه فيغلين، عضو كنيست سابق من الليكود) أرجو أن لا يصوّت لي"!

'بيتي السياسي السـابق"، كما يصفه، خلال السنوات الأخيــرة مؤكداً "أجــد صعوبة كبيرة فــي قبول طريق الليكود الحالية. الأمر يبدو غير جيد، إطلاقا".

وعبر مريدور عن قلق عميق حيال ما يحصل في

يذكر أن مريدور (٦٩ عاما) هو نجل إلياهو مريدور، أحد

الابن قد أشغل منصب سكرتير حكومة مناحيم بيغن في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ثم انتخب عضــوا في الكنيســت في قائمة "حيــروت" في العام ١٩٨٤. وفيما بعد، أشــغل منصب وزيــر العدل ثم وزير المالية. وبعد أن عاد إلى النشاط السياسي ضمن قائمة "الليكود" بعد "فترة استراحة" استمرت بضع سنوات، أشـغل منصب نائب رئيس الحكومة والوزير المسؤول عن أجهزة الاســـتخبارات ولجنة الطاقة النووية. ولكن، في الانتخابات التمهيديــة الداخلية (برايميرز) التي جــرت في حزب الليكود تحضيرا لانتخابات الكنيســت الـــ ١٩، في كانون الثانــي ٢٠١٣، تعرض مريدور لحملة "تصفية" وتم اقصاؤه إلى مكان غير مضمون في قائمة مرشــحي "الليكود". وعشــية الانتخابات للكنيست الـ ٢٠، فــي آذار ٢٠١٥، أعلن مريدور أنــه لن يصوّت لحزب الليكود وقائمته برئاســة بنيامين نتنياهو. ويشــغل

قادة عصابة "إيتسل" الصهيونية ثم عضو الكنيست

الإسرائيلي عن حركة "حيروت" و"غاحل". وكان مريدور

#### "اختلال التوازن ما بين القومي الليبرالي"!

مريدور اليوم منصب رئيس اللجنة الإدارية في معهد

"بتسلئيل" للفنون ومحاضر في كلية العلوم السياسية

في جامعة هارفارد.

وقال مريدور، في مقابلة مطولة نشرتها معه صحيفة «معاريـف» الإسـرائيلية أمس الاثنيـن، إن «الموازنة ما بيــن القومــى والليبرالي كانت من ســمات الليكود المميزة على الدوام. لكنني أخشى أن هذا التوازن يتغير ويختــل الآن». وأوضح: «حينمــا تقف القومية وحدها، دون موازن ليبرالي يؤكد حرية الفرد وحقوقه، فإنها تصبح قوموية (تطرف قومي)... يهمني الشــأن اليهودي بالطبـع، لكن اليهودية هي مســألة قيمية أيضًا. إنني أرفض التوجهات التــي تتصاعد وتبتغي المسّ بالكوابح المفروضة على السلطة».

وتطـرق مريدور إلـى تصريح وزيــرة الثقافة، ميري ريغف (ليكود)، بشــأن «هيئة البــث العامة» الجديدة التي ســتكون مســؤولة عن البث التلفزيوني والإذاعي العام (الجماهيري) في إســرائيل، وقولها إنه «لا حاجة لنا بهيئة لبث العامة إذا لم نكن مسيطرين عليها»! وقال مريدور إن هذا التصريح «يعكس الروح الحقيقية الســائدة في الليكود. فهي (ريغــف) لا تكذب. وهذا خطير جدا في نظري»!

وأضاف الوزير والنائب السـابق إن ثمة عبارة تتكرر في الليكود تقول «آن الأوان كي نحكم». والقصد هــو «الحكم دون أيــة قيــود أو كوابح». هذه ليسـت ديمقراطيــة. لأن الديمقراطيــة ينبغي أن تحرســها وســائل الإعلام والمحاكم وأن تلجمها. يجب الحذر من

مغبة المساس بهذه المؤسسات. فالهجوم على وسائل الإعلام ســهل جدا، لكن بدون وسائل إعلام حرة ليست هنالك ديمقراطية».

وخلص مريدور إلى التأكيــد على أن «منظومة القيم الكلاسيكية التي ميزت الليكود دائما تواجه مشكلة حقيقيـــة وصعبة الآن»! وتمنـــى أن «لا يواصل الليكود السير في هذا الطريق الذي يسير فيه الآن».

ورأى مريدور أن إمكانية المبادرة إلى خطوة سياسية ـ حزبية في الانتخابات المقبلة للكنيست بحيث تحول دون قــدرة الليكود على تشــكيل حكومة جديدة هي إمكانيــة واردة، لأن «كل شــيء مفتوح في السياســة. ففي الانتخابات الأخيرة، ٧٥٪ من الشعب لم يصوت لحزب الليكود وقائمته الانتخابية. الأحراب الكبيرة فقدت من قوتها والإمكانيات صارت أوسع وأكبر. لا أحد يستطيع أن يكون واثقا بقوته وضامنا لمكانه وموقعه

وردا على ســؤال عما إذا كان ينوي العودة إلى الحلبة السياسية، لــم ينف مريدور هــذا الاحتمــال تماما، وقــال: «عندما أعتقد بأن في وســعي التأثير والتغيير في منظومة القيم القومية ـ الليبرالية، ســأجد الطريق

وعن احتمال تحالفه مع وزير الدفاع السابق، موشيه يعلون، في الانتخابات القادمة، قال مريدور: «في الانتخابات الأخيرة، الليكود لم ينتخبني. عندما تقترب الانتخابــات ويُطرح الســؤال عــن عودتي إلــى العمل السياسي ـ الحزبي سأقرر. الأمور تتغير بوتيرة سريعة

#### المفاوضات السياسية ومشكلة القيادة

تطرق دان مريــدور، خلال المقابلة، إلى المفاوضات السياسية مع الفلســطينيين وآفاق الحل السياسي للصراع الإســرائيلي ـ الفلســطيني. وردا على سؤال عما إذا كان المجتمع الإسرائيلي «الذي ينزاح برمّت إلى اليمين، أكثر فأكثر» سيكون على استعداد للدخول إلى جولة من العملية السياسية والمفاوضات الســلمية، قال مريدور: «في العام ١٩٨٨ كان في إسرائيل حزب واحد فقط يرفع شعار دولتين للشعبين (هو الحزب الشيوعي)، بينما جميع الأحزاب تقريبا تتحدث اليوم عن هذا الحل. حتى ليبرمان (وزير الدفاع الإســرائيلي الحالـــي) يتحدث عن هذا. ولهذه السياســة أغلبية كبيرة اليوم في الكنيســت وبين الجمهــور. إنه تغيير كبير حصل منذ أوســلو. ولكن، في كل ما يتعلق بمنظومة القيم الديمقراطية، بالتسامح، برفعة القضاء، بحرية الإعلام، لا شك أن أغلبية الشعب انزاحت إلى اتجاه غيــر جيد. أما في

المجال السياسي، فأغلبية الشعب اليوم ناضجة

وردأ على ســؤال: «لماذا لا يحصل هــذا، إذن؟»، أكد مريدور أن المشكلة الأساسية هي «مشكلة قيادة»، لأن «وظيفــة القيادة أن تقول العكس، أن تقف ســدا منيعا أمام الكراهيــة وأن تقود الجمهور. على القيادة أن تتحــدث ليس بمعايير واعتبارات الربح السياســي والبقاء السياســي، وإنما عليها إقناع الجمهور بما هو

وسئل مريدور عما إذا كان يعتبر الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، «شــريكا للمفاوضات»، فقال: «القول بأن ليس هنالك شريك هو تهرب وهروب من المفاوضات. أبومان هـوالقائد. هوالمعترف به فـى العالم أجمع وإليه يجب أن نتوجه. لقد قــام بعدة خطوات حكيمة، مثل وقف العنف في السلطة الفلسطينية. صحيح أنه لا يستطيع فرض الحل على حمـاس. ومن الواضح أن الحل مـن جهتنا فيما يتعلق بحمــاس، ذات البعد ديني غير المساوم، مرتبط بترتيبات عسكرية عديدة. لكن الســـؤال ليس «أبو مازن»، وإنما السؤال هو: ما الذي نقترحه نحن أمام العالم؟».

### إما الضم وإما الانسحاب!

في العام ٢٠٠٣، قدم دان مريدور إلى رئيس الحكومة الســابق أريئيل شــارون «خطة للانفصــال عن مناطق يهودا والســامرة (الضفة الغربيـــة) مع المحافظة على الكتــل الاســتيطانية الكبرى». وقال، فــى مقابلته مع «معاريـف»، أمس: «أمامنا اليوم خيـاران لا ثالث لهما: إما ضم المناطق، وهو ما يشــكل انتحارا قوميا بســبب المسألة الديمغرافية، وإما التنازل عن جزء من المناطق. لا خيار ثالث، ســيكون بالتأكيد: الضم بدون إعطاء حق التصويــت والانتخاب. هذا ليــس موجودا في أي مكان في العالم»! وقال مريدور إن «الخوف الأكبر هو أن يطلب الفلسطينيون أن نضمهم إلى إسرائيل وأن يطلبوا حق التصويت والانتخاب. ماذا سنقول لهم، عندئذ؟ ... في حينه، اقترح شارون أن يدلي الفلسطينيون بأصواتهم في عمان، فكان ردّي عليه أن هذا ليـس واقعيا ولا منطقيـــا، لأنـــه أشــبه بمطالبتنا نحـــن بالتصويت في جامايكا. التصويت ليس طقســاً، وإنما شـــيء جوهري. أحد المطالب التي رفعتها الصهيونية كانت أن يشكل اليهود أغلبية في أرض إســرائيل. لقــد طلبنا الأغلبية من أجــل حق التصويت الذي لا يمكن إلغاؤه أو ســلبه. حتى بن غوريون لم يســلب حــق التصويت من العرب، ولا حتى إبان فرض الحكم العسكري عليهم. بقي الحق في التصويت والانتخاب والترشــح للكنيست محفوظا. وحيـن عرض بيغن مقترح خطة الحكـم الذاتي، تطرق



في خطاب ألقاه في الكنيسـت فــي كانون الأول ١٩٧٧ إلى مســألة تصويت العرب في غزة ويهودا والســامرة (الضفة الغربية) وأعلـن أن «كل عربي يطلب المواطنة الإســرائيلية ســيحصل عليها، فقط كي لا نتحول إلى دولة أبارتهايد».

وقال مريدور إن رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالى، نتنياهــو، «يدرك هــذا ويفهمه جيــدا، لكن الائتلاف الحكومي الحالي يمنع أي تقدم في العملية السياسية. لقد شــكّل ائتلافا حكوميا خلق تناقضا بين الضرورات السياسـية وبين إمكانية تحقيقها. ينبغي تشـكيل

ائتلاف حكومي آخر». وأكد مريـــدور: «حتى لو كان من غيـــر الممكن إنهاء النــزاع اليوم، فهــذا لا يعفــي الحكومــة الحالية من مســؤولية تقديم جــواب على الســؤال التالي: ما هي السياســـة التـــي نعتمدهــــا؟... هـــذا لا يعفيهـــا من مســؤولية الإقرار بأن القضية السياســية هي قضية

وردا على سؤال آخر حول اتهام العالم بأسره، تقريبا،

إســرائيلَ وتحميلهــا المســؤولية عن حالــة الجمود السياســي الراهنة، قال مريدور: «حصل شيء مناقض تماما. خلال السنوات الخمس الأخيرة، نفذ العرب أهوالا

الذي سـنه الكنيسـت مؤخرا، فقال: «أنــا ضد إقصاء العــرب. يجب التعامل معهم كما كنــا نرغب ونريد أن يتعاملوا معنا حينما كنا أقليات في دول مختلفة. وهذا ناهيك عن أن إقصاءهم سيء من الناحية الأمنية».

# تعمق ظاهرة التداخل بين حيتان المال والسلطة في إسرائيل!

# \*تقرير جديد: آخر المعطيات تشير إلى اتساع نطاق تشغيل مسؤولين إسرائيليين سابقين لدى حيتان المال

يتمثــل أحد مظاهــر تغلغــل حيتان المــال في أروقــة الحكم الإسرائيلية والتأثير عليها مباشرة، في تشغيل موظفين ومسؤولين كبار، فور اســـتقالتهم من جهاز الدولة، للعمل لدى شركات حيتان المال تحت تسميات مختلفة.

ونشــرت صحيفـــة "ذي ماركــر" الاقتصادية التابعـــة لصحيفة هاَرتس" الإسرائيلية أخيرا، تحقيقا حول شركة لإنشاء محطة لتوليد الطاقة، يسيطر عليها حيتان مال من دول الاتحاد السوفييتي السابق، ورغم أنهم رصدوا في المشروع ٥٧ مليون دولار، إلا أن هناك شكا في نجاح المشروع، ولكن شبكة كبار الموظفين والمستشارين في هذه الشــركة تكشــف جوانب عن تغلغل الحيتـــان في أروقة

وتنشغل الساحة الإسرائيلية، بشكل خاص منذ منتصف سنوات التسعين، في قضية علاقة رأس المال بالحكم، وهي ظاهرة تعمقت في الســنوات الأخيرة أكثر من ذي قبل، وجرّت معها تفجّر سلسلة ضخمة من قضايا الفســاد، التي قادت مســؤولين كبارا وقادة دولة إلى الســجن. وكان أبرزهــم رئيس الوزراء الســابق إيهود أولمرت، ووزير المالية الأسبق ابراهام هيرشزون، وقبلهما كان هناك وزراء ونواب ســابقون من حركة "شــاس" أبرزهما آرييه درعي وشــلومو بنيزري. بينما يمثل في هذه الأيام للمحاكمة من كان وزيرا للدفاع، ورئيسا لحزب العمل، وقبل ذلك حاكما عسكريا في الضفة، بنيامين بن إليعازر. كما فلت من قضبان السجن رئيس الوزراء الأسبق أريئيل شـارون بفعل المرض، فعلق في القضية ذاتها نجله الأكبر عومري. والقضية تطول حينما نبدأ في التعداد مســؤولين كبارا تورطوا في

وأحد أشــكال تغلغــل حيتان المال في جهاز الدولة هو الســلك الوظيفي، فهم بداية يستغلون علاقاتهم مع منتخبي الجمهور-أعضاء كنيست ووزراء ورئيسهم- لضمان تعيين موظفين كبار في وظائــف تنفيذية هامة لمصالحهم، وهــؤلاء الموظفون يكون ولاؤهم الأســاس لمن ضمن لهم تلك الوظيفة الدسمة. ولكن ليس هم وحدهم، بل إن موظفين ومســؤولين كبار في الجهاز الحكومي، حتى وإن أوصلتهــم كفاءاتهم إلى مناصبهم، يعدون أنفســهم لليوم التالي في حال استقالوا أو أقيلوا من مناصبهم، بمعنى ضمان الوظائف المناسبة لهم ماليا في القطاع الخاص.

ولهذا فإن قائمة كبار المسؤولين السابقين، وبينهم وزراء

وأعضاء كنيست، الذين انتقلوا للعمل في وظائف برواتب دسمة في القطاع الخاص طويلة جدا. وأمثال هؤلاء رصيدهم الأســاس هو معرفتهم في دهاليز الحكم، وحقيقة أنه بعد ســنوات عملهم في الجهاز الرسمى يكونون قد بنوا شبكة علاقات تجعلهم يتحركون بسرعة بين الأقسام المختلفة، ولدى دوائر القرار، من أجل ضمان مصالح مُشغليهم الجدد من حيتان المال.

وغالبا ما يتم تسمية هؤلاء وظيفيا لدى شركات حيتان المال بـ "مستشــارين"، برواتب ومكافآت مالية دسمة وضخمة، وقد يكون هذا الجــزء المعلن عنه، إضافة إلى ظروف عمــل مريحة جدا، ترفع مستوى معيشتهم بما لا يقاس.

## النموذج الجديد

التحقيق الذي نشــرته صحيفة "ذي ماركر" فــي الأيام الأخيرة، يتحدث عن مجموعة من حيتان المال "أحرقت"، حسب وصف الصحيفة، ٢٢٠ مليون شـيكل، وهو ما يعـادل ٥٧ مليون دولار، في مشروع خاص لإنشاء محطة لتوليد الطاقة في الجنوب. فعلى مدى خمس ســنوات ونصف السنة، رصد مســتثمرون أموالا ضخمة، من أجل الدفع بمشـروع، كان وما زال على الورق، وكان هذا كافيا ليثمر الملاييــن في جيوب بعض الموظفيــن، بفضل عملهم ودورهم في الحياة الحزبية والسياسة العامة في إسرائيل.

وبدأ الأمر في العام ٢٠١١، حينما اشترت مجموعة من المستثمرين ٨٤٪ من أسهم ذلك المشروع، من مجموعة أريسون، مقابل ٧ ملايين شــيكل، ما يعادل ١٦٨ مليون دولار. وكان المســتثمرون من حيتان المال من دول الاتحاد السـوفييتي السـابق، ومن بينهم من حصل على الجنسـية الإسـرائيلية من قبل، ولكنه ما زال مقيما في وطنه الأصلي. ثم بشـكل مفاجئ، حسب وصف التقرير، اشترت مجموعة المستثمرين ذاتها ٦٢ دونما من احدى الشركات، بـ ٨٣ مليون شيكل، ما يعادل ٢١٫٥ مليون دولار. ومن ثم بدأ دفق الأموال على الشركة، وتنوعت أسماء حيتان المال المساهمين في هذا المشــروع، الذي ليس واضحا ما إذا سيرى النور، أو متى سيخرج إلى

ولكن كل واحد من حيتان المال، الذين وردت أسماؤهم في التحقيق، له اسـتثمارات متشـعبة، في العالم وأيضا في السـوق الإســرائيلية. ومن بين الأســماء التي وردت كان المستثمر أبراهام

نانيكشفيلي، وهو الشخص المركزي الذي ورد اسمه كمن دفع رشوى إلى الوزير السابق بنيامين بن اليعازر، وأيضا تيمور بن يهودا، واسمه الأصلي حاحينشفيلي، وهو كالسابق ذكره، أصله من جورجيا، وهو مقيم دائم في موسكو، رغم أن بحوزته جنسية إسرائيلية، اضافة إلى أسماء أخرى.

ويظهر مـن التحقيق أن عدد الموظفين في هذا المشـروع الذي هو قيد التخطيط قليل جدا، ولكن تعييناتهم لم تكن صدفة، ومن بينهم: الرئيس السابق لسـلطة الأوراق المالية (البورصة) موشيه تيري، الذي هو أيضا خضع للتحقيقات في قضية بن اليعازر، فخلال خمس سنوات تقاضی تیری ۱۲٫۶ ملیون شیکل، ما یعادل ۲٫۳ مليون دولار. وكان من بين مهماته "تفكيك تعقيدات بيروقراطية رسمية للشركة وأصحابها".

كذلك تم تشغيل صديق تيري، ومن كان عضوا في مجلس ادارة شــركة الكهرباء الحكومية، موطي فريدمان، وهو يتقاضى شهريا راتبا بقيمة ١٥٠ ألف شـيكل، قبـل خصم الضرائـب والضمانات، ما يعادل ٣٩ ألف دولار. ولكل واحد من الاثنين سيارة خاصة من الشركة مع سائق.

وأيضًا غادي غورسكي، الذي لم يكن مســؤولا في جهاز الدولة، ولكنــه زوج ابنة رئيــس الدولة الحالــي رؤوفين ريفلين، ويشــير التقرير قائلا "إنه لشــديد الســخرية أن نانيكشــفيلي وقف قبل عامين من وراء الضغط على بن اليعازر للانسحاب من المنافسة على التقرير، فإن راتب غورسكي يبلغ ٦٠ ألف شيكل شهريا، قبل خصم الضرائب والضمانات، وهو ما يعادل ١٥ر١٥ ألف دولار.

ويشير التقرير إلى صلات كل واحد من الثلاثة وغيرهم مع أروقة مؤسســات الحكم، فمثلا تيري ناشط "سابق" في حزب الليكود، إلا أنه ما زال يحافظ على علاقات في الحكم والحزب.

وعدا هؤلاء ورد أيضًا اسم آفي بنيهـو، من كان حتى وقت قريب الناطــق بلســان الجيش الإســرائيلي، وهو يعمــل الآن في مكتب استشارات، وقدم "المشورة" لواحدة من الشركات الإسرائيلية التي يملكها هؤلاء المستثمرون.

كذلك ورد اسم الناطق السابق في مجلس مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، يهوشع مور، كمستشار إعلامي، ويدير حاليا مكتب استشارات يزدهر طيلة الوقت، حسب وصف الصحيفة.

وقبل بضعة أشــهر كشــف عضو الكنيســت من حزب "العمل"

الكنيست، ولم يتـم التصويت عليه، وهناك شــك كبير في ما إذا ســتقبل به حكومة نتنياهو، ويقضي بفرض مدّة زمنية كبيرة بين اليوم الذي ينهي فيه مسؤول وموظف كبير عمله في جهاز الدولة، وبين انتقاله للعمل في القطاع الخاص، قد يكون على علاقة وثيقة بمنصبه السابق في جهاز الدولة. وهذا القانون من شأنه أن ينسف هذه الظاهرة، ولن يرضى بذلك حيتان المال ورسلهم في مؤسسات الحكم، من منتخبين ومسؤولين.

إدارة شـركة "ديلك". وقد عمل في الماضــي رئيس مكتب رئيس الــوزراء أولمرت، وكان مســؤولا في وزارة المالية ســابقا عن القيود الاقتصادية على الاحتكارات.

الإسرائيلية أو نوابهم أو ضباط كبار، وتولوا لاحقا وظائف كبيرة لدى شركات تشـوفا، ومن بينهم غابي ليست، ودودي كوهين، وموشيه

قســم الميزانيات فــي وزارة المالية، وكان أيضــا عضوا في اللجنة الحكومية التي فحصت قضية الاحتكارات في قطاع الغاز، وتســمى "لجنة شيشينسـكي". ومعه من كان مستشارا لوزير المالية روني بـــار أون في حكومة أولمرت، يوســـي آفو. ومـــن كان مدير عام وزارة العدل غاي روطكوفيف، ويعمل مستشــارا لدى تشوفا. وحتى آفي يحزقيل، النائب السـابق عن حزب "العمل" ومن كان مسؤول قسم

صاعقة. أن تكـون عربيا في العالم اليوم أصعب بكثير مــن أن تكون يهوديـــا. العالم الغربـــي لا يريدهم في مجتمعاته ولا يساعدهم. وغم ذلك، الموضوع الوحيد الــذي يقف فيه العالــم كله إلى جانبهــم ويدعمهم هو الصراع الإســرائيلي ـ الفلســطيني. والســبب في ذلك يعود إلى أن العالم يرى أن إســرائيل تنوي وتريد الاســتيلاء على الأراضــي كلها دون إعطــاء أية حقوق للسكان. إنه هدف غير معقول وغير مقبول».

### «ضد إقصاء العرب»!

وتطرق مريدور إلى قانون إقصاء أعضاء الكنيست،

والميزة الأهم لهؤلاء المسؤولين «قدرتهم» على الوصول إلى أصحاب القرار ورؤساء الأجهزة الحكومية لدفع مصالح مشغليهم»

وكتلــة "المعســكر الصهيوني" ميكي روزنطــال، قائمة تضم ٢٠ شخصا من أصحاب المناصب والمسؤوليات الكبيرة سابقا في جهاز الدولة، باتوا يعملون في وظائف كبرى في شركة "ديلك كيدوحيم" التي يملكها الثري يتسـحاق تشـوفا، وهي الشـركة الاحتكارية الأكبر لحقول الغاز الطبيعي التي تسيطر عليها إسرائيل في البحر الأبيض المتوســط. ومعروف عن تشــوفا شــكل تمدده في أروقة الحكــم، وخاصة في حلقــة رئيس الوزراء بنياميــن نتنياهو، وهذا انعكس في اصرار نتنياهو على تقديم امتيازات كبيرة للشــركات الاحتكارية في حقول الغاز وأكبرها "ديلك".

وجاء كشـف القائمة في إطار مشـروع قانون قدمه روزنطال إلى

ونرى في القائمة يورام طوربوفيتش، وكان لفترة ما رئيس مجلس

كما يمكن رؤية عدد ممن تولوا منصب القائد العام للشرطة

كذلك بين الموظفين الكبار أودي نيسان، من كان مسؤولا عن التنظيم المهني في اتحاد النقابات "الهستدروت"، وهو المنصب

الأهم بعد رئيس اتحاد النقابات.

ويقــول روزنطال إن هذا هو أســلوب ونهج الكثيــر من أصحاب المسؤوليات، الذي ينتقلون للعمل لدى أصحاب رأس المال، لكونهم يعلمون الطرق لتحقيق المصالح، وأكد أن عشرات الموظفين خدموا عائلات الأثرياء، وتلقوا مكافأة على ذلك. هــذه الظاهرة لا تقتصر على الموظفين بل هي أوســع بكثير، إذ

أن نسبة ملحوظة من كبار المســؤولين في الجهاز العام تغريهم الرواتــب الدســمة، ويقــررون مغــادرة وظائفهم فــي كل لحظة مناسبة، ومن ثم يستثمرون علاقاتهم بأجهزة الحكم، ومعرفتهم بالتفاصيــل القانونية، للحصــول على وظائف كبيــرة في القطاع الخاص. ولكن ليس الموظفين وحدهم، بل كما ذكر هناك أيضا منتخبو جمهور على مســتوى وزراء وأعضاء كنيست، وقادة أجهزة

ومـن هؤلاء الوزير السـابق من حــزب "الليكود" غدعون سـاعر، الذي غادر الحلبة السياسـية حينما كان وزيرا للداخلية في حكومة نتنياهو السابقة، وبشـكل مفاجئ، في منتصف أيلول العام ٢٠١٤، وكان مـن الأسـماء البارزة لمنافسـة نتنياهو على رئاسـة الحزب مستقبلا. وقد شعر بمضايقات نتنياهو، ولهذا اختار مغادرة السياســة لفترة، والانتقال إلى القطاع الخاص. وفي شــهر نيسان من العام الجــاري عينه اتحاد وكلاء التأميــن ليترأس لجنة خاصة للاتحاد، لفحص مجمل عمل وكلاء التأمين، وإعداد قوانين مساعدة،

وقبله فعل الأمر نفســه النائب البارز ووزير الصحة الأسبق داني نافيه (٦٦ عاما حينما غادر الكنيسـت في العام ٢٠٠٧)، وكان يحتل مراتب متقدمة في صفوف الليكود، والوزير الأسبق من حزب العمل أوفير بينيــس (٤٨ عاما حينما غادر الكنيســت مطلع العام ٢٠١٠)، وهو أيضا من أقوى الأسماء التي أشير اليها كقائد مستقبلي لحزبه. وهناك نواب ووزراء آخرون تركوا الحلبة مبكرا وهم في أوج عملهم، والاعتقاد الســائد أن هذه الشــخصيات أيقنت في مرحلة مـا أنها أمام حاجز يمنع تقدمها في الطريق السياســي، فاتجهت إلى عالم الاقتصاد، أو الوظائف المؤسساتية الكبرى والاستشارات، لتحقق لنفســها مســتوى معيشــيا عاليا من خلال رواتب دســمة تتلقاها بسبب خبرتها، وسرعة وصولها لكافة أذرع المؤسسة الرسمية والحاكمة.



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله ۔ الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959 هاتف: 2966201 – 2 – 00970 فاكس: 2966205 – 2 - 00970 البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

> madar@madarcenter.org موقع «مدار» الإلكتروني: http://www.madarcenter.org

You Tube http://tiny.cc/nkdop

وقناتنا على اليوتيوب

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4